٨٠
٢٠٠٨
٨١

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

العلة النحوية في ضوء أعراف المجتمع العربي
(عاداته وتقاليده ومعتقداته)

نايف محمد سليمان النجادات

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الدكتوراه في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2004م

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم(13)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نايف محمد النجادات والموسومة بـــ:

" العلة النحوية في ضوء أعراف المجتمع وعاداته وتقاليده ومعتقداته"

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها.

القسم: اللغة العربية وآدابها.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبد الفاتح الحموز		2004/12/30	مشرفاً ورئيسا
أ.د. محمود حسني مغالسة		2004/12/30	عضواً
أ.د. علي الهروط		2004/12/30	عضواً
د. جعفر عبابنة		2004/12/30	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء:

أُقــدِّم هــذا العمل المتواضع إلى كلٍّ من والديّ رمز العطاء، والوفاء، وأحق الناس بحسن صحابتي، ومثلي الأعلى في الحياة.

وإلــى **زوجتــي و أبنائــي** جــزاء مشاركتهم لي عناء الحياة، وصبرهم، و تشجيعهم، مما يَسّر الدرب، وهوّن الصعب، والحمد لله.

وأسأل الله تعالى لهم عظيم الأجر والثواب، و أنْ يكون عملي خالصا لوجهه الكريم.

نايف محمد سليمان النجادات

الشكر والتقدير

الحمـــد لله وحـــده، والشـــكر له سبحانه، وبعد : فأتقدم بالشكر والتقدير إلى أســـتاذي الأســـتاذ الدكتور عبد الفتاح الحموز الذي تفضل عليَّ بعنوان الرسالة، ثم الإشـــراف على هذا العمل إشرافاً جاداً؛ يوجه، ويسدد، ويشجع، وعسى أن أكون قد حققت بعض ما كان يتطلع إليه أستاذي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور علي خلف الهروط الذي تفضل عليّ بالإشراف والمتابعة في رسالة الماجستير.

والشـــكر والـــتقدير إلـــى الأستاذين الجليلين؛ الأستاذ الدكتور محمود حسني المغالســـة، والأســـتاذ الدكتور جعفر نايف العبابنة، لقبول مناقشة رسالتي، وسأفيد بعون الله تعالى من الملحوظات القيمة التي ستثري هذه الرسالة.

ولا يفوتنـــي أن أتقـــدم بالشـــكر والتقدير إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة مؤتة، فجزاهم الله عني جميعاً خير الجزاء.

نايف محمد سليمان النجادات

فهرس المحتويات

الملخص

العلة النحوية في ضوء أعراف المجتمع العربي(عاداته وتقاليده و معتقداته)

نايف محمد سليمان النجادات

جامعة مؤتة، 2004

هذه دراسة لغوية اجتماعية تهدف إلى تبيين أثر أعراف المجتمع العربي في العلة النحوية.

إن العلة النحوية جاءت بهدف إيجاد المسوغ للقواعد النحوية، والأوجه الإعرابية التي ترد في المنقول والمسموع، وقد رافقت الفكر النحوي منذ نشأته.

واللغة ظاهرة اجتماعية كسائر الظواهر الاجتماعية ؛ تتأثر بما في المجتمع من أعراف متمثلة بالعادات والتقاليد والمعتقدات، ومن الطبيعي أن يتأثر النحوي بأعراف المجتمع من بابين، الأول: أنه ابن المجتمع، والثاني: أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وقد جاءت في كتب التراث العربي، والدراسات المعاصرة؛ إشارات متناثرة إلى العلاقة بين العلة النحوية وأعراف المجتمع.

وبهدف تيسير الربط بين العلة النحوية وأعراف المجتمع قسمت العلة النحوية إلى ثلاثة حقول؛ الأول: حقل الأصل، والثاني: حقل المعنى، والثالث: حقل التخفيف، وهذه العنوانات ذات أثر اجتماعي؛ فالمجتمع العربي اهتم بعلم الأنساب، واهتمّ بالمعنى، ومال إلى التخفيف سعياً للتكيف مع متطلبات عيشه في بيئة شبه الجزيرة العربية.

وقد توصلت الرسالة إلى نتائج متعددة، منها:

1- تأثُّر النحويين العرب بأعراف مجتمعهم في فكرهم النحوي فجاءت العلل النحوية بتأثير من أعراف المجتمع.

2- تداخُل العلل النحوية أحياناً لمعالجة الظاهرة اللغوية الواحدة، وذلك بتأثير اجتماعي محض، فالتداخل بين الظواهر وعللها سِمةٌ لمختلف الظواهر الاجتماعية بعامة، واللغة منها.

3- أنّ العلة النحوية بدأت متأثرةً بأعراف المجتمع العربي، ثم تأثرت بالمنطق اليوناني شأنها شأن سائر جوانب الحياة العلمية والثقافية.

4-أنّ المصطلح النحوي كان عربياً وما يزال، وهذا يدل على عربية العلة النحوية.

Abstract

Syntactic explanation in light of convention , customs , tradition , beliefs , of the Arab society

-٦٢٢٣٠٦

Nayif Mohammad Sulayman Al -Nijadat

Mu'tah University, 2004

This is asocial linguistical survey points the influences of Arab traditional society in syntactical problems. these problems just the syntactical structural. the old and new grammatical heritage which compned the syntactical structure since ever was.

Language is asocial phenomena like the other traditions. Influenced by norms, casts, customs and believes. It's naturally the linguists influenced too toy fis traditrans on tow a speets on one hand he is the son of this natives and the language on the outher hand.

The Arab traditional books mentioned the relationship between syntactical some society. To facilitate this problem for 3 classes: Firstly: the filed of root origin.Secondly: the filed of semantic. Thirdly: the fild of concession.

So the Arab traditional society paied a lot of efforts on the genealogy and the semantics and preffered to the concession approach to make his life easy specialy in the Arabia penunsilla.

The survey made me and reach at the dawn menticnd conctussaes

1- The syntactical problems struetwr were has social a strarg impact by the heritages.
2- The emerging occasianel problems at the syntax would treat just one jirquwisteal phencmora.
3- The syntactical jorbiews were shaped in Arab souiety then had been intleunied by the greele loqical thaught. an any ather aspects of the like.
4- The terminology of syntactical structures of Arabic language was Arabic and still.

الفصل الأول :

أعراف المجتمع العربي والعلة

1-1 المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد بن عبد الله، وبعد : فتعدّ هذه الرسالة في اللسانيات الاجتماعية، أحاول فيها تبيين العلاقة القائمة بين العلة النحوية وأعراف المجتمع العربي، فقد لاحظ العرب تغيرات تطرأ على مكونات الجملة العربية بتغير أحوال الخطاب ؛ كتغير حركات أواخر الكلمات، والحذف والزيادة، وغير ذلك من الظواهر الكلامية، فتساءل العلماء منهم عن كنه هذا التغير، فاهتدى كل منهم إلى جملة من الأسباب والعلل، تفسر هذه الظواهر، ومع تقدم العلم وتطوره بانت لعدد من العلماء علل غيرها فذكروها وكانت حركة علمية دائبة، وقد فتح الخليل بن أحمد الفراهيدي الباب للعلماء في مختلف العصور، وحثهم على تلمس العلة بناءً على المستجدات يقول : " فإن سنحت لغيري علة لما علمته من النحو، هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " (السيوطي،1998، الاقتراح،82).

وقد بحث العلماء العلل النحوية، كل بحسب اهتمامه العلمي، فنجد المناطقة والفلاسفة، وأصحاب المذاهب والاتجاهات الخاصة إلى جانب اللغويين والنحويين والأدباء وغيرهم، يهتمون بالعلة النحوية انطلاقا من اهتمامهم بالدرس اللغوي، فاللغة تهم العلماء والباحثين في الميادين العلمية كلِّها .

وتهدف هذه الرسالة إلى تلمس العلة النحوية من منظور أعراف المجتمع العربي، ليس لأفضليتها، بل لقربها من واقع اللغة ؛ فاللغة منذ بدايتها ظاهرة اجتماعية، لا توجد -غالبا- إلا في وسط اجتماعي، وتنمو بنمو المجتمع، فتتأثر بأعراف أبنائه، وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم، وتضعف بضعف المجتمع، وقد تموت بموته .

والمجتمع يشكل البيئة الطبيعية للكلام المبني على ثلاث جهات إشارية : المتكلم "المشير"، والمشار إليه، والمتكلم "المشار له" (الموسى، 1985، الأعراف 14)، و هم محكومون بظروف مجتمعهم الثقافية والسياسية والاجتماعية، فيتأثر

نظام كلامهم بهذه العوامل الخارجية، فتجعل المتكلم يحذف أو يزيد أو يقدم أو يؤخر، وقد يخالف النظام النحوي المألوف أحيانا، ويمكن رصد تأثير أعراف المجتمع في العلة النحوية من خلال اتجاهين متكاملين:

الأول : تأثير في العلل النحوية المعروفة، إذ تأثرت توجيهات العلماء للظواهر اللغوية بأعراف المجتمع أحيانا .

والثاني : أن هذه الأعراف الاجتماعية شكلت أصلاً نحوياً أو أكثر، غدا -أحيانا- ثابتاً ومقبولاً من أبناء اللغة .

وتحاول هذه الرسالة السير في هذين المسلكين لرصد مظاهر التأثر والتعريف بها، والتمثيل عليها .

ولا توجد دراسات سابقة في موضوع : العلة النحوية في ضوء الأعراف الاجتماعية، في حدود العلم والاطلاع، ولقد افدت في هذه الرسالة من إشارات متناثرة للأثر الاجتماعي في اللغة والنحو، جاءت في كتب العلماء القدماء اللغوية بعامة، والنحوية بخاصة، ولعل أشهرها : كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي، والخصائص، و كتاب سر صناعة الإعراب لا بن جني، وكتب (ابن الأنباري)، ومنها : لمع الأدلة وجدل الإعراب، والإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية، ومؤلفات متعددة لابن هشام وبخاصة المغني، ومؤلفات السيوطي وبخاصة : كتاب الأشباه والنظائر، وكتاب الاقتراح، وغيرها .

وقد أفدت من مؤلفات وبحوث معاصرة، كانت تبحث في العلة النحوية، أو الظواهر اللغوية التي تمثلها، ومنها : بحث للأستاذ الدكتور نهاد الموسى الموسوم بـ : الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، أشار فيه الباحث إلى أثر الأعراف الاجتماعية في بناء الجملة العربية، وعدّ فيه الأعراف الاجتماعية أصلا من أصول النحو، وقد أفدت منه في هذه الرسالة، كما أفدت في الرسالة من مؤلفات وبحوث في الظواهر اللغوية للأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحموز، منها : التأويل النحوي في القرآن الكريم ، ظاهرة التغليب في العربية ، ظاهرة التعويض في العربية.

وبحوث نشرت في مجلة جامعة مؤتة منها : المذهب السلفي (ابن قيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، نشر في حزيران /1986، ومواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، نشر في حزيران /1987، وظاهرة التعادل، نشر في ك1 /1991، كما أفدت من دراسة الدكتور أحمد عفيفي الموسومة بـ "ظاهرة التخفيف" في النحو العربي، وفي باب الأعراف والعادات الاجتماعية أفادت الرسالة من كتب التراث العربي في الشعر والنثر في مختلف العصور فضلاً عن الدراسات المعاصرة، ولعل من أهمها: تاريخ العرب قبل الإسلام للدكتور جواد علي، وفجر الإسلام لأحمد أمين .

و تتطلب هذه الرسالة المنهج الاستقصائي التحليلي ؛ إذ لا بد من جمع المعلومات المتعلقة بكل من العلة النحوية والأعراف الاجتماعية، ثم تحليلها، لتبيين مدى تأثر العلل النحوية بأعراف المجتمع العربي .

جاءت الرسالة في أربعة فصول ؛ الفصل الأول : وجاء تمهيداً للدخول في موضوع الرسالة، فحوى تعريفاً بمفردات عنوان الرسالة ؛ العلة النحوية والأعراف والتقاليد والمعتقدات عند العرب من حيث : المعنى اللغوي، ثم المعنى الاصطلاحي وآراء العلماء فيها .

و ستقوم الدراسة على العلل المذكورة في المصادر و المراجع , وهي أحيانا تتداخل مع غير العلل، أو تترادف ألفاظها، و سأشير الى ذلك ضمن النتائج.

وقد اجتهدت في تقسيم العلل النحوية إلى ثلاثة حقول، عرضت كلا منها في فصل مستقل، وبينت مدى ترابط الحقل مع المجتمع، ثم بينت العلل بصورة منفردة، ضمن الحقـل الذي يجمعها ؛ وفقا لخطة واحـدة ؛ عرض المعنى اللغوي ثم المعنى لاصطلاحي، ثم عرض أمثلة نحوية على العلة .

والحقول الثلاثة هي : حقل الأصل، وجاء في الفصل الثاني، وحقل المعنى وجاء في الفصل الثالث، وحقل التخفيف وجاء في الفصل الرابع، وقد ساعد هذا التقسيم الاجتهادي في إلقاء نظرة شمولية على العلل النحوية من منطق اجتماعي ؛ فالأصل له أثر في المجتمع العربيّ، وله علل تدور في مداره في النحو العربي، والتخفيف مال المجتمع العربي إليه في شؤون حياتهم المتعددة، وظهر له أثر بالغ

في العلل النحوية ؛ فعدد من العلل تدور في مدار التخفيف. واعتد العرب بالمعنى اعتدادا بالغا، وله أثر في أعرافهم، ومعتقداتهم، حاولت في الرسالة بيان أثرها في العلة النحوية .

وتطرقت الرسالة أحيانا لبعض الأحكام النحوية لارتباطها بالعلة النحوية ؛ اذ لايمكن الحديث عن العلة دون الإشارة الى الحكم غالبا.

وأوردت في نهاية الرسالة النتائج التي توصلت إليها .

وقد واجهتني صعوبات بين الفينة والأخرى، منها : تناثر الإشارات التي تتعلق بموضوع الرسالة، سواء أكانت تلك الإشارات من القدماء أم من المحدثين، وقد استطعت بفضل الله تعالى أولا التغلب عليها، فله الحمد، والشكر، وقد خففت من تلك الصعوبات توجيهات أستاذي، وتشجيعه، وتفضله عليّ بما لديه من كتب، فجزاه الله عني خير الجزاء .

والحمد لله أولاً وآخراً .

1-2 أعراف المجتمع العربي والعلة :

اللغة المنطوقة من ظواهر المجتمع، تتأثر بسائر الظواهر الاجتماعية، وتؤثر فيها ولا سيما أنها " نظام عام يشترك الأفراد في اتباعه، ويتخذونه أساساً للتعبير عما يجول بخواطرهم، وفي تفاهمهم بعضهم مع بعض ". (وافي، اللغة والمجتمع، 4)، فاللغة ظاهرة تهم كل أفراد المجتمع، لتأدية أغراضهم الحياتية بيسر وسهولة، و تساعد أفراد المجتمع في فهم الظواهر الأخرى، بل إنّ دراسة اللغة نفسها لا تتم إلا باللغة .

والأعـراف لغة مفردها عرف، و" العرف ضد النُكر، يقال : أولاه عرفا أي معروفا... قال الزجاج : المعروف ... ما يستحسن من الأفعال ".(ابن منظور، 1995، لسان العرب، مادة عرف) .

وذكر الجرجاني أن " العرف ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع، وهو حجة أيضا، ولكنه أسرع إلى الفهم " . (الجرجاني، 1998، التعريفات، 106) .

وتعـدّ الأعراف الاجتماعية (العادات والتقاليد والمعتقدات) من ضمن ثقافة المجـتمع، وهي مكتسبة و متعلمة، وتنتقل من السلف إلى الخلف، جماعية لا فردية والـثقافة تلبـي حاجـات الفرد، وتميز الجماعات بعضها عن بعض . واللغة من متطلبات الثقافة(عثمان،، 1999) .

وجـاء في القرآن الكريم قول الله تعالى : (خُذِ العَفوَ وأمُرْ بالْعُرفِ وأعْرِضْ عَـنِ الْجاهِلين) (سورة الأعراف 7\199)،قال أبو حيان : "هذا خطاب للرسول – صـلّى الله عليه وسلّم– ويعم جميع أمته، وهي أمر بجميع مكارم الأخلاق، وقال : عـبدالله بـن الزبير، ومجاهد، وعروة، والجمهور أي : اقبلْ من الناس في أخلاقهم وأموالهـم ومعاشـرتهم بمـا أتـى عفواً دون تكلف ولا حرج، والعفو ضد الجهد ...والعـرف: المعـروف والجميل من الأفعال والأقوال "(أبو حيان، 1980، البحر المحيط،448/4)

أخذ الإسلام بأعراف المجتمع، وأعلى من شأن رأي الجماعة، إذْ يقول رسول الله – صـلّى الله علـيه وسلّم– : " أمتي لا تَجتمعُ على ضلالة " (ابن قتيبة، غريب الحديث،319/1)؛ لأنّ الأعراف تشكل في مجموعها المنظمات المتفق عليها من قبل الـناس للعلاقات فيما بينهم، وتوارثوها جيلا بعد جيل، ولا شك في أن الإسلام عمل على إنهاء العادات السيئة مثل الأخذ بالثأر، ووأد البنات وأنهى المعتقدات المعارضة لعقيدة التوحيد .

وقـد تأثر الفكر النحوي بالتغيرات التي جاءت مع العقيدة الإسلامية ؛ عقيدة التوحـيد، ومـن صورها في علل النحو أن للفعل فاعلا واحدا، فلا يقال : جاء عليٌّ زيـدٌ محمـدٌ – إلا بـالعطف : جاء عليٌّ وزيدٌ ومحمدٌ، وجعلوا (الواو) في نحو: أكلونـي البراغيث، إشارة للجمع، و لا محلَّ لها من الإعراب، والبراغيث: فاعل. أما تعدد الخبر، والنعت، والحال، وغيرها، فهو مقبول ؛ لأنها ليست بمسند إليه .

ويوجـد مفهـوم الوساطة في عقيدة المجتمع العربي قبل الإسلام ؛ فقد كان بعـض أهـل الجاهلية يعبد الأصنام لتقربهم زلفى إلى الله، وتأثر الفكر النحوي بهذه الفكـرة إذ نجد التعدي بوساطة حرف الجر نحو : ذهبت إلى السوق ومررت بالقوم

(ابن عقيل، 1974)، وقد عرف عند المسلمين مفهوم شفاعة النبي –عليه السلام– للمسلمين يوم القيامة .

ومـــن العرف أن متصدر الديوان في المجتمع هو الكبير، تأثر الفكر النحوي بهـــذه الفكـــرة، فالمبتدأ اسم يتصدر الكلام، وأخذ الضمة لأنها المتصدرة للحركات، والفعل هو العامل في الجملة فلا يسبقه معموله، و الأسماء التي لها الصدارة كأسماء الاستفهام كيف وكم ومن وغيرها نحو : كيف حالك ؟، وكم يوما صمت ؟.

ونجـد فـــي المجتمع نائبا لكل من يقوم بوظيفة مهمة، كالقائد في المعركة، و الزعيم في القبيلة، وتأثر العرب بفكرة الإنابة في المجتمع، فجعلوا للفاعل نائبا نحو: يُســـمعُ الصوتُ، وسُرقَ المتاعُ، ويُهدمُ البناءُ . (السيوطي، د.ت) والمصدر ينوب عـــن الفعل نحو : قياما و قعودا . وينوب عن المصدر مصدرُ الفعل الذي يلاقيه في الاشـــتقاق نحـــو : كلمـــته كلاماً، ومرادفه نحو : قعدت جلوساً وآلته نحو : ضربته ســـوطاً ، وضـــميره نحـــو : كتبت كتابة لا أكتبها لغيرك ، وغيرها (ابن عقيل ، 1974) .

وجـــرى في العُرف العربي تعويض المتضرر من موقعِ الضرر، ومنه إلزام القـــاتل بدفع الدِّيَة ؛ تدفع من مال القاتل إلى أهل المقتول عوضاً عنه، وعقاباً للقاتل، والعِـــوض فـــي اللغـــة : " أن يقع في الكلمة انتقاص فيُتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتهـــا، كما انتقص التثنية، والجمع المذكر السالم بقطع الحركة، والتنوين عنهما، فـــتدارك ذلك بزيادة النون " (السيوطي،1999، الأشباه والنظائر، 1/135) , وهو بخـــلاف الـــبدل الـــذي يجتمع مع المبدل منه نحو : مررت بأخيك زيد (السيوطي، 1999) .

و تعـــززت فكـــرة (العِـــوَض) في النحو العربي، يقول سيبويه : " وقولهم : اللهم، فحذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضاً " (سيبويه، 1991، الكتاب، 1/25) .

والتعويض في الصرف كثير (السيوطي، 1999).

والرجل هو قائد الأسرة في الفكر الإسلامي، لذا جاء في النحو تغليب المذكر علـــى المؤنث، فيقال : الأبوان، والقمران، لأن الأصل هو التذكير. وذكر السيوطي أمـــثلة يغلـــب فيها المؤنث على المذكر (السيوطي، 1999، والحموز، 1993) وقد

كـان العرب قبل الإسلام يـفرحون لولادة الذكور، ومنهم من يئد البنت، و" كانوا يعـزون الذَّكر ؛ لأن الذَّكر يغني حيث لا تغني الأنثى " .(الحوفي، الحياة العربية، 224) .

واحـترام الجماعـة في الإسلام ظهر في صورة أصل من الأصول النحوية أخـذه من الفقه الإسلامي، هو الإجماع , وقد أجمعوا في النحو على تقدير الحركات في الاسم المنقوص والاسم المقصور، نحو : سلمت على القاضي، وجاءت ليلى .

وقـد يتضـمن المجتمع الواحد ثقافات فرعية، تشكل تجمعات ثقافية خاصة، وهي مجتمعات صغيرة، ضمن المجتمع الكبير، تجمعهم معرفة واحدة، أو حرفة، أو عقـيدة، وغـيرها،(عثمان، 1999)، و مجتمع النحاة من هذه التجمعات ؛ كانت لهم أعـراف خاصة بهم، وتتناثر في الكتب إشارات إليها ؛ جاء في شرح الأشموني: " وقـد يسـمون القصيدة قافية، لاشتمالها عليها، وهو مجاز مهمل في عرف النحاة " (الصـبان، 1997، حاشية الصبان، 44/1) . ويقول : " الفاعل في عرف النحاة هو : الاسم الذي أسند إليه فعل تام "(الصبان ،1997، حاشية الصبان، 44/2) و (ابن الأنباري، 1971).

1-2-1 العادات والتقاليد :

العـادات والعوائـد مفـردها عادة، وهي " ما استمر الناس عليه على حكم العقـول، وعادوا إليه مرة بعد مرّة " .(الجرجاني، 1998، التعريفات، 104) . " قـال الجوهـري : وعـاد إلـيه يعود عودة، وعوداً : رجع . قال الأزهري : قال بعضـهم : العـود تثنـية الأمـر عوداً بعد بدء ... وتعود الشيء، وعاده، وعاوده، معـاودة، واعـتاده، واستعاده، وأعاده أي صار له عادة .... والعاديّ الشيء القديم نسب إلى عاد ".(ابن منظور، 1995، اللسان مادة عود) .

والتقالـيد مفـردها تقليد، وهي من القلد، وهو : " لي الشيء على الشيء ... والقلادة ما جعل في العنق للإنسان، والفرس والكلب والبدنة التي تهدى ونحوها ... وقد قلّده قلادا، وتقلّدها، ومنه التقليد في الدين، وتقليد الولاة الأعمال " (ابن منظور، 1995، مادة قلد).

وفـــي الـــتعريفات : التقلـــيد " اتباع الإنسان غيره فيما يقول، أو يفعل معتقدا للحقــيقة فيه من غير نظر، أو تأمل في الدليل، كأن هذا المتبع جعل قول الغير قلادة في عنقه، وهي عبارة عن قبول قول الغير بلا حجة أو دليل " (الجرجاني، 1998 ، التعريفات، 48) .

فالجرجاني نظر إلى التقليد الفردي، ولم يشر إلى التقليد الجماعي، ويمكن عدّ التقلــيد الفــردي تقليداً جماعياً إذا عمّ افراد المجتمع ؛ لأنه سيَظهر في سلوك أبناء المجتمع .

و يقول ابن الأثير :" إن أقسام النحو أُخذت من واضعها بالتقليد ".(ابن الأثير، المثل السائر، 28) ؛ وهذا يدل على أن النحوي تأثر بالآخرين فقلدهم.

ومــن عــادات العرب وتقاليدهم : إكرام الضيف، واحترام الجار و النخوة، وإغاثة الملهوف والدفاع عن الشرف والكرامة، ومن عادات العرب المتصلة بالأدب الاحــتفال بمولد شاعر جديد، لحبهم الفصاحة، وكراهية اللحن، وقالوا قديماً: الأدب ديوان العرب .

ومــن عــاداتهم الســيئة قبل الإسلام : شرب الخمر، ولعب الميسر، ووأد البنات، والثأر. (عباس، 1989) .

وقــد انعكســت العادات والتقاليد في التفكير النحوي العربي ؛ فالأفراد في المجتمع تقلــيد الآخريــن، ويظهر هذا السلوك الاجتماعي في النحو في صور منها : مراعاة المــتكلم التطابق بين الفعل والفاعل، والنعت والمنعوت ؛في التأنيث والتذكير والعدد، نحــو : جــاء المعلــم المبدع وجاءت المعلمة المبدعة، وجاء المعلمان المبدعان، وجــاءت المعلمــتان المبدعــتان، وحضر المعلمون الفائزون، وحضرت المعلمات الفائزات .

وتتــبع الصفة موصوفها في الإعراب لفظاً نحو : جاء زيد الكريم، وسلمت علــى زيدٍ الكريمِ، ورأيت زيداً الكريمَ . وتتبع الصفة موصوفها في الإعراب محلاً نحو: جاء رجل يركض ؛ فجملة : " يركض " في محل رفع نعت للرجل .

والبدل يتبع المبدل منه في الإعراب نحو : جاء الفارس زيد، وسلمت على الفارس زيدٍ، ورأيت الفارس زيداً .

والتوكـيد يتـبع المؤكَّـد في إعرابه نحو : قرأت الكتاب كلَّه، وجاء القوم جمـيعهم، وجـاءَ جـاءَ زيد، وغيرها ؛ فإذا قدرت أن الواو حرف عطف، فالجملة الثانـية فـي محل عطف على الأولى، وإذا قدرت أن الواو للحال، فلا عطف .(ابن هشام، 1998) .

ويتـبع المعطوف المعطوف عليه لفظاً نحو : جاء زيدٌ، وعليٌ، ويتبعه محلاً نحو : جاء زيد وغادر سعيد .(ابن هشام، 1990)

ويظهر بعض الأفراد في المجتمع ميلا إلى التميز بمخالفة المألوف، ويبدو أن علـة العـدول جاءت من هذه الفكرة الاجتماعية، فقد يقطع المتكلم الإتباع، أو يعدل عـنه، لمعـنى يـريده كالمدح، أوالذم، أو الاسترحام، أو غيرها، نحو : رأيت زيداً الكريمُ، و رأيتَ الطفلَ اليتيمُ، وغيرها .

وشـاع فـي المجـتمع العربي نقل الروايات، وذكر الحكايات في المجالس والمنـتديات، وقـد تأثـر النحويون في عللهم بالحكاية، قال سيبويه :" اعلم أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل:رأيت زيداً : مَنْ زيداً ؟ وإذا قال: مررت بزيد قالوا : مَـنْ زيـدٍ ... وأمـا بنو تميم فيرفعون، وهو أقيس القولين، فأما أهل الحجاز فإنهم حملـوا قولهـم أنهـم حكوا ما تكلم به المسؤول، كما قال بعض العرب : (دعنا من تمرتان) على الحكاية لقوله : ما عنده تمرتان " .(سيبويه، 1991، الكتاب،413/2)

شاعت عند العرب عادة الضيافة، وإكرام الضيف، فإذا أضيف رجل إلى آخر –أي : حل عليه ضيفا في العرف الاجتماعي – فإنّ الأسبق في المكان – المضاف– هـو الـذي يكرم ضيفه القادم إليه، وانعكس في الفكر النحوي في صورة المضاف والمضاف إليه، نحو : هذا كتابُ نحوٍ ؛ فكتاب مضاف، والذي أضيف إليه هو كلمة : نحو، وهما نكرتان، لكنّ هذا التركيب أفاد المضاف التخصيص، والمضاف يتغير إعـرابه بتغـير موقعه، والمضاف إليه يبقى على حاله ؛ فهو مجرور بالإضافة في أحواله الإعرابية المتعددة، فهو مخدوم مثل الضيف , و المضاف خادمه .

وتصـور النحاة رابطة قوية بين المضاف والمضاف إليه ؛ جاء في الهمع : "لا يفصـل بيـن المتضايفين، أي المضاف والمضاف إليه، اختيارا لأنه من تمامه، ومـنزل منه منزلة التنوين، إلا بمفعوله، وظرفه على الصحيح، لقراءة ابن عامر :

ومنزل منه منزلة التنوين ، إلا بمفعوله ، وظرفه على الصحيح ، لقراءة ابن عامر : (قَتْلُ أَوْلاَدَهمْ شُرَكَائِهِمْ) –الأنعام /137– ،وقُرِىء : (مُخْلِفَ وعدَه رسلِه)– إبـراهيم /47 – ... وجوزه ؛ أي الفصل ، الكوفية مطلقا ...حكى الكسائي : هذا غلام والله زيدٍ " . (السيوطي ، همع الهوامع 2/ 523–526 وانظر : أبو حيان ، 1990)

ومن عادات العرب (الاستجارة) ، وتكون بطلب المستجير رفع الظلم عنـه من مجيره ، وحمايته ، وبالغ العرب في حماية الجار ، وكان منهم مَنْ يـدفع ديـة مجيره إلى أهله ، إذا مات وهو في جواره ، وقالوا : إن مدلج بن سويد الطائي أجار الجراد ، وضربوا به المثل فقالوا :" أحمى من مجير الجراد " (الحـوفي ، الحيـاة العربية ، 290–291) ، وكان الجار يعد من العشيرة ، وقد ينصر حليفه على ابـن عمه .(الحوفي ، د.ت). وقد انعكس في اللغة في صورة تأثر اللفظة في التركيـب بحركة ما يسبقها ، نحو : هذا جحرُ ضبٌّ خربٍ ، والأصل : خربٌ ، قال ابن جني: "ومن ذلك ما جاء عنهم من الجوار في قولهم :هذا جحر ضـب خـرب " (ابـن جني،الخصائص ، 1/195)، ومنه قول امرىء القيس :

كأن ثُبيراً في عَرانين بَلّهِ كَبُير أُناسٍ في بِجَاد مُزَمّلِ

(ديوان أمريء القيس ، 1/ 67)

فجرّ (مزملُ) وحقها الرفع ؛ لأنها نعت كلمـة كبيـر ، وخفـض لمجاورتـه المخفوض : بجادٍ .

ومن عادات العرب توقير المتقدمين ، لذا نقل السيوطي قول ابن الخشـاب فـي المرتجل :" لو قيل : إن (مَنْ) في الشرط لا موضع لها من الإعـراب لكـان قـولاً إجراء لها مجرى (إن) الشرطية ، وتلك لا موضع لها من الإعراب ، لكن مخالفـة المتقدمين لا تجوز ".(السيوطي ، 1998، الاقتراح ، 56)، فابن الخشاب يرى رأيـا آخر في (مَنْ) الشرطية ، ويذكره ، ثم يتراجع عنه من باب عدم مخالفة المتقدمين .

من عاداتهم أيضا امتلاك العبيد ، وكان العبد يجلس حيث يجلس سيده ليخدمـه ، ويفيد التعليل من هذا العرف ، يقول ابن الأنباري " لو قلت : القتال زيدا حين تأتي ، فنصبت زيدا بتأتي ، لم يجز ؛ لأنه لا يجوز أن تقدم تأتي على (حين) ، فتقـول : القتال تأتي حين ، فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعا، كما امتنع هاهنا تقديم الفعـل ،

لامتنع تقديم معموله على المبتدأ ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقـع العامـل ؛ لأن المعمول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف ، بل أجمل أحواله أن يقع موقعـه ، إذ لو قلنا : إنه يقع حيث لا يقع العامل ، لقدمنا التابع على المتبوع ، ومثال ذلـك : أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد ، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عـدول عن الحكمة ".(ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف: م /9 ج 1/ 68).

وقد أفاد ابن جني من فكرة الخادم والمخدوم في قوله : " الألفاظ خدم المعاني ، والمخدوم لاشك أشرف من الخادم " (ابن جني ، الخصائص ، 195/1)

1-2-2 **المعتقدات :**

"عقد العقد : نقيض الحل ... وعقد العهد ، واليمين يعقدهما عقدا ، وعقـدها: أكدهما ... والمعاقدة : المعاهدة ، والميثاق " (ابن منظور ، 1995،مادة عقد).

وفي التعريفات :" العقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل " (الجرجاني، 1998 ، التعريفات ، 108) .

فالعقيدة اعتقاد عقلي راسخ مسلم به ، تكون تصرفات الفرد غير مخالفة لـه بل منضبطة به، ومنطلقة من خلاله أحيانا .

وقد تعددت العبادات والمعتقدات عند العرب قبل الإسلام ؛ فمنهم مـن كـان على الحنفية أتباع إبراهيم الخليل عليـه السـلام ، وتـأثروا بالأفكـار اليهوديـة ، وغالبيتهم على النصرانية . (الحوفي ، د ت)

وشاعت الوثنية ممثلة بعبادة الأصنام التي أدخلها عمرو بن لحي ، ثم تعلقـوا بها ، ودافعوا عنها ، وكانت لهم آلهة مشهورة ، يتقربون إليها بالهـدايا والـذبائح ، منها : مناة كانت تعظمها الأوس والخزرج ومن نزل مكة والمدينة ومـا حولهـا ، واستمرت عبادتها حتى بعث إليها الرسول –صلى الله عليه وسلم – سرايا بعد فتح مكة لتحطيمها .(الحوفي ، د ت ، الحياة العربي ، 386-387)

ومن آلهة العرب في الجاهلية : اللات ، وقد " عظمها أهل الطائف ، وأهـل ثقيف ؛ كانت صخرة مربعة ، وبعد إسلام ثقيف حطمها المغيرة بن شعبة في سرية " (أبو حيان،1990 ، البحر المحيط ،160/8) .

ومن آلهة العرب في الجاهلية : العزى و" كانت لقريش وبني كنانة ، أو لغطفان ، وهي أعظم أصنامهم ، كانت بواد من علة الشامية ، وبقيت حتى حطمها خالد بن الوليد في سرية بعد فتح مكة " .(أبو حيان ، البحر المحيط ، 161/8).

وقد وردت أسماء هذه الأصنام في القرآن الكريم في قوله تعالى : (أَفَرَأَيْتُمْ اللاَّتَ وَالْعُزَّى(19)وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى (20) أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنثَى(21) تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى(22)إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ) 0(سورة النجم 19-23).

وذكر القرآن الكريم آلهة أخرى جاءت في قوله تعالى : " وَقَالُوا لاَ تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلاَ تَذَرُنَّ وَدًّا وَلاَ سُوَاعًا وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا " نوح 23/71

وذكرت كتب التفاسير أن (ودا) كان لكلب ، وسواعا كان لهمذان ، أو لهذيل ويغوث لمراد ، أو لمذحج ، ويعوق لهمذان ، أو لمراد ، ونسرا لحمير". (أبو حيان، 1990 ، البحر المحيط ، 341/8) .

وتعلقوا بعبادة الأصنام حتى إن أبا أحيحة في مرض موته كان يخشى أن لا تعبد العزى بعده ، فقال أبو لهب : والله ما عبدت حياتك لأجلك ، ولا تترك عبادتها لموتك ، فقال أبو أحيحة : الآن علمت أن لي خليفة بعدي " .(الكلبي ، الأصنام ، 23) ، وكان كفار قريش ، وغيرهم ، يزورون شجرة اسمها ذات أنواط ، يزورونها كل سنة ، ويذبحون عندها "(ابن هشام ، د ت، سيرة ابن هشام ، 442/4) وجاء في سيرة ابن هشام أن الرسول عليه السلام لما دخل مكة فتحها ، فرأى فيها صورا للملائكة وغيرهم ، ورأى صورة إبراهيم عليه السلام ، ثم أمر بإزالة تلك الصور (ابن هشام ، د ت) .

ولجأ العرب إلى الكهانة ، والعرافة ، وزجر الطير ؛ لمعرفة الحوادث الماضية والمستقبلية . (أمين ، 1960)

إن ما يجمع المعتقدات بالعادات والتقاليد صفتها الاجتماعية ، واتفاق المجتمع عليها، فهي تنتشر بين أفراد المجتمع ، وتكون في الغالب مناط احترامهم وتقديرهم ، وهي في غالبيتها متوارثة ، تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على شؤون حياتهم .

فالمجتمع العربي قبل الإسلام مجتمع منظم ؛ له أعراف تشتمل على العادات والتقاليد والمعتقدات ، وهي موضع اعتزاز بين أفراد المجتمع . (الحوفي ، د ت).

ويبدو أن تعدد العبادة ، وتنوعها في حياة العرب قبل الإسلام كانت أثرا من آثار الحرية التي عاشها الأفراد والجماعات ، فضلا عن اعتزازهم بأنفسهم ، وقد تأثر بها الفكر النحوي العربي ، فظهرت انعكاساتها على نحو اللغة ، ومن هذه الظواهر اللغوية : تعدد أنواع الجملة في العربية ، وحرية المتكلم في تركيبها بما يخدم مقصده ، وتقبل المجتمع للرأي ممثلا بقبول العلة الإعرابية التي يذكرها النحوي ، وقبول تعددها .

ولعل الكهانة والعرافة وزجر الطير ، وغيرها ، تدل على ميل المجتمع إلى كشف الغيب ، وهم يعتقدون أنّ هذه الأدوات كفيلة بكشفها ، ودارس النحو يجد فكرة الإيمان بالغيب في الضمائر المستترة ، نحو : زيد كتب الرسالة ، كما تنعكس في باب الحذف ، وتقدير المحذوف ، و هو باب واسع (ابن جني ، الخصائص، 1998 و ابن هشام ، 1998) .

وقد شهد المجتمع العربي تطورا سبق ظهور الإسلام ، تمثل في صورة وعي نما بين القبائل بضرورة نبذ التشاحن والحد من الصراعات الداخلية لمواجهة الخطر الخارجي المحدق بالجزيرة العربية ، والمتمثل في وجود قوتين عالميتين آنذاك هما الفرس في الشرق والروم في الشمال ؛ فحث زعماء القبائل وأصحاب الرأي على الحد من الصراعات ، ونبذ التشاحن "بوسائل متعددة من بينها تحريم القتال في أشهر معينة من السنة ...أو اشتراك مجموعة من القبائل في عبادة صنم واحد، وأهم من ذلك تكوين الأحلاف الكبيرة التي برز منها حلف الفضول . (إحسان عباس، المجتمع العربي ، 217) .

وأنزل الله تعالى القرآن الكريم على محمد عليه السلام ، وجاءت الدعوة الإسلامية قائمة على توحيد العبودية لله تعالى ، وإبطال المعتقدات القائمة على الشرك ، والدعوة إلى تطبيق تشريع متكامل ينظم شؤون المجتمع: الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ونظراً لتباين أفراد المجتمع في فهم الإسلام ، نشأت حركات ومذاهب متعددة منها : الخوارج والمعتزلة والشيعة والسنة ، ثم عرفت عند أهل السُنّة المذاهب الفقهية وأشهرها : المالكي والحنبلي والشافعي والحنفي .

وأثرت هذه التيارات الفكرية المتنوعة في الدرس النحوي ؛ فالمعتزلة يغلبون الجانب العقلى ، واشتهر منهم : أبو علي الفارسي وابن جني ، وغالى في هذا الاتجاه الرماني (ت384) ، وظهر الاتجاه الظاهري الذي يأخذ بظاهر النص واشتهر في الدرس النحوي ابن مضاء القرطبي الذي اعترض على نظرية العامل، وطالب بإلغاء العلل الثواني ، والثوالث. (ابن جني ، د ت ، والرد على النحاة ، د ت، أحمد أمين ، 1969).

وقد سرت هذه الروح الحضارية الواعية من خلال أسواق العرب : عكاظ، و مجنة ، وذي المجاز ، وفي مواسم الحج . وكانت دار الندوة ، أو دار الشورى في مكة ثمرة بارزة لهذا الوعي ، فضلا عن الاتفاق بين العرب على إسناد مهام الحج: السدانة ، والرفادة ، والسقاية ، إلى قريش . (إحسان عباس ، المجتمع العربي ، 217) .

وأثرت العقائد في العلل النحوية ؛ يقول سيبويه : " واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهى ، وإنما قيل دعاء لأنه استعظم أن يقال أمر أو نهي ، وذلك قولك : " اللهم زيداً فاغفر ذنبه ... وتقول زيداً قطع الله يده ...لأن معناه زيداً ليقطع الله يده " (سيبويه ، 1991 ، الكتاب، 1/142).

والعقيدة في المجتمع العربي أقوى من السليقة والفطرة اللغوية يقول سيبويه : " ... ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ : (ما هذا بَشَرا) يوسف /31 ؛ في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف " (سيبويه ، 1991 الكتاب، 1/59) .

3-2-1 من صفات العربي :

مما يرتبط بأعراف المجتمع العربي الصفات الشخصية للفرد في المجتمع بعامة فهي نتاج ثقافة المجتمع بما فيها من أعراف وتقاليد ومعتقدات ، وكذلك البيئة (الزمانية والمكانية) ، وأحاول الإشارة إلى الصفات الخلقية للعربي ذات العلاقة

والقسم فيه معنى التوكيد ، وتعددت صوره؛ قسم بالتاء نحو : تاللهِ ، وتخصصت بلفظ الجلالة ، وأيمن القسم نحو : وأيم الله ، وبالباء ، وبالواو، واللام المشعرة بالقسم نحو : لَلهِ لا يؤخر الأجل ، أي : تاللهِ .(السيوطي د ت) .

والاستثناء ، والحصر ، فيهما معنى التوكيد ، نحو : جاء القوم إلا زيدا ، وما جاء إلا زيد .

والعربي يؤثر نفسه على الآخرين ، فيعبر عن نفسه بالأنا ، فيقول : جئت أنا وزيد ، فالتاء و (أنا) تشيران إلى المتكلم ، فقد آثر إظهار نفسه في الجملة بلفظين يدلان عليه ، والتفسير النحوي يقول : جاءت (أنا) توكيدا للتاء ، لإباحة عطف الاسم على الضمير .

وكان العرب في كلامهم يغلبون الأقرب على الأبعد ، نحو: أنا وأنت قمنا، وأنت وزيد قمتما . (السيوطي ، 1999)

والعربي يتباهى بالقوة ؛ فالقوي قوي بالمال وبالرجال ، وهو أفضل من المحروم منهما ، وفي الفكر النحوي تنقسم العوامل إلى قسمين ، القسم الأول : العوامل القوية كالفعل ، نحو : رأيت زيدا ؛ فقد عمل الفعل الرفع في الفاعل ، والنصب في المفعول . والحروف العاملة القوية هي المختصة، نحو : مررت بالمسجدِ ، والقسم الثاني : العوامل الضعيفة، وهي الأفعال الناقصة ؛ منها: كان وأخواتها ، لأنها لا ترفع فاعلا ، ولا تنصب مفعولا ، فهي تدخل على الجملة الاسمية ، وتكتفي برفع المبتدأ اسما لها ونصب الخبر خبرا لها ، نحو : كان زيدٌ قادماً. والمشتقات من العوامل الضعيفة ، فهي لا تعمل إلا بشروط ، منها : أن تكون للحال أو الاستقبال ، نحو : جاء زيد راكبا حصانه ، فحصان : مفعول به لاسم الفاعل : راكب. ويضعف العامل بالفصل عن معموله نحو : ما جاء إلا هند . فذُكِّر الفعل على الأصل .

والعربي يحافظ على الرتب الاجتماعية ؛ فالعربي يعرف الرتب في المجتمع، وإن كان لا يبدي اهتماما ملحوظا بها ،(علي جواد) ، والرتب في المجتمع لها مقومات منها : الأصل ، والقوة في المال والعشيرة ، وغيرها ؛ وتأثر النحويون بفكرة الرتب ؛ لذا جُعِل للجملة أصل في ترتيبها فإن تغيَّر هذا الترتيب تأثر المعنى .

وأصـــل الترتيـــب في الجملة الفعلية المسند والمسند إليه ، ثم الفضلة . وفي الجملة الاســمية المســند إلــيه والمسند ، ثم الفضلة . انظر (الصبان ، 1997). وانظر (لاشــين ، 1982) ، يقال : حفظ زيد القصيدة ، فالقصيدة مفعول به تأخرت الكلمة لــتأخر رتبتها ، وتقدم زيد فَوَلِيَ الفعل ، وهذا هو الأصل ، يقول الأشموني : " لا يقال : إن الفعل وإن قُدر متأخرا فهو في نية التقديم ، إذ رتبة العامل قبل المعمول ؛ لأنا نقول : هذا المعمول ليس في مركزه لكونه خبراً مقدماً ، وكون المتعلق فعلاً هو مذهب أكثر البصريين ، ونسب لسيبويه أيضاً " (الصبان ، حاشية الصبان، 1997 ، 297/1) .

وصـــفات العربـــي هذه وغيرها ، تؤثر في العلة قبولا ورفضا ، لأنها تقدم للعربـــي ليقتـــنع بـــالحكم ، ومعرفة صفاته وميوله ذات أثر في البحث عن التعليل المقبول لديه . و إن أعراف المجتمع : العادات والتقاليد والمعتقدات ؛ تؤثر في حياة الأفــراد والجماعـــات ؛ لأنهـــا تشكل المعايير الاجتماعية التي " تتضمن اللزوميات والوجوبـــيات والعدميات ، وتقوم بتوجيه سلوك الآدمي في الملبس والمأكل والتفاعل مـــع الآخرين "(معن خليل عمر، 1992، البناء الاجتماعي115) وإن خروج الفرد على هذه المعايير يؤدي إلى عقوبة من المجتمع من نوع ما .

3-1 مفهوم العلة النحوية :

يـــدور معنى كلمة علة حول حدوث الفعل مرة بعد أخرى ، فالعلة : الشربة الثانـــية ، والحديـــث المسائي ، والمرض ، وغيرها . انظر (ابن منظور ، لسان العرب ، مادة علل) وانظر (الملخ ، 2000) .

العلّـــة عند الجرجاني : " عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار ومنه يسمى المرض علّة ، لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف ، وقيل : هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجا ومؤثرا فيه " . (الجرجاني ، 1998، التعريفات ، 111).

وقد استخدم المجتمع العربي كلمة "علّة " ، وجذرها عَلَل ، ومشتقاتها المتعددة ودلالاتها المتنوعة قبل مرحلة التدوين ، وجاءت دلالتها عندهم قريبة من دلالتها في الاســـتخدام الـــنحوي وقد اخترت أربعة شعراء استخدموا كلمة عله يشكلون امتداداً

تاريخياً ومكانياً ، للوقوف على مدى حضور الكلمة ، ودلالاتها في المجتمع ، قال أوس بن حجر :

وهُمْ لِمُقِلِّ المالِ أولادُ علّة   وإن كان مَحْضاً في العُمومةِ مُخْوِلا

وأولاد العلة هم أبناء الرجل من زوجات متعددات ، فالرجل لم يكتف بزوجة واحدة فعلّ بأخرى . (ديوان أوس بن حجر، 1997 ، 91) .

وقالت الخنساء :

فأصبحتُ لا التذُّ بعدكَ نعمةً   حياتي ، وَلا أبكي لدعوةِ ثاكلِ

فشأنَ المنايا بالأقاربِ بعدَه   لتـعلل عليهمْ علّةٍ بعد ناهلِ

فالخنساء تدعو على أقارب فقيدها بالموت يعاودهم مرّات متعددة (شرح ديوان الخنساء ، 1985، 79)

وقال عمر بن أبي ربيعة :

واحذري أنْ تراكِ عينٌ وإن لا   قيتِ بعضَ المُكْثِرين الأعادي

فاجعلي عِلّة كتابا لك استحـ   مل في ظاهرِ من السرِّ بادي

والعلة عند ابن أبي ربيعة هي السبب المقنع الذي لا يجعل سامعه يسأل مرّة أخرى . (شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، 1986 ، 96)

وفي المعنى ذاته قال الفرزدق :

فلما رَجَعْنا للذي قلتَ قائظاً   أبيتَ وكانت عِلَّةً ، وتَعْذُرا

(ديوان الفرزدق ، 253)

هذه أربعة أمثلة لأربعة شعراء استخدموا كلمة (علة) في شعرهم ، وهؤلاء الشعراء يشكلون امتداداً تاريخياً ومكانياً في شبه الجزيرة العربية ، فابن حجر شاعر جاهلي من شعراء تميم(انظر: البغدادي ،1989)، والخنساء شاعرة مخضرمة من عالية نجد (انظر : ديوان الخنساء ، 1985)، وعمر إسلامي قرشي حجازي ، والفرزدق شاعر أُموي تميميٌ (انظر:ديوان عمر ، 1986)، وبهذا يتبيّن حضور مادة كلمة (علل) في المجتمع العربي .

ويبدو أن دلالة العلة في المعجم العربي ، وعند شعراء العربية في العصر الجاهلي تدور حول معنى حدوث الفعل مرة ثانية أو اكثر ، ولعل هذا المعنى هو

الــذي أهلهــا لتكون مؤدية لمعنى العلّة النحوية ؛ فسامع الرأي في المسألة النحوية يحــتاج إلــى فهم الرأي ، فيسأل ، ويسمع مرة بعد أخرى حتى يصل إلى اليقين ، فيتطلب الأمر أن يبين له السبب ، أو الكنه ، أو الدلالة ليقتنع بالرأي .

1-3-1 اللحن والنحو والتعليل :

ارتبطــت دلالة كلمة اللحن بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً ، وهو ارتباط سلبي ؛ فقد كــره المجــتمع اللحن كرهاً شديداً ، جعل اللاحن يفر من وصمته ، فكأن من يتهم باللحــن أقــل أصالة من الفصيح الذي لا يلحن ، إذْ إنّ الفصاحة من صفات العربيّ (ابن جني ، د ت) ، واللحن للأعاجم .

دأب النحويون على الربط بين بداية الكتابة في النحو ، أو بداية الــتفكير فيه، وظهــور اللحن ، ثم الربط بين النحو والعلّة النحوية ؛ فالنحو جاء لتفشي اللحن بين الأفــراد فــي المجتمع العربي ، واللحن ظاهرة نجمت عن اختلاط العرب بالعجم . (علامة ، 1993) .

فالعــرب لم يكونوا "في جزيرتهم في العصر الجاهلي قبل الإسلام دما عربيا خالصا ، إذ كان بينهم أحباش وفرس وروم " (الملخ،2001 ،التفكير العلمي ، 60).

ويبدو أن وجود الأعاجم بين العرب حتى بداية العصر الأموي لم يكن مؤثرا كمــا أثر في العصر العباسي ؛ لاتساع الدولة ، ودخول شعوب متعددة الأعراق في الإسلام .

وقد أدى هذا الاختلاط بين المجتمعات المتعددة إلى ظهور بعض صور اللحن ولكــن نظــرة العرب إلى الشعر الجاهلي وشعرائه جعلتهم يلتمسون لهم التوجيهات والمسوغات فيما يخالف اللغة ، فالخطأ في الشعر ضرورة ، والخطأ في النثر لغة.

والــروايات عــن اللحــن في صدر الإسلام كثيرة ، منها : أخرج الحكم في المســتدرك عن أبي الدرداء ، ــ رضي الله عنه ــ : سمع النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ رجلا قرأ فلحن ، فقال : " أرشدوا أخاكم " . (الحاكم،المستدرك 2/ 439).

وروي أن رســول الله – صلى الله عليه وسلم– قال : " أنا افصح العرب بيد أني من قريش ". (الزمخشري ، د.ت ، الفائق في غريب الحديث ،1/11) .

وعقّب تمام حسان على حديث نبوي في الموضوع ذاته بقوله : " إن نفي اللحن عنه - صلى الله عليه وسلم - ليتضمن أن اللحن كان ظاهرة معروفة حينئذ ، وأن بعض سادة العرب كانوا يلحنون " (تمام حسان،1998 ، الأصول ،79).

وروي أن كاتب أبي موسى الأشعري كتب " من أبو موسى الأشعري إلى عمر ؛ فلحن ، فكتب إليه عمر: أن اضرب كاتبك سوطا واحدا ".(السيوطي ، المزهر ، 397/2)

وروي أن عمر بن الخطاب " مر بقوم يرمون رشقا فقال : بئس ما رميتموه، فقالوا : إنا قوم متعلمين ، قال : ذنبكم في لحنكم أشد من ذنبكم في رميكم ؛ سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : رحم الله رجلا أصلح لسانه " . (ابن قتيبة ، غريب الحديث ، 1/60) .

وروي أن عبدالله بن عمر كان يضرب ولده إذا لحن .(ابن الأنباري ، 1971).

ولا شك أن هذه الروايات القليلة التي تناقلتها كتب التراث العربي تكمن وراءَها حالات كثيرة لم تصل إلينا لأسباب متعددة ، ولكنها تؤكد أن ظاهرة اللحن كانت موجودة في فترة مبكرة في المجتمع العربي .

وقد تطورت دلالة كلمة (لحن) ؛ فقد كانت بمعنى الأداء المتميز للغة بين مجتمع وآخر ، وتدل على أسلوب التعبير ، وجاء به قوله تعالى : (وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ) سورة محمد 30/47 ؛ قال أبو حيان : " كانوا يصطلحون فيما بينهم من ألفاظ يخاطبون بها الرسول مما ظاهره حسن ، ويعنون القبيح ". (أبو حيان،1980 ، البحر المحيط ، 85/8) . يقول صبحي الصالح : " اللحن لم يكتسب هذا المدلول الخاص إلا في وقت متأخر بعد أن تعارف الناس على تغيير معناه اللغوي الأصلي".(صبحي الصالح ، 1989 ، دراسات في فقة اللغة ،128).

فالمعنى الأصلي للحن لم يتجاوز الوقوع في عيب من عيوب النطق ، وقد اشتهر به الأعاجم الذين يتعلمون العربية ، ثم لا يحسنون نطق بعض أصواتها .

فاللحن بهذا المعنى ظاهرة فردية ، وظاهرة اجتماعية ؛ فردية تتمثل في أداء الفرد للغة ، وبها قد يعرف المتكلم من لحن كلامه ، وظاهرة اجتماعية ؛ بها يعرف

ابـــن مجـــتمع الحاضرة من البادية ، ولما كان لحن الأعاجم أكثر وضوحا من لحن العرب ، اختص الأعاجم باللحن ، ثم انتقل للدلالة على الخطأ في الإعراب بخاصة.

فإذا كان اللحن هو العلة في نشوء الدرس النحوي ، فإن الدرس النحوي قديم قـــدم اللحن في المجتمع ، يقول الملخ : " هنالك نشاط نحوي غير علمي في العصر الجاهلـــي ، نشـــأ بســـبب الاختلاط ، وتفاوت الفصاحة" .(الملخ، 2002 ، التفكير العلمي ، 60).

ويمكن تلمس هذا النشاط النحوي في نقد الشعر الجاهلي في الأسواق الأدبية، ومجـــالس النقد الدائرة في بيوت الشعراء أو اجتماعاتهم ، وخشية النقد أخذ الشعراء فـــي إعـــداد شعرهم ، ولعل ما يمثلها أفضل تمثيل ما عرف بالحوليات ، ولابد أن طرفا من العناية بالقصيدة كان يتناول الجانب النحوي .

والتحكـــيم في الأسواق لا بد من أن يقوم على نوع من التمييز بين مستويات الفصاحة عند الشعراء التي تقوم في جانب منها على النحو .

ذكر ابن سلام أنّ ابن أبي اسحـــق : " كان أول من بعج النحو ، ومد القياس، وشـــرح العلـــل" (أبـــي سلام ، طبقات فحول الشعراء ، 94) ، فالعلة النحوية كانت معـــروفة قبل عبد الله بن اسحق لقول ابن سلام : " شرح العلل " ؛ فضلا عن وجود القـــياس ، والنحو، فهما متلاصقان ، يقول ابن الأنباري : " النحو كلُّه قياس ... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو.. " (ابن الأنباري ، 1971، لمع الأدلة، 95).

يتضـــح بهذا أن ظاهرة اللحن في اللغة كانت معروفة منذ العصر الجاهلي ، ومحاولات التنبيه عليها ، وتصويبها هي بدايات أولية للنحو ، وإفهام اللاحن موضع خطـــئه اللغـــوي وكيفـــية تصويبه ، والدفاع عنه –هي بداية مرحلة التعليل ، فهي موجودة منذ بدايات اللحن .

وإن الربط بين أولية النحو واللحن يوجب القول بوجود صورة من النحو في العصـــر الجاهلـــي ، والنحو يتطلب القياس كما قرر ابن الأنباري (ابن الأنباري ، 1971 ، لمـــع الأدلـــة ، 95) ، والقياس مرتبط بالعلة ، والعلة معروفة بمعناها عند النحويين بين أبناء المجتمع العربي منذ الجاهلية .

ويبدو أن الدافع إلى الاستزادة من العلم يوجب مستوى من العلل ، فإن زادت الدوافع عن حدها حدث نفور من العالم أو المتعلم أو السامع ، وهم أطراف الخطاب في الحدث الكلامي .

يقول عباس حسن :"لست ترى حكماً نحوياً ولا قاعدة من قواعد النحاة إلا لها تعليل "(حسن ، 1966، اللغة والنحو ، 133). فهذا الارتباط بين النحو والعلة جاء بهدف ثبات القاعدة النحوية الصائبة ، وهدم بناء الخاطئة .

1-3-2 العلة في رأي القدماء :

يرى الخليل بن أحمد أنّ فرض العلل على المتعلم ، أو السامع فيه تسفيه لهما لأنها اجتهادية ، ويتوصل إليها بالعقل ، فالعلل ليست أحكاما قطعية ؛ قال الخليل : "... فإن سنحت لغيري علة لما علمته من النحو ، هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " (السيوطي ، 1998، الاقتراح ، 82) ،وهذا الاحترام للعقل المتمثل بفتح باب العلل ؛ يدل على تأثر الخليل بالحرية التي شاعت بين أبناء المجتمع العربي منذ الجاهلية ، ونمّاها الإسلام .(علي ، 1980) .

ويلاحظ في مقولة الخليل أنه قال : " هي أليق " ، ولم يقل : أحسن ، أو أصوب ، وهذا الاختيار لكلمة (أليق) هو اختيار واعٍ ، يشير إلى مدى ارتباط العلة بالمجتمع إذ إن اللياقة ، و الاتصاف بها أمر عُرفيّ ؛ أي من أعراف المجتمع ، ولو كان الخليل معياريا في النحو لقال : أصوب أو نحوها .

ولعلّ سيبويه قد تأثر بأستاذه الخليل في باب العلة ، إذ يمثل كتابه مرحلة العلة عند الخليل أصدق تمثيل ؛ فقد أفاد سيبويه من تعليلات الخليل (السيد ، د.ت) فقد روى سيبويه بعض تعليلات الخليل منها قوله : " زعم الخليل –رحمه الله –أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدَ الله ، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا ، حين طال الكلام ، كما نصبوا : هو قبلَك ، وهو بعدَك ، ورفعوا المفرد كما رفعوا : قبلُ وبعدُ ، وموضعهما واحد، وذلك قولك : يا زيد ، ويا عمرو ، وتركوا التنوين كما تركوه في قبل وبعد " . (سيبويه ، 1991، د.ت ، الكتاب ، 2 / 182-183) ، وسأل سيبويه الخليل عن "كأن" يقول :"فزعم أنها "أنّ" لحقها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع (إنّ) منزلة كلمة واحدة " (سيبويه ، 1991 ، الكتاب ،151/3) .

وذكر أنّ علة الحذف كثرة الاستعمال في نحو :" هل من طعام ؟ أي هل من طعـــام فـــي زمـــان أو مكان ، إنما يريد : هل طعامٌ ؟".(الكتاب ، 1991،سيبويه ، 130/2)

وقـــد أفـــاد سيبويه من فكرة اختصاص الاسم بالجر والفعل بالجزم ، فجعل أحدهمـــا نظيرا للآخر، لذا لا يجوز حذف عامل الجر أو الجزم.(سيبويه، 1991 ، الكتاب ،9/3).

وقـــد علـــل رفع الفعل المضارع لأنه وقع موقع الاسم المبتدأ أوالخبر ، وقد عمل الابتداء في المضارع الرفع كما عمل الابتداء الرفع في المبتدأ أو الخبر ، وقد علـــل ثباتها على الرفع دون الجر والنصب كما في الأسماء لأنّها " ترتفع بكينونتها في موضع الاسم ".(سيبويه،1991 ،الكتاب ، 11/3)

وقـــد يلجأ سيبويه إلى تفسير المعنى ليبيّن للقارىء الوجه الإعرابيّ كما فعل في تعليل نصب لبيك وسعديك،قال:"وإنما حملنا على تفسير لبيك وسعديك لنوضح به وجـــه نصبها ؛ لأنهما ليسا بمنزلة سقيا وحمدا،وما أشبه"(سيبويه ، 1991، الكتاب ، 353/1)

هذا طرف من علل سيبويه ، وقد تناولها الباحثون دراسة وتحليلا في مختلف العصـــور . (السيد ، د. ت ، والملخ ، 2000)، ويبدو أن كتاب سيـــبويه ، وهو الأول فـــي النحو والأكمل ، كان مؤثراً بحكم هذا السبق في ميدان النحو ، وقد أصل لمـــنهج العلمـــاء في العلل باستخدامه مصطلحات اجتماعية نحو: الأصل والفرع ، والعـــوض وغيرها ، وهو بهذا يتأثر بالمصطلح الاجتماعي بهدف تقريب علم النحو وعلله إلى المتعلمين .

واهـــتم أبو علي الفارسي بعلل النحو ، يقول ابن جني : " أحسب أن أبا علي قـــد خطر له ، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا " (ابن جني ، د. ت ، الخصائص 1/184)

وكان أبو علي الفارسي يُعلي كثيرا من شأن القياس ومسائله ، فهو يرى أنّ خطـــأه فـــي خمسين مسألة نحوية أهون عليه من الخطأ في مسألة واحدة من القياس (ابن جني، د. ت ، الخصائص ، 90/2) .

وقد جعل مصدر علة البناء والإعراب من المجتمع ، فأخذ مفهوم البناء لثابته مــن بــناء البيت المبني من الآجر والطين ، وأخذ مفهوم الإعراب لتغيره من بناء الخــيام المتنقلة ، والإعراب متغير كالخيام المتنقلة . (ابن جني ، الخصائص، 1/ 48) .

وتأثــر ابن جني بشيخه أبي علي الفارسي ، فاهتم بالعلل وهو يرى أن علل النحوييــن " أقــرب إلــى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنهم إنما يحــيلون على الحسّ ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس " (ابن جني ، الخصــائص ، 57/1) ، فالعلة عند ابن جني هي السبب المفسر لوجود ظاهرة ما ، وابــن جنــي يســتخدم مصطلحات اجتماعية كثيرة في العلل وفي تفسيرها ؛ منها : الأصل والفرع ، يقول : "وهذا يدلك على تمكن الفروع عندهم حتى إن أصولها التي أعطتها حكما من أحكامها قد حارت ، فاستعادت من حروفها ما كانت هي أدّته إليها، وجعلته عطية منها لها ، فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول ، لمّا استمر وكثر ، كأنه هــو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل ... " (ابن جني ، الخصائص ، 1/256) .

وعدّ ابن جني إعادة الضمير على متأخر عرفاً عربياً ، وذلك في تحليل قول النابغة :

جَزى ربُّه عني عديَ بنَ حاتم جزاءَ الكلاب العاوياتِ ، وقَدْ فَعَلْ

يقول ابن جني " ويؤكد أن الهاء في ربه لعدي بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في الدعاء ؛ ألا تراك لا تكاد تقول : جزى رب زيد عمرا ، وإنما يقال: جزاك ربُّك خــيراً أو شراً ، وذلك أوفق ؛ لأنه إذا كان مجازيه ربّه كان أقدر على جزائه وأملأ به ، ولذلك جرى العرف بذلك ، فاعرفه " (ابن جني ، د. ت، الخصائص ،1\257)

وعدّ ابن جني الفصاحة عند العرب عادة من عاداتهم يقول : "لو فشا في أهل الوبــر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطرابات الألسنة وخبالها ، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها .."(ابن جني ، د. ت ، الخصائص ،2\3)؛ لــذا حــاول العلماء التأكد من فصاحة أهل الوبر ، فقد طلب ابن جني من الشجري أبــي عــبد الله تصــغير حمــراء ، ثم علباء ، يقول : " فلما همّ بفتح الباء تراجع

كـــالمذعور ، ثم قال : "آه عليبي ورام الضمة في الياء ، فكانت عادة له إلا أنهم اشد اســتكاراً لــزيغ الإعراب لخلاف اللغة ، لأن بعضهم قد ينطق بحضرته بكثير من اللغـــات فـــلا يــنكرها"(ابن جني ، د. ت ، الخصائص ، 18/2)، وقال في موضع آخـــر:" وهذه عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة ؛ إذا أعطوا شيئاً من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذة منه حكماً من أحكام صاحبه عمارة لبينهما ، وتتميماً للشـــبه الجامع لهما ، وعليه باب ما لا ينصرف ؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلـــم يصـــرفوه كذلـــك صـــرفوه كذلـــك شبهوا الفعل بالاسم "(ابن جني، د. ت ، الخصائص ، 1/63)

وقـــد أورد ابن جني حوالي خمسين علّة في كتاب الخصائص .(الحجوج ، 2002).

وابـــن جنـــي يـــرى أن العلل متاحة للجميع يقول :"فكل من فرق له عن علة صـــحيحة ، وطريق نهجة ، كان (خليل) نفسه وأبا عمرو فكره ". (ابن جني ، د. ت الخصائص131/1).

واهـــتم ابن الأنباري في كتابه (لمع الأدلة) بأصول النحو: النقل ، والقياس ، والاستحســـان ، واستصحاب الحال ، وتحدّث عن قياس العلة في باب القياس (ابن الأنـــباري ، 1971)، وكان متأثرا بالمنطق ، وعلم الكلام ، فقد ذكر في مقدمة كتابه أنـــه جـــاء " أول مـــا صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب ، ليسلكوا به المجادلة ، والمحاولة ، والمناظرة سبيل الحق والصواب ، ويتأدبوا به عند المحاورة والمذاكـــرة عـــن المناكرة والمضاجرة في الخطاب ، فأجبتهم على وفق طلبهم طلباً للثواب .." (انظر:ابن الأنباري،1971) .

فابن الأنباري يحقق مطلباً للنحويين من أصحابه ليتمكنوا من مجادلة الخصوم ونجـــد فـــي أمثلته المنطقية تأثراً بأعراف المجتمع ، يقول :" إذ لو رأينا مَنْ يُعرف بالوقار حافياً حاسراً باكياً خلف جنازة يقول : فقدت حميماً ، علمنا صدقه ضرورة " (ابـــن الأنـــباري،1971 الإغراب في جدل الإعراب،84) ، فالعرف السائد أنّ أبناء المجـــتمع يصـــدقون خـــبر مَنْ يُعرف بالوقار ، وينتقل هذا التأثير من المجتمع إلى العلماء في قبول روايات الآحاد من الوقورين .

ويبيـــن ابن الأنباري مدى تأثر المجتمع بالعقيدة في باب قبول الروايات ، أو ردهـــا ؛ فقـــوم يقبلون روايات المبتدعين ؛ لأنهم ارتكبوا المخالفة وهم لا يعلمون، ويردون روايات الفاسقين ؛ لأنهم ارتكبوا المخالفة ؛ وهم يعلمون ، وهذا تأثر واضح بأحكام العقيدة .

ويـــرى ابـــن الأنـــباري أن نائب الفاعل :" اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يســم فاعله، والعلة الجامعة الإسناد ، والحكم هو الرفع " (ابن الأنباري ، 1971 ، لمع الأدلة ، 93) . وفي هذا العرض الدقيق فكر تعليمي عند ابن الأنباري ، استطاع به أنْ يوضح أركان القياس الأربعة : الأصل والفرع والعلة والحكم .

وعلـــل رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وعدم تحقق العكس ؛ يقول : " فلما كـــان إســـناد الفعـــل إلى الفاعل أقل ، ووقوعه على المفعول أكثر ، والرفع أثقل ، والنصـــب أخـــف ، أعطـــي الأقـــل الأثقل ، والأكثر الأخف معادلة بينهما" . (ابن الأنـــباري،1971 الإغـــراب في جدل الإعراب94) ، ويبدو أن مفهوم العلة هنا في العـــدد يقصد بها الممكن استخدامه في الجملة الواحدة ؛ ففي قولنا : شرب زيد ماءً نقياً وحليباً طازجاً ، الفاعل المرفوع واحد ، هو زيد ، والمنصوبات متعددة .

ويفـــترض ابـــن الأنباري أن المجادل يطلب حجة خصمه في عكس الواقع المبنـــية علـــى التعادل في اللغة ، ويرى أن القول بتقدم رتبة الأسماء على الأفعال توجـــب القول بتقدم الرفع على الجزم ؛ لأن الرفع للأسماء والجزم للأفعال. فالأصل قوي ، والفرع ضعيف (ابن الأنباري ، 1971) .

وذكر السيوطي أربعا وعشرين علة في الاقتراح . (انظر السيوطي ،1998) وقـــد ردد كثير من العلماء والباحثين ما ذكره السيوطي دون زيادة واضحة في الكم أو النوع . (انظر مثلا : حسّـــان ،1981). و(نحلة ، 1987)

ويـــرى السيوطي أن التعليل أحيانا " قد يظهر وجه الحكمة،قال بعضهم : إذا عجـــز الفقيه عن تعليل الحكم قال : هذا تعبدي ، وإذا عجز النحوي عنه قال : هذا مسموع " .(السيوطي ، 1998 ، الاقتراح ،70) ، وقول السيوطي يربط بين العلة الـــنحوية والعلة الفقهية من ناحية اقتناع المخاطب بها ، فإن النحوي يرى أحيانا أن

التعلـيل لا يظهـر فيه وجه الحكمة ، فيلجأ مرحليا إلى عد الحكم لا علة له، أو أنه فـوق مسلك العلة ، حتى لا يطالب بها ، فإذا توصل إلى الحكمة أو التعليل المناسب ذكره دون تحرج .

وفـرق السـيوطي بين العلة والسبب ، قال :"ما كان موجباً يسمى علة ، وما كـان مجـوزاً يسـمى سبباً " (السيوطي ،1998 ، الاقتراح ، 74) فالوجوب كجر المضـاف إلـيه ورفع الفاعل ونصب المفعول . والجائز نحو : مررت بزيد رجل صالح أو رجل صالح أو رجلاً صالحاً يجوز فيه النعت ،والخبر والحال .

ويوضـح العلاقـة بيـن العلة والنص ، يقول : " النص مقطوع به ، والعلة مظـنونة ، و إحالـة الحكـم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون ، ولا يجـوز أن يكـون الحكـم ثابتاً بالنص والعلة معاً ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً " . (السيوطي ،1998 ، الاقتراح ،75).

وتفكـير السـيوطي هنا منطقيّ بحت ، فالتناقض لا يمكن تصوره في عمل واحد ، ويبدو أن المقطوع به أقوى من المظنون فيه .

1-2-3 مجالس العلماء و تطور التعليل :

يشكل العلماء مجتمعا خاصا بهم ، وقد وردت إشارات في المصادر لأعراف الـنحاة ، وهـي قواعـد وقوانين متفق عليها بينهـم تنظم عملهم ، يشار إليها عادة بالإجمـاع ، أو الاتفاق ، أو العرف ؛ يقول ابن الأنباري في تعريف القياس : "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل "(ابن الانباري ،1971، لمع الأدلة ، 93).

وتعـدّ مجـالس النحاة من العوامل التي أدّت إلى تطور العلّة النحوية ، وقد دونت الموضوعات التي تناولها العلماء في مجالسهم في كتب المجالس ، ومن كتب المجـالس : كتاب مجالس ثعلب (ت 291) ومجالس العلماء للزجاجي (ت 340) ، والصـورة التـي تـبدو للمجالس النحوية في كتاب "الزجاجي" لا تشير إلى مجلس رسـمي بالمعنى المألوف للكلمة ، فالمجلس يقصد به : "الطائفة من الناس تخصص للـنظر فيما يناط بها من أعمال"(مجمع اللغة العربية ، 1989، المعجم الوسيط مادة جلس) ،ولكن مجالس العلماء في البداية كانت غير منفصلة عن مجالس المجتمع .

وتجــري فـــي المجالس أحاديث في موضوعات تهم أبناء المجتمع ، منها : موضـــوعات الأدب و اللغة ، الشعر و النثر على السواء ، وقد تجري في المجلس مفاخـــرات بيـــن القـــبائل (مجلـــس 108 ، ص 178) أو مفاخرة قومية بين عربي وأعجمي . (مجلس123،ص200) (الزجاجي ،1999) .

ومـــن كتـــب المجـــالس : كتب الأمالي؛ ومنها : إملاء ما من به الرحمن ، للعكـــبري ، والأمالـــي لأبي علي القالي ، وأمالي ابن الشجري (ت542) ، وأمالي الســـهيلي (ت581) ، وغيرها ؛ جاء في كتاب أمالي ابن الشجري ؛ المجلس الثالث عشر :

إعراب بيت وما يتصل به ؛ يعرب فيه قول الشاعر قيس العبسي :

ألم يأتيك والأنباء تنمْي   بما لاقت لبون بني زيادِ

(انظر: سيبويه ، 1991 ، الكتاب ، 316/3)

يقول ابن الشجري : " قوله : ألم يأتيك ، أثبت الياء في موضع الجزم لإقامة الوزن ، كما أثبت الآخر الواو في قوله :

هجوت زَبّان ثم جئت معتذراً   من هجو زَبّان لم تهجو ولم تدع

ووجـــه ذلـــك أنهما نزّلا الواو والياء منزلة الحرف الصحيح ، فقدرا الحركة فكـــأن الجـــازم دخـــل ولفظ الفعل يأتيك وتهجو ، بضم لاميهما ، كقولك : يضربك ويخرج ، فأسقط الحركة المقدرة ، كما يسقط الحركة الملفوظ بها ". (ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، 72 – 73)

وتعليل ابن الشجري لقول الشاعرين يقع في باب الضرورة الشعرية .

وتعـــددت كتـــب المناظرات ، منها : كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للأنباري (ت577 هـــ) ، وكتاب إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت802هـــ)، وغيرهما .

فقـــد ذكـــر ابـــن الأنـــباري في كتاب الإنصاف قضايا خلافية بين الكوفيين والبصـــريين كثيرة ، منها : الخلاف بينهما في نعم وبئس ؛ ذكر ابن الأنباري رأي الكوفيـــن القائلين بأنهما اسمان لقبولهما علامات الأسماء ، نحو :ما هو بنعم الجار،

ثـم يذكر حجج البصريين القائلين بأنهما فعلان لقبولهما علامات الأفعال كالاتصال بالـتاء ، نحو: نعمت وبئست ، ويذكر حججهم في ذلك , ثم يرد على آراء الكوفيين ويبطلها منتصراً للبصريين . (ابن الأنباري ، 1998)

وتـنقل كتـب الطبقات ، والتراجم بعض المجالس ، منها : نزهة الألباء في طـبقات الأدبـاء لابـن الأنباري ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، وأخبار النحويـن البصريين للسيرافي (ت368)، وغيرها . وقد روى السيرافي فيه أخباراً للنحويـن البصريين ، وأشهر ما عرف عنهم من مواقف لغوية ونحوية ، منها " أن مـروان بن أبي صفرة سأل الكسائي بحضرة يونس: عن أي . قال له" كيف تقول : ركبـت مـا ركبـت ؟ قال ركبت ما ركبت . قال : فكيف تقول: لأضربن أيهم في الـدار؟ قال : لأضربن أيهم في الدار .قال : فكيف تقول : ضربت أيهم في الدار ؟، قال : لا يجوز ذلك ، قال : لم ؟ قال : أي كذا خلقت . قال : فغضب يونس وقال: تـؤذون جليسـنا ، ومؤدب (ولد) أمير المؤمنين ! ". (السيرافي ، 1985 ، أخبار النحويين البصريين ، 52-51) ، ويلاحظ أن ابن أبي صفرة قدّم لـسؤاله عن (أي) بالسؤال عن جملة بعيدة عنها ، ويبدو أن الغرض هو معرفة رأيه في (أيّ).

ولعـل فكـرة مجـالس النحاة قد انبثقت عن فكرة مجالس المجتمع العادية ، الخاصة : كمجالس الخلفاء ، والأمراء ، والوزراء ، والقادة ، والوجهاء ، والمجالس العامة المنتشرة عادة في أنحاء المجتمع ، إذ جرت العادات أن يلتقي فيها الناس في المناسـبات الاجتماعـية المتعددة ؛ فإذا اجتمع عالمان أو أكثر في المجلس العادي ، وبحثا قضية لغوية عد اللقاء مجلسا علميا .

ويبدو أن الدافع إلى الاهتمام بمجالس العلماء هو أن علم النحو بدأ يستقل عن العلـوم الأخـرى بعد الخليل بن أحمد ، وظهور كتاب سيبويه ، فصار النحو "مادة رئيسـية تسعى بقية المواد إلى خدمتها بعد أن أصبحت من أهم الوسائل للتصدر في المجالس " (طلال علامة ، 1993، تطور النحو، 89) .

وترتبط نتائج مجالس النحاة بالغاية التي عقدت من أجلها ؛ فالمجالس التعليمية للعلـم ، وينتج عنها تتلمذ الحضور على رئيس الحلقة التعليمية ، أما المناظرات فقد تنتهي لصالح أحد المتناظرين ، أو يتأجل اللقاء إلى موعد آخر ، ومن نتائج المجالس

مـــا أثر في حياة العلماء ، منها : مناظرة سيبويه وحماد بن سلمة ؛ فقد كان سيبويه يستملي حماداً حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – (ما أحد من أصحابي إلا وقــد أخذت عليه ، ليس أبا الدرداء ، فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء . فقال حماد : لحنــت يا سيبويه . فقال سيبويه : لاجرم ، لأطلبن علماً لا تلحنني فيه أبداً ، فطلب الــنحو ، ولــزم الخلــيل " (الســيرافي ، 1985، أخــبار النحويين ، 59)، وانظر (الزجاجـــي ،1984) ، وقــد خرج سيبويه من العراق إثر مجلس آخر معروف مع الكسائي بحضور الخليفة ؛ هو مجلس المسألة الزنبورية (مجلس 4 ، 9) ، فقد أجاز الكسائي نحو : ظننت أن لسعة العقرب أشد من لسعة الزنبور فإذا هو إياها ، ومنعها ســيبويه ؛ لأن إياهـــا ضمير نصب منفصل ، ولا ناصب له في القول ، ويرى أن الصواب نحو : فإذا هو هي .

وقد ينال العالم عطاء مميزا من صاحب المجلس ، أو وظيفة مهمة (الزجاجي ، 1984 ، 118، 9 على الترتيب) .

1-3-4 العلل النحوية عند المجددين :

تعد العلل الأولى عند الزجاجي عللا مسوَّغة في الدرس النحوي ، وقد طالب ابن مضاء القرطبي (ت592) بإلغاء العلل الثواني ، والثوالث ؛ لأنها تغرق الدرس الــنحوي في الجدل ، ويبدو أنها تبتعد ببعض النحاة عن بعضهم بعضا ، وتبعد أبناء المجــتمع عــن الدرس النحوي ، فلا يتحقق اقترابهم من مجالس النحاة لفهم لغتهم ، وظهــرت نــتائج هــذا البعد في مظهرين ما زالا يعملان سلبيا في النحو؛ الأول : الخلاف النحوي ، والثاني : نفور المتعلمين من الدرس النحوي .

وقد كان البلاغيون أكثر إحساسا بمفارقـــة الدرس النحوي لمتطلبات المجتمع ، وحــاول ابــن سنان في سر الفصاحة أن يبين هذه المفارقة ، يقول:" فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه إلا الفرد الفذ ، بل لا يثبت منه شيء البتة " (ابن سنان ، 1982 ،سر الفصاحة ، 38)

وفـــي العصـــر الحديث دعا كل من إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، ومهــدي المخزومـــي في كتابه : في النحو العربي–نقد وتوجيه – ، وغيرهما، إلى تيســير الــنحو، وعــدم قصر الاهتمام في النحو على أواخر الكلمات ، والاهتمام

بالأســاليب ، يقــول إبراهيم مصطفى : " فطرق الإثبات والنفي و التوكيد و التقديم والتأخــير ، وغيرها من صور الكلام قد مُرَّ بها من غير درس إلا ماكان منها ماسا بــالإعــراب ، أو متصـــلا بأحكامـــه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية ، وتقدير أساليبها " (مصطفى، 1959، إحياء النحو ، 3) .

ويــبدو أن إلغاء العلة النحوية إلغاء كاملا من الدرس النحوي مطلب عسير ، إذ إن بعــض مســائل الــنحو تحتاج إلى تفسير أو أبعد من التفسير ؛ ممثلا بالتعليل الــنحوي ، بقطع النظر عن مستواه ؛ الثواني ، أو الثوالث ، على أن تبقى مرتبطة بالغايــة من النحو ، وهي خدمة لغة المجتمع ، وتقريب اللغة وعلومها إلى الناطقين بها ، فالنحوي المعتل غايته الأولى جاءت من حدّ النحو وحده، وهو " انتحاء سمت كلام العرب من إعراب ، وغيره ؛ كالتثنية أو الجمع ، والتحقير والتكسير والإضافة ، والنســب ، والتركيب ، وغير ذلك ؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فــي الفصاحة فينطق بها ، وإن لم يكن منهم " (ابن جني ،د. ت الخصائص ، 1/ 45) وانظر (ابن سيدة ، 2000).

1-3-5 الاستدلال ونقضه :

أقــام ابــن الأنباري علاقة بين العلة النحوية والاستدلال ، إذْ يقدم في كتاب (الإغــراب فــي جــدل الإعراب) إرشادات للنحوي المستدل ، تبيّن وصفاً للسؤال والســائل والمسؤول به ، والمسؤول منه ، والمسؤول عنه ، والجواب ؛ تهدف إلى تــزويد المستدل بأدوات منطقية ليتهيأ للاحتجاج اللغوي ، فيتمكن من رفع مستوى حجته ، ويلتمس الضعف في حجة خصمه ، مما يؤدي إلى الفوز على المناظر. (ابن الأنباري ، 1971 ، وانظر السيوطي ، 1998).

فالهدف من المناظرة الفوز ، باستخدام أدوات منطقية ، وهي من غير النحو، وذلــك بتلمس الضعف في العلة النحوية التي يقدمها المناظر وهي : فساد الاعتبار ، وفســاد الوضــع ، ومــنع العلة ، والمطالبة بتصحيحها ، والنقض ، والمعارضة ، والقول بالموجب. (السيوطي ، 1998، الاقتراح،88-96).

ويــبدو أن العلــة النحوية بدأت بسيرة ، تهدف إلى توضيح مسألة لغوية أو إقــناع الطــرف الآخر بها، ثم تطورت إلى جدل منطقي منظم متطور ، يهدف إلى

الفوز على الخصم ، بإبطال دعواه بنقضها ، والنقض أسهل من البناء ، لأن النقض فيه عودة إلى الأصل ، كما يرى ابن خلدون في مقدمته (ابن خلدون، د ت) وانظر (أبو المكارم ، 1973) .

والجدال المنطقي يُبْعِدُ النحويين بعضهم عن بعض ، "كان الرماني (ت384) يمزج كلامه بالمنطق ، حتى قال أبو علي الفارسي : إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني ، فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله ، فليس معه منه شيء ".(ابن الأنباري ، 1985، نزهة الألباء، 234)، إن هذا القول يلمح إلى ابتعاد وفرقة بين نحويين من نحاة العربية في القرن الرابع الهجري ، سببه ذكره ابن الأنباري في مقدمة الخبر ، وهو أن الرماني " كان يمزج كلامه بالمنطق" (ابن الأنباري ،1985 ، نزهة الألباء ، 234).

والجدال المنطقي يبعد المجتمع عن الدرس النحوي ، ويصور هذا البعد عمار الكلبي إذ يقول :

ماذا لقيتُ من المُستعربين ومِنْ قياسِ نحوِهم الذي ابتَدَعوا
إنْ قلتُ قافيةً بِكْرا يكونُ بها بيتٌ خلافَ الذي قاسُوه أو ذرعوا
قالوا : لحنتَ , و هذا ليسَ مُنْتَصِبا و ذاك خفضٌ ، وهذا ليسَ يرتفع
كَمْ بينَ قومٍ قد احتالوا لمنطقِهم و بينَ قومٍ على إعرابِهم نَطَقوا

(ابن جني، د ت ، الخصائص ، 211/1-222 ، والأبيات في معجم الأدباء ج12/ 103 منسوبة إلى عمرو الكلبي بدلا من عمار الكلبي).

فالشاعر يهجو في هذه الأبيات النحاة المستعربين ، الذين تعلموا اللغة من خلال القواعد ، ولم يكتسبوها بالفطرة كأبنائها ، وهم يريدون ضبط قواعد اللغة بالقياس ، ليعلموها إلى طلاب العلم من العرب والمستعربين ، وفي القياس والتقعيد قيد يحد من حرية ابن اللغة الذي اكتسب اللغة بفطرة طبع عليها . (انظر أنيس ، 1973) .

ويرى فؤاد ترزي " أن نظرية العامل تشعبت عن فلسفة العلة"(ترزي ، 1969، اللغة والنحو ، 137). ويبدو أن جذور النظرية بدت واضحة في كتاب سيبويه ؛ فهو يرى أن العامل في رفع المبتدأ هو الابتداء ، والفعل يعمل في الفاعل

والمفاعـيل ، والأدوات تعمـل إذا كانـت مختصة بنفسها(انظر:سيبويه، 1991) ، ويـبدو أن العلـل الفرعـية شـكلت هـيكل نظرية العامل بما فيها من عوامل و معمولات؛ فالمعتلون أخذوا بالتشدد في فرض عللهم ، وعدم قبول علل المعارضين، فأظهرت هذه المعيارية إلى الدرس اللغوي نظرية العامل.

1-4 أسباب التعليل :

السبب الأول : الديني :

ارتبطـت اللغـة العربـية بالقـرآن الكريم ، لذا فإن دراستها ثم الحكم على ظواهـرها لا بُـدّ من أن يستند إلى دعائم ومرتكزات تجعل المتلقي مقتنعاً بالحكم ؛ لأن اللغـة اتسـمت بالقداسـة ؛ قال ابن عباس بأنها توقيفية ، وتبعه علماء كثر ، انطلقـوا مـن قوله تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا) البقرة 2/ 31 (انظر : الصالح 1989) ، ثـم إنّ بداية التعليل كانت " استجابة لظروف وبواعث إسلامية معاً ، دون تأثـير خارجـي غير عربي " (علي أبو المكارم ، 1973، أصول التفكير162)،وقد اتّـبع العلمـاء منهج الدراسات الإسلامية في جمع اللغة ، و دراستها ، وجعلوا جل أمثلتها من القرآن الكريم .

السبب الثاني : التعليمي :

تأتـي أهمية العلة في الدرس النحوي مِنْ السبب المباشر الداعي لها ، وهو التعليم ، فالمعتلُ يأتي بالعلة التعليمية لإفهام المتعلمين علاقة عناصر الجملة بعضها بـبعض ؛ فالفاعل مرفوع في نحو : جاء زيدُ ، والاسم مجرور بالإضافة في نحو : هـذا كـتابُ زيـدٍ ، والمفعول به منصوب في نحو: رأيت زيداً ، والمضاف إليه مجـرور فـي نحـو : هذا كتابُ زيدٍ ؛ فالفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر والمفاعيل والمجرورات لها أحكام ، تتطلب مسوغات تجعلها مقبولة لدى المتعلم .

وقـد مـثّل هذا الاتجاه سيبويه في الكتاب ، فلا تكاد تخلو قاعدة نحوية ، أو حكـم نحـوي من أمثلة تستند عليها القاعدة ، أو الحكم ، معللاً ما ذهب إليه ؛ يعلل سـيبويه فـي باب التنازع إعمال الفصل الأول في نحو : ضربت وضربني زيدٌ ، وضـربني،وضـربت زيداً يقول :" تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفـظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يُعلم أن الأول قد وقع ، إلا أنه لا يُعمل في

اســم واحــد نصب ورفع، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى" (سيبويه ، 1991، الكتاب ، 74-1/73) .

السبب الثالث : إظهار الحكمة :

ويمكــن أن تأتي بعض العلل بهدف إظهار حكمة العرب في كلامهم والكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم . وفي هذا الباب لايشك ابن جني في " أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ؛ ألا ترى إلى اطراد رفــع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجر بحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه ... فهــل يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد اتجه؟ ... إن الله إنمــا هداهــم لذلك ، وجبلهم عليه ؛ لأن في طباعهم قبولاً له ، وانطواء على صحة الوضع فيه " (ابن جني ، د. ت ، الخصائص ،1\210-211) .

وعلل ابن جني جمع بعض العرب بين لغتين ، يقول : " أفلا تراه كيف جمع بيــن الترخيمين أحدهما على يا حارُ ، وهو الضعيف ، والآخر على يا حارِ، وهو القوي ، ووجه الحكمة في الجمع بين اللغتين القوية والضعيفة في كلام واحد ، هــو أن يــروك أن جميع كلامهم – وإن تفاوتت أحواله فيما ذكرنا وغيره– على ذكــر مــنهم ، وثابت في نفوسهم ، نعم وليؤنسك ، بذاك حتى إنك إذا رأيتهم ، وقد جمعــوا بين ما يقوى وما يضعف في عقد واحد ، ولم يتحاموه ، ولم يتجنبوه ، ولم يقــدح أقواهمــا في أضعفهما ، كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه ، ولم تضممه إلــى القوي فيتبين به ضعفه ، وتقصيره عنه ، آنس به ، وأقل احتشاما لاستعماله ، فقد عرفت ما جاء عنهم من نحو قولهم: كل مجرٍ بالخلاء يسر ، وأنشد الأصمعي :

فلا تصلي بمطروق إذا ما سرى في القوم أصبح مستكينا

إذا شرب المرضة قال:أوكي على ما في سقائك قد روينا "

(ابن جني ، د. ت ، الخصائص 226/3، وانظر 1\319) .

وعلــل السيوطي وجود الضمائر في العربية أنها تقوم مقام الأسماء، وحروف العطف وأدوات التوكيد تغنى عن إعادة الجملة ، وعزا هذا المقصد للاختصار وعدّه " جُــلّ مقصــود العــرب ، وعليه مبنى أكثر كلامهم " (السيوطي ، 1999، الأشباه

1/38-40) ، فكــأن العــرب عــند الســيوطي أوجدوا الضمائر لتقوم مقام الأسماء للاختصار ، وفيه – إذاصح – حكمة لا تخفى .

السبب الرابع : التسويغ :

وتأتــي العلة لتسويغ القاعدة النحوية من باب الجدل النظري ، وقد اتضحت هــذه المرحلة عند ابن جني ، فإذا سأل المجادل : لماذا رفع الفاعل ونصب المفعول بــه ؟ لابُــدّ من إدارة العلة على التخفيف والفرق ، أما التخفيف فلإن الفاعل قليل ، والمفاعــيل كثــيرة ، والضم ثقيل ، والفتحة خفيفة ، فأعطي القليل الثقيل ، والكثير الخفيف . (ابن الأنباري ،1971).

وأمــا الفــرق فصوره في النحو كثيرة منها قولهم : إن الفاعل أعطي الضمة والمفاعــيل الفــتحة ؛ للفــرق بين ما هو مسند وغير مسند .(السيوطي ، الأشباه ، 1\296).

السبب الخامس : الجدل :

وقــد صرّح ابن الأنباري في مقدمة كتابه لمع الأدلة أنه طُلِب منه الكتابة في جدل الإعراب ليزود النحاة بالطرق اللازمة للجدال يقول :" ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولــة والمناظرة سبيل الحق والصواب ، ويتأدبوا به عند المحاورة والمذاكرة عــن المــناكرة والمضاجرة في الخطاب ، فأجبتهم على وفق طلبهم طلباً للثواب " . (انظر:ابن الأنباري،1971 الإغراب في جدل الإعراب،35–36) .

وتوســع الــنحويون في العلل الجدلية القائمة على المنطق توسعاً كبيراً منذ بدايــة القرن الرابع إذ صار التعليل هو الهدف ؛ بل يصور أبو المكارم " أن القواعد يمكــن أن تُعدل لتتفق مع التعليلات ، وتتسق مع تصوراتها المبنية على أسس ذهنية منطقــية معــاً " (أبــو المكارم ، 1973، التفكير النحوي ، 186) ، ولما صارت التعلــيلات هي الهدف ازدادت اضطرابات النحو ؛ لأن العلل بهذا التصور صارت قياسية بغرض طرد الأحكام .

ويــبدو أن توســع العرب في العلل بدأ منذ بداية القرن الرابع الهجري ، لأن المــنطق صــار علم العصر ، ومن الطبيعي أن يتأثر العلماء بالعلم الشائع كل في ميدانه ، وبقيت الأصول هي الأصول ؛ فلم تتغير أطراف الإسناد .

وهـذا مـا يلاحـظ في الدرس الحديث ، فقد شاعت مدارس حديثة ، منها : الوصـفية ، والبنائـية ، والاجتماعية ، كما انتشرت أفكار نظرية (تشومسكي) منذ منتصـف القـرن العشـرين ، وشاعت مناهج دراسية حديثة متعددة ، وقد أُعيدت دراسة النحو وفقاً لهذه الرؤى المعاصرة ، ولكن أساسيات النحو العربي وأصوله لم تتغير .

وقـد تأثر الدرس النحوي كثيراً من تزايد الاعتماد على الأدوات المنطقية في التعلـيل ، لأن الانتصار في الحرب الجدلية ، كما صورها عباس حسن ، غدا هو الهـدف مـنها ، ويضرب على ذلك مثالاً للخلاف بين الكوفيين والبصريين في عدم جـواز تقديـم التمييز على عامله في نحو : تفقأ الكبش شحماً وتصبب زيدٌ عرقاً. وهـي تخـتلف في المعنى عن نحو : امتلأ الإناء ماءً ، فالكوفيون أجازوه لوروده منقولاً عن العرب ، في قول الشاعر

أتهجرُ سلمى بالفراقِ حبيبَها وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ

(حسن ، 1966)

فقد اختلفوا ، وساق كل منهم حجته ، على الرغم من ورود هذا الأسلوب في المـنقول العربي ، ولكن الخلاف كان من أجل الجدل ، وكأن موافقة رأي الآخرين تضـعف متبعه ، فالتابع في المجتمع أقل درجة من المتبوع ، فيبحث عن شيء يميز به نهجه .

1-5 أنواع العلة :

اختلفت آراء العلماء في أنواع العلل ، وسأعرض من رأي الزجاجي ، وابن جني ، والسيوطي ؛ لأنها تمثل خلاصة الآراء في هذا الباب .

يقـول الزجاجـي : "علـل النحو على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسـية ، وعلـل جدلية نظرية ، فأما التعليمية فهي التي يُتوصل بها إلى تعلم كلام العـرب ، لأنا لم نسمع نحن , ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضا فقسـنا عليه نظيره ، مثال ذلك ... قولنا : إن زيدا قائم ، إن قيل : بم نصبتم زيدا ؟ قلـنا:بـِ (إن)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، لأنا كذلك علمناه ، ونعلمه... فهذا

ومــا أشــبهه مــن نــوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب " (الزجاجي ، 1982 ، الإيضاح، 64)

فــالعلل التعليمية ترتكز على نماذج لغوية، منطوقة في مجتمع عربي فصيح، تحققــت فيه الشروط الزمانية و المكانية المُتّفق عليها من العلماء آنذاك , ثم توصل العلمــاء من خلال هذه النماذج إلى تعرف نماذج مماثلة لها ، لم تسمع عن العــرب الفصحاء ، وهي معروفة لم تقم على جدل .

والضــرب الثاني من العلل عند الزجاجي هو : العلل القياسية ، وقد وضحها بأمــثلة تقوم على أسئلة بين متحاورين مفترضين ؛ يقول : " فأما العلة القياسية فأن يقــال لمــن قال : نصبت زيدا (بإن) في قوله : إن زيدا قائم : ولم وجب أن تنصب (إن) الاســم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول ، فحملت عليه ... "(الزجاجي ، 1982 ، الإيضاح ، 64) .

فالفرق بين القياس في العلل التعليمية والقياس في العلة القياسية أن في العلل التعليمــية اكتفاء بالجواب الأول ، فإذا سأل عن العلة في جواب السؤال الأول كان سؤاله انتقالا إلى العلل القياسية ، وتعرف هذه الأسئلة بالعلل الثواني .

والضرب الثالث من العلل عند الزجاجي هو : العلل الجدلية النظرية ، يقول: هي "كل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذه ، مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الأحرف إن ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟..."(الزجاجي ، 1982،الإيضاح ،65).

ويفهــم من قوله عن الضرب الثالث : أن الأسئلة إذا تعلقت بالجواب الثاني ، ثــم بجــواب الجــواب ، فما يليه ، تكون بغرض الجدل النظري ، وهي ما يعرف بالثوالث .

وتأتــي العلة عند ابن جني عاملا من عوامل القياس ، فإذا توافرت علة أو أكــثر بيــن أصــل وفرع جاز القياس ؛ من باب قياس الفرع على الأصل ، فنائب الفــاعل يقــاس علــى الفاعل مثلا ، وهي عنده علة موجبة وعلة مجوِّزة ، والعلة الموجــبة :" كنصــب الفضلة ...ورفع المبتدأ ، والخبر والفاعل ، وجر المضاف ، وغــير ذلــك ..." والعلة المجوِّزة وهي : "في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب ، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة .."(ابن جني ، الخصائص، 153/1)

والعلة المجوزة في النحو أمثلتها كثيرة منها : أنه قد يحذف المتكلم المسند أو المسند إليه ، أو يذكره ، والضابط في ذلك معرفة المخاطب للمحذوف كأن تقول : زيد ، لمن قال : من القادم ؟ أو تقول : يأكل ، لمن قال : ماذا يعمل زيد ؟ أو تقول : زيد لمن قال : من الذي يأكل ؟ ، وقد يحذفان أيضا إذا علما ، كأن تقول : ثوبا جديدا ، لمن قال : ماذا اشترى زيد ؟ . وبهذا قد يحذف المتكلم أي جزء في الجملة جوازا إذا كان المخاطب يعرف المحذوف ، فالغاية من الكلام إفادة المخاطب .

وابن جني اقتصر على ذكر مجيزات الإمالة الستة وهي : " الكسرة في اللفظ ، أو كسرة تعرض للحرف فيٰ بعض المواضع ، أو الياء الموجودة في اللفظ، أو لأن الألف منقلبة عن الياء ، أو الألف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء...، أو الإمالة لإمالة " .(ابن الأنباري ، 1999،أسرار العربية، 279).

ويرى ابن جني أيضا أن علل النحويين على ضربين ، الأول " ما لا بد منه فهو لاحق بعلل المتكلمين..." . (ابن جني ، د. ت ، الخصائص ، 139/1) ، وكأنه يشير هنا إلى العلل الواجبة ، ولم يذكر الضرب الثاني ، ويفهم من كلامه أنه هو علل النحويين أنفسهم ، وهي دون علل المتكلمين ، يقول : " لو... ألغيت العوامل من الجوار ، و النواصب ، و الجوازم ، لكنت مقتدرا على النطق بذلك ، وإن نفى القياس تلك الحال ، وليس كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها ؛ ألا ترى أن ... كون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة فاسد ، لا طريق إلى ظهوره ، ولا تصوره " . (ابن جني ، 1998، الخصائص ،139/1) .

يفرق ابن جني بين نوعين من العلة ؛ العلة النحوية ، والعلة المنطقية ؛ فعلل النحويين يمكن أن يتعدد فيها الفهم والتصور ، وعلل المتكلمين لا تجادل.

ويبدو أن ارتباط العلة النحوية بالمجتمع ــ عن طريق اللغة ــ هو الذي أعطى علل النحويين هذه القدرة على تحمل تعدد الآراء ؛ إذْ نجد تعدد الأداء اللغوي في المجتمع ظاهرة مقبولة كتقبل تعدد مكونات المجتمع ؛ فالوسائل المادية تشمل أنواعا من الملابس والمساكن ، وغيرها ... وهي تشارك اللغة في أنها جميعا من الظواهر الاجتماعية ، وتعددها وتنوعها وتغيرها صفة ملازمة لها ، وكذلك العلة النحوية قد تتعدد ، وقد تتغير بتغير المجتمع وتطوره .

ويقبل المجتمع تعدد الأصول ، فالمجتمع مكون من قبائل متعددة " وكلهم مع ذلك عربي خالص" (علي، 1980، المفصل،282/4)، ويقبل المجتمع أيضا تعدد أداء اللغة الواحدة بين أبناء المجتمع الواحد ، يقول ابن جني : " قد تختلف اللغات وكلها حجة ".(ابن جني ، الخصائص ، 7/2) ، واللغات هنا بمعنى اللهجات.

وذكر السيوطي في الاقتراح قول الدينوري الجليس : " اعتلالات النحويين صنفان : علة تطرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ، ومقاصدهم في موضوعاتهم ".(السيوطي 1998 ، الاقتراح ، 71) فالدينوري يرى أن العلل النحوية قسمان ، الأول : علل تكمن وراء ظواهر اللغة ، تعمل في تراكيبها ، والنحوي يكشفها ، وصفتها أنها مطردة ، والثاني يأتي لبيان خصائص اللغة وميزاتها .

ويبدو أن الأول يقع ضمن أصول النحو ، والثاني : يقع ضمن فقه اللغة لذا اهتم السيوطي بالقسم الأول فقال : " وهم للأولى أكثر استعمالا ... إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعا ، وهي : علة السماع ، وعلة التشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكله ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة الحال ، وعلة الأصل ، وعلة تحليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أولى " . (السيوطي ، 1998 ، الاقتراح ، 71-72).

وأورد ابن جني في (الخصائص) ما يزيد على مثلي هذا العدد ، ذكرت غالبيتها في هذه الرسالة ، وآثرت أن انظر إليها نظرة كلية تخدم موضوع الرسالة الذي يتطلب دراسة العلة في ضوء أعراف المجتمع ، من خلال ثلاثة حقول : الأصل ، والمعنى ، والتخفيف .

ويبدو أن العلل النحوية لا تنحصر بعدد ثابت ، لأنها ذاتية ، ومتغيرة بتغير العصر ، والثقافة ، فقد يرى المعتلّ رأيا لا يراه غيره بحسب رأي الخليل (السيوطي، 1998) . كما أنّ بعض مصطلحات العلل من أصول النحو كالقياس

والإجماع ، والسماع ، و " يقترب بعضها من الترادف كالدلالة ، والإشعار ، ثمّ الاستثقال والتخفيف " . (حسان، 1981، الأصول ، 189) .

1-6 مسالك العلة ومصادرها :

المسالك لغة من سلك و" السلوك مصدر سلك طريقا ، وسلكت الخيط في المخيط أي أدخلته فيه ... والمسلك الطريق".(ابن منظور،لسان العرب، مادة سلك)

ويقصد بمسلك العلة : المنهج الذي سلكه تفكير النحوي حتى توصل إلى سبب حدوث الظاهرة اللغوية ، أو تفسيرها، فهو مسلك ذهني نجم عن تفكير واع ، قام به المعتل ، في ظاهر لغوية ما ، فأوصله المسلك إلى كُنْهِ الظاهرة ، أو سبب حدوثها فذكره .

ويبدو أنّ مسالك العلة يمكن أن تعد من مصادرها ، فالمعتل يأخذ العلة من الإجماع ، أو يتوصل إليها من النص ، أو يلمحها من إيماء أبناء اللغة إليها ، أو كشفها بالسبر ، أو التقسيم .(السيوطي ، 1998 ، الاقتراح ، 83-82) .

يرى تمام حسان أن مسالك العلة هي مآخذها ومظانها ، وهي تجري في قسمين : المسالك النقلية ، وهي : النص والإيماء والإجماع ، والمسالك العقلية ، وهي : السبر والتقسيم ، والمناسبة ، وطرد الحكم ، والدوران ، وإلغاء الفوارق .

ويرى علي أبو المكارم أن مسالك العلل ثمانية هي : الإجماع , والنص والإيماء ، و السبر والتقسيم ، والمناسبة ، والشبه ، والطرد ، وإلغاء الفارق .

ويرى أنّ الإجماع والنص والإيماء لا تصلح مصدراً للتعليل ، وإن أسهمت بالفعل فيما جاء من علل ، ويرى أن النصّ والإيماء لا يعدان من مصادر التعليل لأنّهما من أصحاب اللغة الذين لا يعتد بتعليلهم علمياً . أما الشبه والمناسبة وإلغاء الفوارق : فيرى أنها لا تبنى على أي أساس موضوعي ، ويرى أن أسلوب الطرد والتقسيم يصلح لإنتاج العلل ، ولكنه ليس مصدراً مستقلاً من مصادر التعليل . (أبو المكارم، 1973) .

ولا فرق بين الرأيين من حيث التقسيم ، ولكنّ تمام حسان عدّ مسالك العلة هي مآخذها ومظانها ، ويرى علي أبو المكارم أن مسالك العلل لا تصلح أن تكون مصادر لها .

ولكـــن هذا البحث ينظر إلى النشاط التعليلي الذي حدث فعلا ، وكانت ثمرته علـــلاً جـــاءت في كتب التراث ، خُلطت بالأصول النحوية والأحكام ، وبهذا يمكن تجاوز النقد إلى ما جرى بالفعل ، فقد كان النحويّ المعتل يسلك درباً بالعلة ، وأول المسلك هو المصدر الذي انبثقت منه العلة .

ويـــبدو لي أنّ أعراف المجتمع (عاداته وتقاليده ومعتقداته) أيضا من مصادر العلـــة ، ولعلهـــا من أهمها ، لأن اللغة من الظواهر الاجتماعية ، وبهذه اللغة يفكر اللغوي ، واللغوي يهدف من العلة أن يقنع أبناء المجتمع برأيه ، ولا بدّ من أن يتأثر تعليله للمسائل اللغوية بما يسود المجتمع من أعراف ، لتكون علته مقنعة .

1-6-1 الإجماع :

الإجمـــاع من جمع ، يقال " جمع الشيء عن تفرقه يجمعه جميعا ... والجمع اســـم لجماعة الناس... وأمر جامع : يجمع الناس... قال الفراء : الإجماع : الإعداد والعـــزيمة على الأمر ... والإجماع : أن تجمع الشيء المتفرق جميعا ، فإذا جعلته جمـــيعا بقـــي جمـــيعا ، ولـــم يكد يتفرق ، كالرأي المعزوم عليه الممضى " . (ابن منظور، 1995، مادة جمع) .

ويعزز صحة الإجماع ، ولزوم الأخذ به ، قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " أمّتي لا تَجْتَمِعُ على ضَلال " (الزمخشري ،د ت ، الفائق في غريب الحديث ، ج 3 /116) ، ويقـــول المـــبرد : " لا يَنسَـــخُ القـــرآنَ إلا مـــثلهُ ، ولا إجمـــاعَ إلا مثلهُ".(الزجاجي، 1982، الإيضاح ، 95) .

وقد تأثرت أصول النحو بأصول الفقه ، فأخذت العلة النحوية مسلك الإجماع من العقيدة الإسلامية ، وهي عقيدة المجتمع ، مع اختلاف في المُجْمِعين، فالمجمعون فـــي المســـائل اللغويـــة هم علماء البلدين : الكوفة والبصرة ، وأضيفت في العصر الحديـــث مجامع اللغة العربية المنتشرة في البلدان العربية ؛ فكل ما يصدر عنها من قرارات يعد من باب الإجماع .

ويتنوع الإجماع في الفقه الإسلامي ؛ إجماع الأكثرية ، والإجماع الضمني أو السكوتي والإجماع الصريح والظني وغيرها . انظر (سانو ،2000) .

وذكــر الجرجانــي : الإجماع المركب ، وهو عنده : " الاتفاق في الحكم مع الاخــتلاف فــي المأخذ ، لكن يصير الحكم مختلفاً فيه بفساد أحد المأخذين، مثاله : انعقــاد الإجمــاع علــى انتقاض الطهارة عند وجود القيء والمس معاً ، لكن مأخذ الانــتقاض عــندنا (وهــو حنفي) القيء،وعند الشافعي:المس"(الجرجاني ،التعريفات 1998،17) .

قال السيوطي في الإجماع : " بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا كإجماعهم على تقدير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاستثقال " (الســيوطي ، 1998 ، الاقــتراح ، 82) ، وهذا إجماع أهل العربية ، أي نحاتها ، وثمة إجماعٌ آخر هو إجماع الناطقين بالعربية ، وهو أمر يصعب الوقوف عليه .

ويبدو أن درجة الإجماع قد تنخفض ويبقى القرار في حكم الإجماع ، مع عدم إغفــال رأي المخالفيــن ، ولعــل هذه المرونة في عد الإجماع إجماعاً ، وهو رأى الأغلبية من باب المجاز ، وقد تأثر فيه مجتمع النحاة بالمجتمع العربي .

فالإجمــاع بالمعــنى الدقــيق أمــر عسير ، والأمثلة كثيرة في مخالفة أحد البصــريين علمــاء البصــرة ، أو أحــد علماء الكوفة علماء الكوفة ؛ فقد ذكر ابن الأنــباري مخالفــات كثيرة في هذا المجال في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف ، ويذكــر الزجاجــي مخالفــة قطرب ، وهو بصري ، للبصريين في الحركات ؛ فهم يــرون أنهــا دوال علــى المعاني ، وذهب قطرب إلى أنها جاءت لوصل الكلام . (السيوطي ، 1982) ، وخالف الفراء الكوفيين أصحابه في إعراب كلمة (خيراً) في قــوله تــعالى : " فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ "4\170 ؛ رأي الكسائي أنها منصوبة بإضمار ، ويرى الفراء أنها مفعول مطلق . (الفراء ، 1980) وانظر (الكسائي 1998).

وخــالف الفراء الكوفيين أيضاً في أصل النداء ؛ قال :" الأصل في النداء أن يقال : يا زيداه كالندبة ، فيكون الاسم بين صوتين مديدين... والاسم ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول ، وهو(يا) ... وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بقبل وبعد ... أي من قبل ذلك ، ومن بعد ذلك " (ابن الأنباري ، 1998 ، الانصاف ، 1\701- 301 المسألة 45).

1-6-2 النص أو الإيماء :

قال السيوطي : " النص بأن ينص العربي على العلة ، قال أبو عمرو سمعت رجلا من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ " (السيوطي ، 1998،الاقتراح ، 82) ، يلاحظ أن هذا القول المنقول عن أحد أبناء اللغة الفصحاء يحمل علة لظاهرة لغوية ، وهي غريبة على عالم اللغة ، فسأله سؤالاً يحمل الاستغراب ، والدهشة؛ سأله عن سبب تأنيث الفعل (جاء) مع الفاعل المذكر (كتاب) ، فذكر العلة بأنه حمل الكتاب على معنى الصحيفة.

ويقول سيبويه :" وهذه حجج سمعت من العرب ، وممن يوثق به ، يزعم أنه سمعها من العرب من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : " اللهم ضبعاً وذئباً " إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل . وإذا سألتهم ما يعنون قالوا : اللهم أجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذئباً ، وكلهم يفسر ما ينوي " (سيبويه، 1991 ، الكتاب، 255/1)

ويقصد سيبويه بقوله : كلهم يفسر ما ينوي ؛ أنّ الذئب والضبع إذا اجتمعا على غنم رجل معاد قد يفنيان الغنم ، وهذا أقل ما يتمناه الرجل لغنمِ عدوه ، وإذا اجتمعا على غنم القائل فإنهما يقتتلان فتنجو الغنم،وهذا ما يتمناه الرجل لغنمه، وهذا هو شأن أبناء اللغة في التعبير عما في نفوسهم، تصرفاً وتفسيراً، فهي لغتهم.

والإيماء : لغة من " ومأ إليه ، يمأ ، وَمْأ: أشار مثل أومأ ... الليث : الإيماء: أن تومئ برأسك ، أو بيديك كما يومئ المريض برأسه للركوع والسجود " (ابن منظور ، لسات العرب ، مادة ومأ). قال السيوطي :" ومن سنن العرب أن تشير إلى المعنى إشارة، وتومئ إيماء دون التصريح نحو: طويل النجاد ، يريدون طول الرجل ، وغمر الرداء يومئون إلى الجود ، وطرب العنان : يومئون إلى الخفة والرشاقة" (السيوطي ، المزهر ، 338/1).

فالإيماء من سنن العرب في الكلام ؛ إي نهجهم وطريقتهم في الكلام ، وما يفهم بالتلميح أولى مما يفهم بالتصريح ؛ يروى أن الفَرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحق فقال له : كيف تنشد هذا البيت :

وعينان قال الله كونا فكانتا   فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

(ديوان ذي الرمة , 1982, 578/1)

فقــال الفرزدق : " كذا أُنشد , فقال ابن أبي إسحق : ما كان عليك لو قلت : فعولين فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبح لسبحت , ونهض , فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد , قــال ابــن جني : " لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك , وإنمــا أرادهما تفعلان , وكان تامة غير محتاجة إلى الخبر " (السيوطي ، 1998، الاقــتراح ، 83). فالفــرزدق أومأ إلى العلة ، وهو إيماء مألوف في كلام المجتمع العربي ، ولم يذكرها صراحة ، ووضحها ابن جني .

3-6-1 السبر والتقسيم :

السبر والتقسيم باب من أبواب المعرفة ، يقوم على التفكير في جميع الاحتمالات المــتوقعة، أو المخمنة، في موضوع ما، ثم إلغاء الاحتمالات البعيدة , والإبقاء على الأقوى ، ويكون فيها المطلوب . (الجرجاني، 1998، التعريفات ، 84-85).

وهذا التوضيح لمفهوم السبر والتقسيم يشتمل على ذكر نوعي السبر والتقسيم؛ الأول : إبطــال الأقســام المتعلقة بالحكم ، والثاني : الإبقاء على القسم الذي يتعلق بالحكم الصائب (السيوطي ، 1998، الاقتراح ، 85) .

وبهــذا تتحقق نتيجتان الأولى : إلغاء الاحتمالات الضعيفة ،والثانية : الإبقاء على الاحتمالات القوية، ومثاله : إثبات أنّ (نعم وبئس) من الأفعال بالسبر والتقسيم، وذلك أنهما ليسا حرفين بالإجماع (السيوطي ، 1998، الاقتراح،85) ، و" كيف" اسم لأنهــا ليست حرفاً لحصول الفائدة منها مع الاسم وليست فعلاً لقولك : كيف تصنع؟ (السيوطي ، 1998).

ويقــوم علــى هذا النمط من التفكير الإجابة عن الألغاز في المجتمع ، ولكن النحوي أبعد معناها ، فلا يعرف دلالتها إلا من خبرها.

ولعل السبر والتقسيم ، وفقا لهذا المعنى ؛ من أقرب المصادر المعرفية إلى أبناء المجتمع ، فهم يقومون بالسبر والتقسيم في شؤون حياتهم اليومية بطريقة عفوية للاهتداء إلى الطريق الصواب ، أو البحث عن مفقود، وغير ذلك .(انظر السيوطي ، 1998) .،وهذا المصدر هو أيضاً علة التحليل.

4-6-1 أعراف المجتمع :

اللغـــة ظاهـــرة من ظواهر المجتمع ، وهي أداة أساسية للتعبير عن كثير من أغـــراض أبـــنائه ، كمـــا ذكر ابن جني (ابن جني ، د. ت) ، واللغة بشقيها الشفوي والكتابي أداة أساسية لنقل الموروثات الثقافية عبر الأجيال .

إنّ العـــالم النحوي ابن للمجتمع الذي يعيش فيه ، وهو متأثر بأعرافه ، وعند محاولته إقناع الآخرين بآرائه ، يذكر العلة من وراء القاعدة النحوية ، وهو يستمدها من المجتمع .

وقـــد اجـــتهدتُ فـــي هذه الرسالة في تقسيم العلل النحوية بهدف دراستها ، فجعلـــتها فـــي ثلاثة حقول أساسية ، اهتمّ بها المجتمع العربي ؛ الأصل ، والمعنى ، والتخفيف :

1. الأصل :

أهـــتمّ المجتمع العربي بالأنساب ، وعدّ من علوم العرب الثمانية ، وقد تأثر الـــنحاة العرب بالتقسيمات في علم الأنساب كالأصل والفرع ، فقالوا : الفاعل أصل، ونائب الفاعل فرع عليه ، واستخدموا مصطلحات اجتماعية لبيان علاقات بين أدوات اللغة ؛ فهم يقولون : كان أُم الباب ، وغير ذلك .

ويمكـــن إعـــادة علل كثيرة إلى الأصل منها : علّة الإعراب ، وعلّة الفرق ، وعلّـــة البناء ، وعلّة السماع ، وعلّة عدم السماع ، وعلّة القياس ، وعلّة الحمل على الأكثر ، وعلّة كثرة الاستعمال ، وعلّة الأولى ، وغيرها .

2. المعنى :

اهـــتمّ المجتمع العربي بالمعنى ، ولعل الأدب العربي – شعراً ونثراً –يزخر بنصـــوص اهـــتم فـــيها المـــبدع بالمعنى اهتماماً بالغاً ، فالعرب يهتمون بالمعاني والدلالات الصريحة، وعلم المعاني يشمل : التشبيهات والكناية والمجاز والاستعارة، ويمكـــن الـــربط بين عدد من العلل والمعنى منها : علّة التوكيد ، وعلّة النقيض ، وعلّـــة الاســـتقباح ، وعلّة التوهم ، وعلّة أمن اللبس ، وعلّة دلالة الحال ، وعلّة التضمن ،وعلّة الصوت، وعلّة التحليل ، وعلّة التجريد ، وعلّة الاشتقاق وغيرها .

3. التخفيف :

أملت البيئة على العرب التخفيف في كل شيء ، لكنه تخفيف مشروط بالاقتصار على ما يؤدي الغرض ، فالبيئة الصحراوية الجافة ، والحرارة المرتفعة والبعد المكاني بين القبائل ، والبعد عن المراكز الحضارية والتجارية ، وغيرها .

الفصل الثاني :

علل الأصل

اهــتم العرب بعلم الأنساب منذ الجاهلية ، فهو ثامن علوم الأدب المتداولة في مجــالس المجــتمع ، وأنديــته ، يقول ابن الأنباري في ترجمته لهشام بن محمد بن السائب الكلبيّ :".. فإنه كان عالماً بالنسب، وهو أحد علماء الأدب ،فلهذا ذكرناه في جملة الأدباء ، فإن علوم الأدب ثمانية :النحو واللغة والتصريف والعروض والقوافي وصــنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم " (ابن الأنباري ، 1985 ، نزهة الألباء، ص75-76) .

وجــاء فــي لســان العرب :"أصل كل شيء أسفله ، وجمعُهُ أُصول " (ابن منظور ، د ت ، لسان العرب ، مادة أصل) على أن هذا التعريف يُشير إلى أنّ كلَّ شــيءٍ ســواء أكــان مادياً أم معنوياً ،له أصلٌ ، فالإنسان ، والحيوان ، والجماد ، والعلوم والمعارف وفروعها وغيرها ؛ يرتد كلٌ منها إلى أصل واحد .

وأصــول الأشــياء أسفلها ؛ فأصل الجدار أسفله لأنه أول شيء بني منه ، ثم بُنــي علــيه غــيره ،(انظر الجرجاني ،1998). وأصل الشجرة جذورها، وأصل الإنسان أبوه وجده .

وبلغ من اهتمام العرب بالأصول أنْ أصّــلوا الخــيل ، لأنّهم أعزّوها ، قال عبيد التميمي :

سليلةُ سابِقَين تناجلاها　　　　إذا نُسِبا يضمُّهما الكراعُ

(انظر الحوفي د. ت)

وأبــناء المجتمع العربي قديماً وحديثاً ، يفتخرون بأصولهم ؛ الآباء والأجداد، ويعدون الأخوال والأعمام من مواضع الفخر ، يقول المتلمس (ت 569م) :

أَلِكني إلى قومي ضُبَيْعَةَ إنهم　　　　أُناسي ، فلوموا بعدَ ذلك أوْ دَعوا

وقد كانَ أخوالي كريماً جوارُهم　　　　ولكنّ أصلَ العودِ من حيثُ يُنزعُ

قوله : ألكني : من ألك أي : كن رسولي إليهم . وضبيعــة : قوم المتلمس. (انظر: ابن المنظور، د ت) (ديوان المتلمس الضبعي ، 1998).

وتأثّر النحويون العرب بفكرة الأصل والفرع الشائعة في المجتمع ، (الموسى ، 1980، نظـرية الـنحو ،65) فـأخذوا من مصطلحات علم الأنساب للربط ، أو للوصف ، أو للتعليل ، وهي من أدوات النحوي ، فهم يقولون : إن : "كان" أو "إن" أُم الباب ، ويقولون : كان وأخواتها .

فاستخدموا لفظة الأم ، ولفظة الأخت ، ولفظة البنت في أبواب النحو ، وهي فـي الأصـل ألفاظ توضح علاقات اجتماعية ؛ فالأم في الأسرة لها أثرها الكبيرفي أسـرتها ومجتمعها ،وهي في الفكر الاجتماعي العربي تورِّث أبناءَها صفات أهلها " وقـد نسـب بعض الشعراء إلى أمهاتهم ، مثل : شبيب بن البرصاء ، وابن ميادة ، ومـنظور بـن حـبة ... وغيرهم ، بل نسبت بعض القبائل إلى الأم ، مثل : بجيلة وخندف و طهية " (الحوفي، د. ت) ، وتقوم الأخت في الأسرة مقام الأم ، وبخاصة الأخت الكبرى .

ويـبدو أنهم لم يقولوا : أبو الباب أو أخو الباب ، لأنها أدوات ، أو كلمات ، فحملوها على المعنى الذي يجعلها مؤنثة .

لـذا أخذ النحاة هذه الفكرة من المجتمع ؛ فقد استخدم سيبويه لفظة البنت في أبـواب الكتاب ؛ باب الإضافة إلى بنات الحرفين ، وباب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات وبنات الأربعة ، وبنات الخمسة(سيبويه،1991).

ويـبدو أنـه شبه حروف الكلمة بالبنات في الأسرة ، وفي هذا تيسير للفكرة على المتعلم .

وأطلقـوا تسـمية أم علـى "كـان" و"إن" و"الواو" إشعاراً بتبعية سائر أفراد مجموعـتها إلـيها ، وإن كـلاً منها تعطي صفاتها الأساسية في العمل ، مع علمهم بالاخـتلاف بينها أحياناً في المعنى : فكان مثلاً للوجود ، وليس للنفي ، وإن للتوكيد ولكن للاستدراك ، وليت للتمني .. والواو للمشاركة وأو للتخيير وهكذا ؛ فالمهم عند النحويين هو العمل المتوافق .

ولتسـاوي هذه المجموعات في العمل أطلقوا عليها تسمية أخت ؛ أو أخوات، فكـان وأخواتها ، وإن وأخواتها ؛ تعمل كلّ مجموعة منهما في الجملة العمل نفسه، فهي متساوية في العمل ، كالأخوات في الأسرة الواحدة .

واجتهد النحاة في رد الظواهر اللغوية إلى أصولها ؛ فأصل حركة البناء السكون ؛ لأن السكون معناه عدم الحركة ، والحركة فرع عليه ، فالمبنيّ على السكون نحو : مَنْ ، وعلى الضمة نحو : مُنذُ ، والفتحة : كيف ، والكسرة : هؤلاءِ (ابن هشام ،1999).

ويرى بعض النحويين أن الأصل في الأسماء أن تكون منونة ، تنوين تمكين، في أول وضعها . (العكبري ، د. ت) ، ويرى إبراهيم مصطفى أنه تنوين تنكير . (مصطفى ، 1959).

وذكروا أنّ الفاعل أصل لسائر المرفوعات ؛ المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن , ونائب الفاعل ، وقال آخرون أصل المرفوعات المبتدأ والخبر (السيوطي ، 1999) ، وذكروا أن الأصل في المبتدأ والخبر أن يكون معرفة . (السيوطي ، 1999) .

وقال السيوطي : " والمعاني إنما الموضوع لها الحروف ، فجاء الأمر ، عدا المخاطب ؛ لازم اللام على الأصل " . (السيوطي ، 1999، الأشباة ، 74) .

وحروف الجر الأصول هي : من وإلى وعن وعلى والباء واللام ؛ لأنها تجر الظاهر والمضمر ، وسائر حروف الجر فروع عليها .(ابن هشام ، 1984) .

وكما اختلف أبناء المجتمع في الأنساب ، اختلف النحاة في ردّ بعض الظواهر إلى أصولها ؛ اختلفوا في أيٍّ منهما أصل للآخر ؛ آلاسم أصل للفعل أم الفعل أصل للاسم ؟ ، واختلفوا في أصل البناء والإعراب أهو للأسماء أم للأفعال؟ ذلك لأنهم وجدوا أكثر الأسماء معرباً ووجدوا أكثر الأفعال مبنياً . (العكبري ، د. ت).

وذكر السيوطي أن الإضمار خلاف الأصل ، قال :"ولذلك رد على قول من قال : أن الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الإضمار ، فإنه لا دليل على ذلك " (السيوطي، 1999، الأشباه ، /82)، وعقد السيوطي بابا عن الأصول المرفوضة، ذكر فيه حذف جملة الاستقرار الذي صار ذكره مرفوضا ، في نحو : زيد عندك ، ولولا زيد لخرج عمرو ، كما عدّ مصدر (عسى) مرفوضا . (السيوطي، 1999) فكأن النحوي يتصور أن حالة الفرع صارت مقبولة لحضورها في الاستعمال ولم

يعـد الأصـل مقبولا لغيابه ، وهذه الفكرة من المجتمع الذي ينسى الغائب ولو كان أصيلا ، ويرفع الحاضر ولو كان أقل منزلة من الناحية الاجتماعية.

وقـد يـتحول التركيـب اللغوي عن أصله ، ليؤدي معنىً مغايراً ، ومنه أنّ التمييز في الجملة العربية نحو : عندي رطل زيتاً ، وطاب زيد نفساً أصله : عندي رطل زيت ، وطابت نفس زيد ، أو زيد نفسه طيبة ، وهي جمل خبرية ، "ثم أزيلت هـذه الألفاظ عن أصلها ... والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكـيد " . (الزمخشري ، 1993، المفصل في صناعة الإعراب ، 95-94), وكل من يتحول عن نسبه في المجتمع فإن لتحوله غاية يريد أن يحققها من النسب الجديد ، مع المحافظة على نسبه القديم .

ومـا جـاء علـى أصله لا يعلل ، ولذا يقال في نحو : جاء زيدٌ: زيد فاعل مـرفوع وعلامة رفعه تنوين الضم ، أو الضمة وحدَها ، وفي نحو : جاء المعلمون يقـال المعلمون : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم ؛ فذكرت العلة في الجمع ولم تذكر في المفرد ، لأن الأول فرع ، والثاني أصل .

والأصـل يقدم على الفرع في الحديث والكتابة ؛ فقد قدم ابن هشام في شرح شـذور الذهب ما بني على السكون لأنه الأصل في البناء(ابن هشام ، 1984) وقدم الحديث عن الاسم النكرة على المعرفة فقال : "ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين : نكرة ، وهو الأصل ، ولهذا قدمته ، ومعرفة وهو الفرع ولهذا أخرته" (ابن هشام ، 1984) .

ولهـذا السـبب " امتنعت إضافة العدد إلى المميز لأنه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل ، فلو تصرف فيه بالإضافة تصرفهما للزم مساواة الفرع والأصل ، وهو محال " . (السيوطي ، 1999، الأشباه ، ج294/1).

ولعل السيوطي قصد بهذا القول أن إضافة العدد إلى المميز نحو : جاء ثلاثة رجـالٍ ، هـي مـن باب إضافة التمييز إلى المميز، فلا يجوز أن يقال :جاء رجالُ ثلاثة؛ لأن ثلاثة تـختلف عن الرسالة ؛ فهي ليست مثل : جاء كاتب الرسالة ، أو جـاء حسن الوجه ؛ فالرسالة مفعـول به في المعنى لاسم الفاعـل كاتب ، والوجه فـاعل ، وإن كـان كلاهمـا : الرسالة و الوجه ، في حالة إضافة ، ولأن العدد هو

عــامل التمــيز لم يجز تقديم المعمول على العامل مع استمرار عمله، لأنه فرع الصــفة المشبهة باسم الفاعل ، فضعف عنها في التصرف ، وذكر ابن الأنباري أن وجــود (الــنون) في آخر العدد من عشرين إلى تسعين منعه من الإضافة ، وكذلك العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر، فكأن النون موجودة في بنائه . (ابن الأنباري، 1999)و(البغدادي، 1989).

وقــد يكثر الفرع ، ويقل الأصل في الاستخدام ، نحو: نِعْمَ الرجل، من : نِعِم الــرجل ، ونِعْــم : فــرع كثر استخدامها ، ونعم : أصل قلّ استخدامها . وقد تكثر الفــروع وتطــرد حــتى تغلب الأصول ، ومنها أنهم جعلوا علامة للتصغير ، ولم يجعلــوا علامة للتكبير ، وجعلوا الألف واللام علامة للتعريف ، ولم يجعلوا علامة للتنكير ، (السيوطي ، 1999، الأشباه ،295) .

2-1 علة الحقيقة:

الحق لغة : " نقيض الباطل ... والحقيقة : ما يصير إليه حق الأمر ووجوبه، وبلــغ حقيقة الأمر أي يقين شأنه " (لسان العرب ، مادة حقق) ، وفي الاصطلاح اللغــوي : الحقيقــي يقابله المجازي ، فاستخدام اللفظ على الحقيقة هو أن دلالته في الاستعمال مطابقة لما وضع له . أو في معناه الأصلي . (الجرجاني 1998) .

وقــد ارتفعــت دلالــة لفظة (الحق) عند المجتمع العربي من الناحية العقدية فالحق هو الله تعالى ، والحق في القضاء هو مطلب لكل عاقل ، ولا يتنازل عنه إلا من طيب خاطر .

قال ابن جني :" العلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلومة ؛ ألا ترى أن الســواد الــذي هو علة لتسويد ما يحله إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية " (ابن جني ، د ت ، الخصائص1/175).

ولعــل ابن جني يرقى بالعلة الحقيقية إلى العلة الكلامية التي لا يمكن نقضها أو تخصيصــها . فهــذا هــو معنى أن تكون العلة غير معلومة ، فلا يطالب المعتل بالعلــة الحقيقــية بما يثبت العلة ، فالفاعل مرفوع في نحو : جاء زيدٌ ؛ لأنه مرفوع حقيقةً ، ولأنه هكذا ورد عند العرب .

ويمكـــن الاعــتلال بالحقيقة في كل ما ورد عند العرب في الأصول كالمسند والمســند إلــيه ، وكل ما جاء على الأصل معرباً أو مبنياً ، ولم يرد فيه رأي آخر يعارضه أو ينقضه .

ويمكن القول إن كل ما جاء مخالفا للأصل فله حقيقة ؛ ومنه قول الشاعر :

يا مَنْ رأى عارضاً أرقتُ له بينَ ذراعيْ ، وجبهةِ الأسدِ

(ديوان الفرزدق ،215 وانظر ، سيبويه 1999)

يقــول ابــن جني " لما قالوا : بين ذراعي وجبهة الأسد صار كأن الأسد في اللفــظ مجرور بنفس الجبهة، وإن كان في الحقيقة مجروراً بالذراعين في التخفيف . وكأنهم في ذلك إنما أرادوا إصلاح اللفظ "(ابن جني ، د. ت، الخصائص 279/2) .

وكــل رأي بالنســبة لمعتقده هو الحقيقة ؛ لذا فقد اختلفت الآراء في مختلف المجــالات ، وفي النحو اختلف البصريون والكوفيون في مسألة العامل في الخبر . فقال البصريون إن العامل هو الابتداء وحده ، والكوفيون ذهبوا إلى أن العامل المبتدأ يقــول ابــن الانباري :" والذي اختاره أن العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ وذلك لأن الأصل في الأسماء أن لا تعمل ".(ابن الأنباري ، 1999، أسرار العربية 77). ولو تكلم آخر بلسان الكوفيين لرأى أن العامل في الخبر –في الحقيقة – هو المبتدأ .

والحقــيقة تخــدم النحوييــن في تفسير بعض الظواهر ، منها : أنّ المنادى الحقيقــي في نحو : يا أيها الرجل ، هو : الرجل , لذا " لم يجز فيه إلا الرفع مع كونــه صفه إيذاناً بأنه المقصود بالنداء ". (ابن الأنباري ، 1999، أسرار العربية / 147) ، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب نحو يا أيها الرجل كما يجوز: يا زيد الظريف ، وهو عندي القياس ، ولو ساعده الاستعمال .

ويبدو أن العلة الحقيقية هي أصل لعلة الأصل ، وأن علة الأصل فرع عليها، ولكــنها تقدمت في البحث لشهرة الأصل في باب اللغة ، وشمولها سائر العلل التي جعلتها في بابها .

2-2 علة الإعراب :

قـــال في القاموس المحيط : الإعراب " الإبانة والإفصاح عن الشيء ... وأن لا تلحـــن في كلامك "(القاموس المحيط ، مادة عرب) ، والإعراب لغة هو : البيان والإفصاح ، (ابن منظور ، د. ت ، لسان العرب مادة عرب) ، واصطلاحاً :"الإبانة عـــن المعانـــي بالألفـــاظ " . (ابـــن جني ، 1999، الخصائص ، 1/46) و(حاشية الصبان ،1997).

فالإعراب هو تغيير يطرأ على أواخر الكلمات المعربة ، بناءً على موقعها، وقـــد ربطـــة ابن جني في "الخصائص" بواقع المجتمع ، عندما شبه الإعراب ببيوت الشَّعَر ، والخيم التي تتغير أماكنها اعتماداً على المطر والكلأ " ،(ابن جني ، د. ت ، الخصـــائص ، 1/48) ، " والعروب : المرأة المتحببة إلى زوجها ، أو العاصية له ، أو العاشـــقة له ... وعروبة ، وباللام : يوم الجمعة ... " (القاموس المحيط ، مادة عرب).

ويمكن القول إنّ اسم اللغة العربية جاء من الإعراب ، لأن العربية تظهر فيها معـــان فـــي أثـــناء الكلام بالحركات ، وجاء اسم العرب من الإعراب أيضاً ، لأن العربـــي وهو يسير في الصحراء يبدو شخصه واضحاً للرائي من بعيد ، وذكر ابن الأنـــباري :" لما كان المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه ؛ سمي إعراباً" (ابن الأنباري ، 1999، أسرار العربية ، 45).

وعلـــة الإعراب هي ما يفسر به المعتل علة رفع الكلمة أو نصبها أو جرها، بـــناء علـــى موقعها في الجملة ، والإعراب من خصائص اللغة العربية (الصالح ، 1989) ، فقـــد أعـــرب العرب لغتهم رفعاً ونصباً وجراً قبل أن يعرفوا علم النحو ، فهـــو نظـــام لغوي كشفه اللغويون ، وضبطوا ظواهر اللغة و وصفوها، وقعدوا لها القواعـــد ، فالإعـــراب فـــي اللغة ظاهرة ملازمة لها منذ نشوئها لذا بدأ الأشموني بـــذكـــر المعـــرب لشرفه وعدّ علته عدمية ، وعلة المبني وجودية . (الـــصبان ، 1997) ، ويقصـــد بها أن المعرب كزيد ، ومحمد لا يحتاج إلى بيان علة إعرابه ؛ لأنه جاء على الأصل ، والمبني يحتـــاج إلى بيان العلة ؛ لأنه فرع على الإعراب .

وأدلـــة أولية الإعراب في العربية كثيرة ، ليس هذا موضع ذكرها ، ولعل ما يهــم البحـــث منها : أنّ وزنَ الشعر المرويّ مشافهةً لا يستقيم إلا بإجراء متطلبات الإعـــراب ؛ وهي : الرفع والنصب للأسماء والأفعال ، والتنوين والجر للأسماء ، والجزم للأفعال .(انظر علي عبد الواحد وافي ، 1997).

ثُم إن هذا التغير المتسبب عن ظاهرة الإعراب واردٌ في كلام العرب المنقول نقلاً صحيحاً ؛ فضلاً عن سلامة السليقة التي جعلت المتكلم منهم يربط موضع الكلمة فـــي الكلام ، ويختار ما يلزمها من الإعراب ، فقد سأل ابن جني أبا الجوثيّ: " كيف تقـــول : ضـــربت أخوك ؟ فقال : أقول : ضربت أخاك ، فأدرته على الرفع فأبى ، وقـــال : لا أقول : أخوك أبداً ، قلتُ ، كيف تقول : ضربني أخوك ؟ فرفع ، فقلت : ألســـتَ زعمتَ أنك لا تقول : أخوك أبداً ؟ فقال : أيشٍ هذا؟ اختلفت جهتا الكلام " . (ابن جني ، د ت ، الخصائص ، 1/77).

فســـليقة العربـــيٍّ اللغويةُ جعلتهُ يعرف أنّ موضع الكلمة "أخوك" في الجملة الأولى النصب فقال : ضربت أخاك بالألف ، وموضع الكلمة ذاتها في الجملة الثانية الرفع ، فقال ضربني أخوك ، بالواو ، ثم عبر عن هذه بمعرفة أُخرى فقد صور أن للكلام جهاتٍ ، وكأنما الجهة التي تأتي منها الكلمة المرفوعة تختلف عن الجهة التي تأتي منها الكلمة المنصوبة .

ويـــرى التحويليون أن ابن اللغة لديه القواعد الكامنة في اللغة ، ويستطيع من خلالهـــا صـــياغة عدد غير متناهٍ من الصيغ ، وبطريقةٍ عفوية ، وفقاً للكفاية اللغوية التي هي ملكةٌ لا شعورية تضبط أداء المتكلم بناء على قواعد تنظيم اللغة التي تربط بين المعاني والأصوات اللغوية .(زكريا ، 1982).

وإن ســـياق الحـــال الـــذي تجرى فيه عبارتان ، نحو : جاءَ محمدٌ ، ورأيتُ محمـــداً ؛ يجعـــل المخاطب ، وهو عنصر مشارك في الموقف الكلاميّ ، يدركُ أنّ العبارة الأولى: جاء محمدٌ ؛ مختلفة عن العبارة الثانية : رأيت محمداً ، فيما تتضمن كلـــتاهما مـــن قيمة خبرية ، أو فعلية ، وهذا يُعَدّ أوسع مما تتخيله المناهج النظرية الحديـــثة المقتصـــرة علـــى دراسة اللغة بذاتها ولذاتها ، لأن اللغة تجري في وسط اجتماعـــيّ ، (نهاد موسى ، 1981، نظرية النحو العربي ، 95)، والإعراب يوضح

معـنى الكلمةِ وقيمتها في السياق ، ويرصد هذه القيم والمعاني النحويُّ ، فيقعِّدُ لها ، ثم يأتي المعتلُّ ، فيصرح بذكر العلة الكامنة وراء القاعدة النحوية أو المسوغ لها .

وتـأخذ علّـة الإعـراب مـنحى آخر يسهم في تطور اللغة ، يقول أبو علي الفارسـيّ :"إذا قلت طاب الخشنكانُ " فهذا من كلام العرب ، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب"(ابن جني ، د. ت ، الخصائص ،1/358) .

إذْ تعد الكلمة المعرّبة القابلة لحركات الإعراب كلمة عربية ، لجريان حركات الإعـراب علـيها شـأنها شـأن الكلمة الأصلية ، والعلة "أن ما أُعرب من أجناس الأعجمـية قد أجرته العرب مُجرى أصول كلامها ".(ابن جني، د. ت ، الخصائص 1/197) .

فغرض الإعراب الدلالة على المعاني ، بتغير الحركات والعلامات على آخر الكلمـة وفقاً لموقعها في الجملة ، فتكون اللغة بالإعراب قد أدّت لأطراف الكلام أهمّ ما يطلب من اللغة بوسائل لغوية ؛ وهو الإبانة والوضوح للمعاني المُعبَّر عنها.

2-3 علة الفرق :

الفرق لغة " يدل على تمييز وتزييل بين شيئين " (ابن فارس ،1969 ، معجم مقاييس اللغة ،4/493) ، ويرى ابن جني أن اللغة أبانت بتغير الحركات الفاعل من المفعول بفك استبهام أحدهما من صاحبه .(ابن جني ، د. ت ،الخصائص ، 1/46) ، ويرى تمام حسان أن علة الفرق تقابل علة التشبيه ،(حسان ، 1981).

وجـرت أعـراف المجـتمع العربي على الاهتمام بالفرق ، بوضع علامات فاختلفـت ملابس النساء عن الرجال للفرق ، ووضعت ملابس الإحرام للحاج للفرق بينه وبين من لم ينوِ الحج ،ووضع الوسم على الحيوانات، ووضعت حدود الأراضي للـتفريق بيـن الملكيات ، أو إزالة علامات كحلق الشعر للمخالف فقد أمر عمر بن الخطـاب بحلق شعر نصر بن حجاج لأنه كان يتعرض للنساء ، وقص غرة الأسير إذا أعتق . (الزركلي ، 1984).

ويـرى عـبد الفـتاح الحموز أن علة الفرق هي علة أمن اللبس (الحموز ، 1997) ،وقد أشار تمام حسان إلى ظاهرة تعدد المصطلح عند النحويين. (حسان ، 1980).

ويؤكد أبو المكارم أن طبع الإنسان فيه ميل للتمييز بين الأشياء، (أبو المكارم 1943)، والفــرق فــي اللغة يظهر الحكمة في التمييز بين الظواهر المتقاربة ، لذا جــاءت فكــرة التمييز بين الأفعال بتقسيمها إلى أزمان ثلاثة ؛ الماضي والمضارع والمستقبل لأن العقل البشري يدركها بالفطرة . (الملخ ، 2000).

وتحدث سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم عن ثماني علامات إعرابية هي النصــب والفــتح ، والجــر والكســر ، والرفع و الضم ، والجزم والوقف ، وهذه العلامــات تحمل دلالات إعرابية ، توضح الفرق الوظيفي للكلمات في سياق الجملة ليعرف السامع ما يريد المتكلم .(سيبويه ، 1991) ، فهذه العلامات جاءت كي يفرق المشاركون في الحدث الكلامي بين وظائف الكلمات في الجملة ، تعريفاً يعينهم على فهــم المعــنى المــراد من النص اللغوي ذاته ، مسموعاً كان أو مكتوباً ، دون قيام المــتكلم في الحديث الشفوي بأية مرافقات للكلام ؛ كالحركة ، أو الإشارة، أو غيرها من حركات بدنية .(ابن الأنباري ، 1998) .

فقــد ذكــر ابن الأنباري أن البصريين يذهبون إلى أن الإعراب دخل الكلام لأغــراض مــنها "الفــرق بيــن المعانــي المختلفة بعضها من بعض من الفاعلين والمفعولين إلى غير ذلك " (ابن الأنباري ، 1998 ، الإنصاف ، 1/26-27) .

وقــد عــدّ العــرب الخطيــب البليغ مَنْ يكون قليل الحركات أثناء الكلام أو الخطابة ، قال محمد بن عباد : " سمعت أبا داود بن حرِيز يقول :" التشادق من غير أهل البادية بُغض ، والنظر في عيون الناس عِيّ ، ومس اللحية هلك " . (الجاحظ ، د ت ، البيان والتبيين ، ج1/12 وانظر: ج1/133-135) .

وتعمــل علــة الفــرق في النحو العربي على توضيح ما التبس من أحكام أو قواعد ومنها:

أن عــود الضــمير علــى مــتأخر مقبول في نحو : صاحبها في الدار وفيه اختلاف في نحو : ضرب غلامُهُ زيداً .

والفرق بينهما " أن ما عاد عليه الضمير , وما اتصل به الضمير اشتركا في العــامل فــي مســألة : ضرب غلامه زيداً، بخلاف مسألة (في الدار صاحبها) فإن

العامل فيما اتصل به الضمير ، وما عاد عليه الضمير مختلف ".(شرح ابن عقيل ، 1974 ، 1 /242).

وأن (نعم) تفرق عن (رُبَّ) في اتصال التاء بها نحو : نعمت وربت ؛ فالتاء في (نعم) لا تثبت مع المذكر . (ابن الانباري ، د ت)

وتأتي علة الفرق لتوضيح الزيادة أوالنقص في الظواهر اللغوية ، فزيادة التاء في نحو : تمرة والياء في نحو: رومي هي للفرق بين المفرد والجمع ، لذا قالوا في النسـب إلـى نحـو : مكة مكي ؛ حذفت التاء حتى لا تجتمع علامتان للدلالة على المفرد . (ابن الأنباري، 1999).

ومـن العلامات تاء التأنيث تضاف إلى المؤنث تميزه عن المذكر ، وهي لا توجـد إلا للفرق ، وقد تزال عند زوال الداعي لها في نحو : امرأة قاعد ، وحائض وجريح . (العكبري ، 1995).

وثمـة فـرق بين العلل الموجبة والعلل المجوزة ، الأولى لا يجوز مخالفتها كـرفع الفـاعل ونصب المفعول ، والعلل المجوزة يجوز فيها المتكلم أن يعبر وفقاً للمعنى المراد فيقول : رأيت زيداً الكريم أو الكريمُ. (ابن الانباري ، د ت).

وتحدث ابن جني عن الفرق بين البدل والعوض (232/1) ، فالميم في : اللهم عـوض عن ياء النداء التي تقع في المنادى ، والألف في (مقام) بدلا من الواو ، "فالبدل يقع في موضع المبدل منه ، و العوض لا يلزم فيه ذلك ".(ابن جني ، د ت ، الخصائص232/1).

وظهرت علة الفرق في اللغة في تنوع العلامات ؛ للإسناد ، والمفرد ، والمثنى والجمع ، وحالة الإضافة وغيرها : فالحركات للتفريق بين المعاني ، وتبيين عناصر الكـلام ، فالمـرفوع مسـند، والمجرور مضاف والمنصوب خلاف ذلك ، والتنوين للتنكير . انظر (إبراهيم مصطفى ، 1959) .

وضـعت اللغـة علامات للمثنى والجمع نحو: مسلمانِ ، ومسلمينِ ، ومسلمونَ ومسلمينَ ، وجاءت الكسرة حركة لنون المثنى ، والفتحة حركة لنون الجمع للتفريق بين النونين .

وفـــرق النحويون بين نوعي الإضافة ، فقالوا : إضافة بمعنى اللام نحو : هذا غلام زيدٍ . وإضافة بمعنى من، نحو:هذا خاتم ذهبٍ.(العكبري، 1995).

ويرى الكوفيون أن المنصوبات في قوله تعالى : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا) (الأنعـــام 153/6) ، ونحـــو قوله تعالى : (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) هود 72/11 ، و(فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً) (النمل27 /52) ، إنما نصبت على القطع ، لأنه قطع من لفظه الأول إلى لفظ آخر ، ويرى البصريون أنها منصوبة على الحال لأن أصلها نعت حقيقي " (الزبيدي ، 1973 ، النصرة /95).

وهكذا نجد أن أعراف المجتمع في التفريق بين الأشياء المتشابهة أو المتداخلة قـــد أفـــاد منها النحويون في اللغة ؛ للتفريق بين الظواهر المتشابهة ، ولتعليل بعض الزيادات والنواقص ، أو التغيرات بعامة .

2-4 علة البناء :

البـــناء لغة :" هو بناء الشيء بضمّ بعضه إلى بعض" (ابن فارس ، 1993 ، معجـــم مقايـــيس ،1/202) ، وذكر أبو على الفارسيّ أن علة البناء جاءت تسميتها "تشـــبيها له بالبـــيوت المصنوعة من الآجر والطين والجبص ، حيث تبقى على حال واحدة " (ابن جني ، د ت ، الخصائص ، 1/48).

ففكـــرة البـــناء عند النحويين منتزعة من المجتمع الذي يبنى بيوتاً ثابتة ، لا تتغير بخلاف بيوت الشّعر ، وكذلك اللفظ ، لا يتغير آخره بتغير موقعه في الكلام.

ويـــرى ابـــن جني أنّ البناء " لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل " . (ابن جني ، د ت،الخصائص ،38/1) ، فالبـــناء عـــند ابن جني أن يلتزم آخر الكلمة حركة بعينها ، أو التسكين ، فهو أصل البناء ، والتسكين هو عدم الحركة ، أو سقوط الحركة ، ويشترط في الحركة البنائية أو عدمهـــا أن لا تكـــون ناجمة عن تأثير عامل ، فإذا تغير العامل تغيرت الحركة ؛ لأن البـــناء ثـــبات لحركة آخر الكلمة ، كثبات البناء المكوّن بضم أجزاء من الآجر بعضها إلى بعض .

وعد الصبان علة البناء علة وجودية, فاهتم بها ؛ فالموجود أهم من المعدوم، ودلـــيل وجودهـــا الأمـــثلة عليها ، وبين الأشموني أن علة البناء هي شبه الحرف ،

ومعلولها البناء .(الصبان ، 1997)، والصبان اهتم بالموجود ، فهو متأثر بالمجتمع الذي يهتم بالحاضر ، ويهمل الغائب غالبا ، والأشموني بين العلة من المعلول ؛ فعلة علـة البـناء شـبه الحرف ، وأثره البناء ، أو ثبات حركة الآخر ، والأمثلة اللغوية علـيها متوافرة ؛ فالحروف كلها مبنية ، وأكثر الأفعال ، وبعض الأسماء ؛ حروف الجر نحو : من , إلى عن , في ، والباء والكاف ، وغيرها ، وحروف النصب نحو : إن وأخواتها ، وحروف العطف نحو: الواو والفاء وغيرها . وحروف نصب الفعل المضـارع مبنـية نحو : أن ، ولن ، وكي ، وإذن ، وحروف جزم الفعل المضارع نحو : لم ولا الناهية ولام الأمر . والأصـل في بناء الفعل ما يجزم به المضارع ، وهـو السـكون ، أو الحـذف ، وعليه فعل الأمر (الصبان ،1997)، ففعل الأمرْ صـحيح مبني على السكون نحو : اكتبْ ، والعلّة في بنائه أنه يتضمن معنى حرف الأمر ، فهو في الأصل : ليكتب ، ومثله علة بناء أسماء الأفعال نحو : صه ، وأُف ، يقـول ابن جني: " ألا ترى أن (صه) بمعنى اسكت ، وأن أصل اسكت لتسكت .." (ابن جني ، د ت ، الخصائص51/3)، "فلما ضُمِّنتْ هذه الأسماء شابهت الحرف " ، ويرى الصبان أن أسماء الأفعال " كلها مبنية للشبه الاستعمالي "(الصبان ، 1997 ، حاشية الصبان ، 81/1) .

والفعـل الماضي مبني على الفتح إذا كان مجرداً نحو : كتب ، وشد ، وبني على الفتحة لأنها أخف الحركات . (الصبان ، 1997).

ويتغير بناء آخر الماضي والأمر إذا أسند إلى الضمائر لسبب صوتي ،نحو : كتبْتُ ، كتبُوا ، وفي الأمر : اكتبن ، اكتبي ، اكتبوا ، فالعلة في تغيير أواخر الأفعال صـوتيه محضـة ، ولـيس هذا موضوع توضيحها.(عبد الصبور شاهين ، د ت ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص 86-90) .

ويعـرب الفعـل المضـارع ، إذا تعرى آخره من اللواحق ، نحو : يكتب ، ويسـعى ويمشـي ، ويبنى إذا اتصل بنون النسوة ، ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة ، نحو : يكتبنَ هُن ، وليكتبَنّ هو، ويكتبَنْ هو .والعلة هي معارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء"(الصبان،1997)

وحالات بناء الاسم منها : العلم المفرد المنادى ، فهو يبنى على الضمّ ، نحو يــا زيــدُ ، ورأى الكوفيون أن "المنادى العلم المفرد مرفوع بضمة ؛ لأنه لا عامل لــرفعه فيــنون " (ابــن الأنــباري ، 1998 ، الإنصاف ،301/1)، ويرى إبراهيم مصــطفى أن : المــنادى اســتحق النصب على الأصل , لأنه ليس بمسند إليه ولا بمضاف , والمنادى يضمُ بضمةٍ واحدة فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم , ولم ينون لأنه معرفة والتنوين علم التنكير . (إبراهيم مصطفى ، 1959) .

وجــاءت فــي اللغة أسماء مبنية لمشابهتها الحروف ؛ كالضمائر في نحو : جئتــنا ، فالــتاء على حرف و(نا) على حرفين ، ولم يوضع شيء من الأسماء على حرفين ، أما نحو : يد ، ودم فمعربة ؛ لأن الثالث حذف للتخفيف ،(الصبان 1997)، وأســماء الاستفهام مبنية نحو : كيف ومَنْ وغيرها ، وأسماء الشرط مبنية نحو : مَنْ وغــيرها وأسماء الإشارة نحو : هنا ، هذا ، ما عدا : ذان وتان ، والظروف مبنية نحو : قبل وبعد وعند وغيرها , والأسماء الموصولة مبنية نحو : مَنْ وما غيرهما ، ما عدا : أي .

وعلــة بــناء الأسماء الشبه الافتقاري ، ويقصد به أنها بحاجة إلى جملة ، أو الشــبه المعــنوي " وهــو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف ، لا بمعــنى أنه حلّ محلاً هو للحرف ، كتضمن الظرف معنى في ، والتمييز معنى من، بــل بمعنى أنّه خلّف حرفاً في معناه ، أي : أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاســم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما في " متى " فإنها تستعمل للاستفهام نحو: متى تقوم ؟ ، وللشرط نحو : متى تقم أقم ، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة فــي الأول ومعنى أن في الثاني ، أو غير موجود ، وذلك كما في "هنا " أي أسماء الإشــارة ، فإنهــا مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه ، فما فعلوا " (الصبان ، حاشية الصبان، 1997 ، 81/1).

ويــتعلق بعلة البناء ما تحوّل من الأسماء والأفعال عن أصله ؛ فمن الأسماء المبنية الاسم المركب تركيباً مزجياً نحو : بعلبك ، ومن الأفعال المبنية : تأبط شراً، وحضرموت ؛ لنقلها إلى الأسماء . وتبنى الأعداد المركبة من أحدَ عشرَ حتى تسعةَ

عشـــرَ علـــى فتح الجزئين ، لحذف الواو العاطفة بين الرقمين ، و الحديث عنها في علة الاشعار .

وتأتـــي علــة البناء في النحو لتفسير ثبات حركة آخر الكلمة على الرغم من تغير موقعها في الجملة ، وأخذ النحاة فكرتها من مجتمعهم الحضري الذي يبني بيوتا ثابتة من الطين والآجر .

2-5 علة السماع وعدم السماع : ٦٢٢٣٠٦

السـماع لغـة مصـدر سَمِعَ، وهو :" إيناس الشيء بالأذن " (ابن فارس ، 1969، معجـم مقاييس اللغة ،3/ 102)، وفي لسان العرب "هو القبول والعمل بما يسمع " (ابن منظور ، لسان العرب ، مادة سمع) .

وقد اهتم العرب بالسماع ؛ يسمعون الأشعار والأخبار مشافهة ،ثم يحفظونها؛ لأنّ الأُمـيّة فاشـية فيهم ، يقول الجاحظ :" وكانوا أميين لا يكتبون ، ومطبوعين لا يـتكلفون .. ولم يحفظوا إلا ما علق بقلوبهم "(الجاحظ ، د ت ، البيان والتبيان ، 3/ 23) ، فالعــرب يهتمون بالسماع أكثر من اهتمامهم بالكتابة ، لأميتهم، فنمت عندهم ملكــة الحفــظ ؛ حفظوا أشعار الجاهـلية وتناقـلوها ؛ يـذكر أن حمــاداً الرواية روى الســـبع الطـــوال ، (ابـن الأنـبـاري ، نـزهة الألبــاء ،39)، وحفـظ الأصــمــعي كثـيراً مـــن أشعار العرب وأخبارهم ، وسُمِع وهو يقول : " أحفظُ عشرة آلاف أرجوزة " . (ابن الأنباري ، 1985).

وقــدّم فــي القرآن الكريم السماع على المشاهدة في آيات كثيرة ، منها قوله تعــالى: (وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً) الإسراء36/17 وانظر الآيات : النحل78/16 السجدة9/32 الملك23/67 ؛ قــال أبو حيان : " وفي قـوله : إن السمع والبصر والفـؤاد دليـل على أن العلوم مسـتفادة مــن الحواس ومن العقول وجاء هذا الترتيب القرآني في البداءة بالسمع ثم يليه البصر ثم يليه الفؤاد " (أبو حيان ، 1990 ، البحر المحيط ،6\36).

وحفــظ الصحابة –رضي الله عنهم– القرآن الكريم حفظاً ؛ إلى جانب كتابته ومــا يزال حتى زماننا هذا مَنْ يحفظ القرآن الكريم بالرواية الشفوية ، دون أن يقرأه من كتاب مكتوب .

وشـــاع في المجتمع العربي إعلاء شأن الحفظة و الحفظ ، والتقليل من الكتبة والكتابة ، لأن العلم من الصحف قد يوقع في التصحيف .

وعدّ ابن الأنباري السماع أصلاً من أُصول النحو العربي، وجعله ضمن النقل، وهو"الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى الكثرة " (ابن الأنباري ، 1971، لمع الأدلة ،81)، فالنقل عند ابن الأنباري يشمل المسموع ســماعاً مباشراً ، عن متكلمين حاضرين من الفصحاء ، وقد امتد زمان هذا السماع حـــتى نهايـــة القرن الثالث الهجري (وافي ، 1997) ، وأجاز مجمع اللغة العربية السـماع مـــن المحدثيـــن بشـــرط " أن تدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها " (حجازي ، د ت ، الأسس اللغوية، 40).

ويشـــمل المنقول المحفوظ من الكلام العربي الفصيح ، وأعلى درجاته القرآن الكريم ، والحديث النبويّ الشريف ، ثم والشعر والنثر .

وقد أقام النحاة العرب القياس على السماع ، فارتبطا معاً ، ويؤكد ابن جني أن "الســـماع أولـــى مـــن القياس " (ابن جني ، د ت ، الخصائص ، 42/2) ، لذا قيدوا الســـماع بمحددات للزمان والمكان ، ولعل الفصاحةَ أهمُّها ، ووضعوا شروطاً للناقل والمـــنقول عنه ، بيّنها ابن الأنباري في حديثه عن حدّ النقل (ابن الأنباري ، 1971) المذكور آنفاً , وهي شروط الراوي للحديث النبوي الشريف .

ونقـــل السيوطي قول الزركشي في شرائط الأحكام : " لا تلزم اللغة إلا بخمس شـــرائط : أحدها ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل ، الثاني : عدالة الناقليـــن كمـــا تعتبر في الشرعيات ، والثالث : أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصـــل اللغة ، كالعرب العاربة ... ، والرابع : أن يكون الناقل قد سمع منهم حساً، وأمـــا بغـــيره فلا ، والخامس : أن يسمع من الناقل حساً " . (السيوطي ، د ت ، المزهر ، 1/58-59).

وترتـــبط الـــرواية ، وبخاصـــة الشفوية ، بالتشبيه بأنواعه المتعددة ، وقد اهتم العـــرب بالـــرواية منذ الجاهلية ، ولكن الرواة ، والمادة المروية ، والمنقول عنهم ، وهـــي أطـــراف الرواية ؛ أخضعت إلى شروط تتفق والعقيدة الإسلامية ، كشروط السند وصحته ، وعدالة الناقلين ، والتأكيد على السماع المباشر ، فهذه الشروط تؤكد

على اهتمام العرب بالرواية لإدراكهم مدى خطورتها على اللغة ، التي ما عادت لغة مقتصرة على المجتمع العربي وحدَهُ ، وإنما صارت لغة اجتماعية للداخلين في دولة الإسلام كافة ، مسلمين وغير مسلمين .

وقد بلغت الرواية ذروتها في عصر التدوين ، إذ عرف من الرواة علماء مشهورون ، منهم : أبو عمرو بن العلاء ، وحمّاد الراوية ، والأصمعي ويونس وغيرهم، وما ذلك إلا لأهمية السماع في الميدان اللغوي ، إذ يختبر العرب الفصحاء ليعرف مدى استمرار الفصاحة فيهم ؛ "يروى أن أبا عمرو سأل أبا خيرة عن قولهم : استأصل الله عرقاتِهم ، فنصب أبو خيرة التاء من (عرقاتهم) فقال أبو عمرو : هيهات يا أبا خيرة ، لان جلدك ، وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب ، لأنه كان سمعها منه بالجرّ ، وكان بعد ذلك أبو عمرو يرويها بالنصب والجر ".(ابن الانباري ، 1985 ، نزهة الألباء ، 32)، ويفهم من قوله: لان جلدك : أنّ أبا خيرة تأثر بالحضارة ، فتدنت فصاحته ، ولكن أبا عمرو على الرغم من نقده للرواية وصاحبها نقداً سلبياً إلا أنه قدّر سماعه هذا من أبي خيرة بالنصب والجر ، فروى القول بالحالتين ، ولعل هذه الموافقة من أبي عمرو ، وهو عربيّ صميم ، فيها إشارة إلى قبول ما يصدر عن الفصيح ، لأنه يتكلم بالفطرة والسليقة ، أي أن اللغة موجودة في نفسه بالجبلة ، لم يتعلمها تعلُّماً ، وإنما اكتسبها من المجتمع الذي يعيش فيه ، ولديه إمكانات لاكتسابها من الآخرين, ثم إنتاجها وإبداعها ، وأشار "تشومسكي" إلى أنّ الإنسان يكتسب اللغة بفطرته الذهنية ، وتنمو ثروته اللغوية مع تطور عمره ، ويمتلك قواعدها في السنة السابعة من عمره ، ويستطيع إنتاج عددٍ غير محدود من الجمل ، وهو اتجاه عقليّ سبقه إليه ديكارت (ت 1650م) الذي يرى أن الإنسان يختلف عن الحيوان ؛ لأن له عقلاً يميزه عن سائر المخلوقات ، وكان همبولت الألماني (ت 1825م) يقول : "اللغة نتاج العقل " .(ميشال زكريا ، 1982، الألسنية ،133) ، وانظر (عمايرة ، 1985).

وقد عقد ابن جني في الخصائص باباً بعنوان : باب في الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره يقول فيه :" فإن الأعرابيّ إذا قويت فصاحتهُ ، وسمعت طبيعته ، تصرّفَ وارتجل ، ما لم يسبقه أحد قبله به ، فقد حكى عن رؤبة وأبيه

أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ، ولا سُبِقا إليها.. " (ابن جني ، د ت ، الخصائص ،17/2) .

ويبدو أن علة السماع تقتصر على ما سمع ، ونص النحويون على عدم القياس عليه ، أما ما سُمِع فقاسوا عليه فعلته القياس .

ووردت إشارات في كتب النحو إلى ما سُمِع ولم يقس عليه ، منه قول العرب : هذا جحرُ ضبٍ خربٍ ، (ابن الأنباري ، 1999)، وقال في شرح شذور الذهب في هذا القول "حمل على الشاذ" ، فهو لا يقاس عليه عنده، (ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، 427) ويلاحظ أن النحويين قبلوا المسموع القليل ، ولم يخطئوا قائله ، ولكنهم لم يقيسوا عليه ؛ ومنه قولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، يقتصر فيه على السماع (شرح ابن عقيل ، 1974)، وذكر صاحب الألباب أنّ نحو: عندك ودونك ووراءك ، وعليك وإليك ، " عند الأكثرين أنه يقتصر على المسموع...وقاس عليها قوم ". (العكبري ، 1995 ، اللباب في علل البناء ج459/1) .

ويرى سيبويه الاقتصار على السماع في نحو: سرت سيري زيد الحسن والقبيح ؛ لأن المصدر المبين لنوع عامله لا يثنى ولا يجمع ، وأجازه ابن عقيل. (شرح ابن عقيل ، 1974).

ويرى ابن عقيل أن نحو: تمرون الديار ، سماعي في قول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذاً حرامُ

(ديوان جرير ، 386 ورواية الديوان : اتمضون الرسوم ولا تحيا)

قال : " أي تمرون بالديار ، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنّ) و(أنْ) بل يقتصر فيه على السماع " (شرح ابن عقيل ، 1974).

وجاء في كتاب سيبويه : "وقال بعضهم : ذهبتُ الشامَ ، يشبهه بالمبهم ، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ... ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية:

لدنٌ بهزّ الكف يعسل مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلب"

(سيبويه ، 1991)، (والشعر في ديوان الهذيين 190/1) ، فسيبويه أجاز حذف حرف الجر مع الأماكن ، فلا يجوز نحو : مررت زيداً .

ومــن الســماعي الذي لا يقاس عليه : توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية كقول الشاعر :

فلا الجارةُ الدنيا بها تَلحِينَها ولا الضيفُ مِنْها إنْ أناخَ مَحولُ

(ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ، 247-248) .

ونصـــب المضـــارع بـــواو المعية قياسي عند البصريين ؛ لصحة معناه ، وصـــحة عـــامل النصب معه ، وقال ابن هشام :" وأما النصب بعد واو المعية ... فســمع فـــي خمسة ، وقاسه النحويون في ثلاثة ، فالخمسة المسموع فيها ، أحدها: النفـــي كقوله تعالى : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) آل عمران 3/ 142 .

والثاني : الأمر كقوله :

فقلت ادّعي وأَدْعُوَ ، إنّ أنْدى لصوت أنْ يُنادِي داعيانِ

والثالث : النهي كقول الشاعر :

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَه عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وتقول : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ .

والـــرابع:التمني كقوله تعالى:" يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ" الأنعام 27/6 .

والخامس : الاستفهام كقوله ، وهو الحطيئة :

ألمْ أكُ جاركم ويكونَ بيني وبينكم المودّةُ والإخاءُ "

(ابن هشام ، 1984) (ديوان الحطيئة /98).

وعـــدوا مـــن بـــاب الســـماع الذي لا يقاس عليه ما جاء على لغة :"أكلوني البراغيث".(ابن هشام ، 1984، شرح شذور الذهب ،236-235/1) ، وأضاف ابن عقيل من السماعي الذي لا يقاس عليه قولهم :(مُرْهُ يَحفَرها) ، قال :" بنصب يحفر ، أي : مُــرهُ أنْ يحفـــرَها ، ومنه قولهم: خُذ اللصَّ قبلَ يأْخُذَكَ ، أي قبل أن يأخذَك " (شرح ابن عقيل ، 1974)، ومنه قولهم : نشدتك الله إلا فعلت .

يتبين بهذا أن السماع مرتبط بالمجتمع العربي الأميّ ، إذ إن من أعرافهم نقل المســـموع ، وروايته ، أي طرحه ليتداوله أبناء المجتمع ، ثمّ ارتبط السماع بالعقيدة

الإسلامية فوضعت له ضوابط ، ثم تأثر بها اللغويون ، وقد كان السماع أثرٌ واضح في تعليل العلماء للأحكام والقواعد ، فما سمع عن العرب الفصحاء مقبول ، فإن كانت شواهد ما سمع كثيرة قيس عليه ، وإن كانت قليلة حفظت ، ولم يقس عليها ، وهذا انعكاس للعرف العربي الذي يحترم رأي الفرد ، ويقبل خبر الآحاد ، وقد يأخذ به ، لكن رأي الجماعة ألزم .

وثمة علاقة بين السماع والاستعمال فما يستعمل يسمع ، وما لا يستعمل لا يسمع ، أو يكون سماعه قليلاً ، فابن جني يرى أن ما يتكلم به من حيث القياس والاستعمال على أربعة أضرب :

1. مطرد في القياس والاستعمال جميعاً ، نحو : رفع الفاعل دائماً .
2. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو : استخدام كلمة : استحاذ وودع.
3. المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس ، نحو : استخدام كلمة استحوذ .
4. الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ، نحو : ميزون ، ومقيوم ، ورفع المفعول ونصب الفاعل . (ابن جني ، د ت، الخصائص ، 99/1) .

وثمة علاقة بين عدم السماع وقلة الاستعمال ، نحو : " ومن ذلك استعمالك أن بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم ، هو مأبيا في القياس ، ومن ذلك قول العرب : أقام أخوك أم قاعدان " (ابن جني ، د ت، الخصائص ، 100/1).

وإذا تعارض السماع والقياس كان الأولى السماع كصواب قول : استحوذ والقياس استحاذ ولا يقدح فيه أن لا يوجد له نظير ، واستحسن العرب قول الشاعر:

أرأيت إن جئت به أملودا
مرجلا ويلبس البرودا
أقائلن أحضروا الشهودا

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع فهذا إذا استحسان لا عن قوة علة ولا عن استمرار عادة "(ابن جني ، د ت، الخصائص ، 137/1).

وعلة عدم السماع : علة مبنية على العدمية ، ولا يبنى على العدم ، ويأخذ بها المجتمع العزبي ، ففي القضاء مثلاً ؛ إذا قال الشاهد : لم أسمع ؛ أخذ بقوله ، وعلة عدم السماع في اللغة يؤخذ بها كالسماع ، فإذا سمع من العرب لفظ نحو : استحوذ ،

أُخـــذ بـــه ؛ لأنه موجود . ويمنع القياس الذي هو من نحو : حَوَذَ أن يُقال: استحوذ كاستقام ؛ لأن العرب لم يسمع أنها قالت استحاذ ، وإنما استحوذ ، فالسماع أقوى من القــياس لأنه سيأتي بصورة لم تسمع ، وهي استحاذ .(ابن جني ، د ت، الخصائص 493/2) .

وعلـــى علة عدم السماع يمكنُ منعُ كلِّ الوجوهِ المخالفةِ لما وردَ على الأصلِ كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وغيرها .

وبهـــذا فإن علة السماع وعدم السماع تصدران عن أعراف المجتمع العربي الذي اهتم بالسماع أكثر من المادة المقروءة أو المكتوبة، وجعل لها ضوابط تخدمها.

2-6 علة القياس :

القياس " لغة التقدير ، يقال : قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً واقتاسه وقيسه إذا قــدره علـــى مـــثاله " (ابن منظور ، لسان العرب ،مادة قيس)، وفي الاصطلاح القياس هو : "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعـــول في كل مكان ، وإنْ لم يكن كلّ ذلك منقولاً عنهم "(ابن الأنباري ، 1971، لمع الأدلة ، 45-46) , وذكر السيوطي "إنه علم بمقاييس مستنبطه من استقراء كلام العرب " (السيوطي ، 1998، الاقتراح ، 59).

وكان العرب في مجتمعهم يعرفون القياس ، ويستخدمونه في القضاء ، المبني على عوائدهم ؛ ذكر "في حديث الشعبيّ أنه قضى بشهادة القائس مع يمين المشجوج ، أي الذي يقيس الشّـــجّة ، ويتعرف غورها بالميل الذي يدخله فيها ليختبرها " (ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قاس).

وفي حديث علي -كرم الله وجهه- أنه قاس العين ببيضة جعل عليها خطوطاً وأراهـــا إياه ، وذلك في العين التي تضرب بشيء يضعف منه بصرها , فيُعرف ما نقـــص مـــن البيضـــة ؛ تخط عليها خطوط سود ، أو غيرها ، وتنصب على مسافة تدركهـــا العين الصحيحة ، ثم تنصب على مسافة تدركها العين العليلة ، ويعرف ما بيـــن المســـافتين فـــيكون ما يلزم الجاني بنسبة ذلك من الدية ". (ابن منظور لسان العرب مادة قاس).

ومـــا يـــزال هـــذا التقدير مستخدماً في القضاء العشائري عند قضاة القبائل العربية ، وهو يقوم على قياس الضرر ، لمعرفة ما يلزم الجاني من العزم المالي. فكأن الضرر الذي وقع على المجني عليه يقدر مثله لإيقاعه على مال الجاني . وفيه قـياس مجهول ، وهو المال ؛ على معروف ، وهو الضرر. فأخذ النحاة هذه الفكرة لمعرفة بناء لغوي مجهول من بناء معروف بالسماع .

ويبدو معنى القياس واضحاً عند قس بن ساعدة الإيادي في قوله :

لما رأيت قومي نحوَها يسعى الأصاغر والأكابر
لا يرجع الماضي إلي ولا من الباقـــين غـــابر
أيقنت أني لا محالة حيث صار القـــوم صائر

(الميداني،1972)و(الجاحظ د،ت) و(صفوت ، د، ت)

وقالوا : البعرة تدل على البعير ، والأثر يدل على المسير . وهذا قياس .

وقـــد وجـــه عمر بن الخطاب كتاباً إلى أبي موسى الأشعري عامله بالبصرة قال: " قس الشيء بالشيء ، واضرب الأمثال ليتبين لك الحق ".(القرشي ، 1993، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ج471/1).

والقـــياس لا يؤمـــن جانبه دائماً ؛ " ذكر الديلمي عن زهير بن معاوية قال : كنت عنده ...إذ صاح رجل ، وقال : أول من قاس إبليس . فقال الإمام : يا هذا يا هـــذا، وضـــعت الكلام في غير موضعه ، قاس اللعين لرد أمر الله تعالى حيث قال تعالى : "وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا" (الإسراء61/17)، (القرشي ، 1993) ، فالصائح هذا من فئة لا تأخذ بالقياس ، وقد رد على المنكرين للقياس ابن الأنباري (ابن الأنباري ، 1971).

فالقـــياس بمعـــنى معـــرفة المجهول بناء على المعروف مأخوذ من المجتمع العربـــي ، ومن العقيدة الإسلامية ، وجعلت نتائجه من باب الاجتهاد فمن أصاب فله أجـــران ، ومَـــنْ أخطـــأ فله أجر ، ثم انتقلت هذه الفكرة إلى النحويين العرب ، منذ أولـــيات القياس النحوي التي يبدو أنها كانت قبل عبد الله بن اسحق ت(117) ، لقول السـيرافي: إن ابن أبي اسحق "كان أشد تجريداً للقياس "(السيرافي ، 1985، أخبار

النحويين ، 43). ، فمعنى العبارة يوحي أنّ نحوياً آخر قبله أو كان معاصراً له ؛ ولكنه كان أقل منه تجريداً للقياس .

وأركان القياس أربعة هي : المقيس والمقيس عليه والعلة والحكم ؛ فقد قاس النحويون نائب الفاعل على الفاعل ، فالفاعل مقيس عليه ، وهو الأصل لكثرته في اللغة ، ونائب الفاعل المقيس ، وهو الفرع ، والعلة الجامعة بينهما هي الإسناد ، والحكم الرفع ؛ لأن الأصل ، وهو الفاعل ،مرفوع .(انظر السيوطي ، 1998) ، وفي المجتمع العربي يلحق الرجل من قوم بنسب قوم آخرين ، فيتحمل ما يتحملون خيراً وشراً ، ويُعدّ منهم .

وقد يحمل أصل على فرع ، وهو قياس الأولى ، ومثاله في النحو "تجويز سيبويه في قولك (هذا الحسن الوجه) أن يكون الجرّ في الوجه تشبيهاً بالضارب الرجلِ ، الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً بالحسن الوجهِ"(السيوطي ،1998)، وفي الأنساب العربية قد يستقل الفرع عن القبيلة فيشكل أصلاً جديداً ، تُحمل عليه فروع كما كانت تحمل على الأصل القديم .

وقد يحمل في القياس النظير على النظير ، والأصل على الأصل مثال الأول "بناء باب (حذام) على الكسر تشبيهاً له بـ (دراكِ) و(تراكِ) " (السيوطي ، 1998، الاقتراح ،66)، ومثال الثاني " قياس (إن) الشرطية في الجزم وهي الأصل ، على (لو) وهي أصل أيضاً " (ابن هشام ، 1998 ، المغني ، 698/2) ، ويؤخذ في المجتمع بمبدأ التكافؤ في المصاهرة ، وفي القود .

ويحمل الضد على الضد ومنه النصب بـ (لم)، حملاً على الجزم بـ(أن) فقد قرىء : " ألم نشرحَ لك صدرك " (الشرح 1/94) ، وذكر ابن جني أن مثالها جاء في الشعر :

مِن أيِّ يوميّ من الموت أفِرّْ   أيومَ لم يُقدرَ أم يومَ قُدر

(ابن جني ، 1999) .

ولما كان القياس اجتهاداً ، فإن درجته تتعدد بتعدد الاجتهاد ؛ ونجد أن العلماء قد انقسموا في القياس إلى "محبذٍ وكاره ، فالمحبّذون منهم نشطوا فيه ، وأكثروا من استخدامه ، والمحافظون رغبوا عنه " (ترزي ، 1969، في أصول النحو 66-67).

لـذا رد ابن الأنباري على مَنْ أنكر القياس ، من بابين الأول : أن كل النحو قـياس , ومَنْ أنكر القياس فقد أنكر النحو ، والثاني : أن القياس رتبةٌ في الاجتهاد . (ابن الأنباري ، 1971).

وتعـددت الأحكام المطلقة على القياس ، فالقياس صائب ما لم يعارض أصلاً أو قاعدة ، وكان مبيناً على علة تربط بين المقيس والمقيس عليه ، وقد يكون القياس باطلاً؛ أي لا أصـل له، أو فاسداً ، فقد رأى البصريون أن عوامل الأفعال ضعيفة ، فهـي لا تعمل (في الأفعال) بعد زوالها (ابن الأنباري 1998) ورأى الكوفيين أنها تعمل لشواهد جاءت في الشعر ،"وقاسوا ذلك على عوامل الأسماء ، وهو قياس فاسد لأنهـا أقـوى من عوامل الأفعال ، ولو جاز مثل ذلك لجازَ : يضرب زيد ، وأنت تقصد : ليضرب " . (العكبري ، 1995 ، اللباب في علل الإعراب ج32/2) .

فالقـياس كـان موجوداً عند العرب في حياتهم الاجتماعية منذ الجاهلية ،به يسيرون بعض شؤونهم الحياتية ، وقـام جانـب كبير من الشريعة الإسلامية على القياس ؛ إذْ لم تأت أحكام على إباحة المستجدات أو تحريمها ، فقاسوها على ما جاء له حكم .

ثـم جاء النحويون أبناء المجتمع العربي , وعقيدتهم إسلامية , فمنهم من أخذ بالقـياس فـي النحو,لأنه عقيدتهم ومجتمعهم يأخذ به , ومنهم من أحجم عن القياس, لأنه خشي أن يقع في الخطأ , كما أخطأ إبليس في قياسه .

2-7 علة الحمل على الأكثر :

جـاء فـي اللسـان :"حمل الشيء يحمله حملا و حملانا فهو محمول وحميل واحـتمله ... قـال بعض اللغويين ما كان لازما للشيء فهو حمل وما كان بائنا فهو حمـل "(اللسان ، مادة حمل)، وفي المعجم الوسيط : " حمل الشيء على الشيء أي ألحقـه بـه في حكمه "(المعجم الوسيط ، مادة حمل) " والأكثر ما فوق النصف . " (المعجم الوسيط ، مادة كثر) ، فحمل القليل على الكثير يجري بإهمال القليل ، لغلبة الكثير عليه ، وهذا العمل الواعي يفيد في تقليل التفريعات الكثيرة .

وقـد اعـتد النحاة العرب بالأكثر في الظواهر اللغوية , حتى حكموا على ما كثرت الأمثلة عليه بالأصالة .

ولعـــل هذا المنهج , وهو الحكم على الأكثر , هو منهج المدرسة البصرية في التقعـــيد للغـــة فقد جاء في طبقات الزبيدي : " قال ابن نوفل سمعت أبي يقول لأبي عمـــرو : أخبرنـــي عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ قـــال: لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجه ؟ قال : أعمل على الأكثر ، واسمي ما خالفني لغات ". (الزبيدي , 1985 , طبقات النحويين ص39).

ويطلـــق العرب اسم الجد على كل أفراد العشيرة ، فكأنه يتكرر في كل واحد مـــنهم وبهـــذا يشعرون بكثرتهم . ويلحق العرب في أعرافهم الرجل المقل بالفرع القوي الذي يليـــه ، ويمكن أن يعدّ هذا من باب الحمل على الأكثر.

وظاهـــرة الاهـــتمام بالأكـــثر مـــالاً وولـــداً ورجالاً وأملاكاً , من الظواهر الاجتماعية عند العرب , فالأكثر مالاً لا يُلام , والأكثر رجالاً لا يُضام ، وقد صور هـــذه الظاهرة القرآن الكريم في قصة رجل ظالم لنفسه ، وهو يفاخر رجلاً آخر قال الله تعالى :(فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا) سورة الكهف 18/ 34 . قال أبو حيان : " وهذا على عادة الكفار في الافتخار بكثرة المال وعزة

.

الـــنفس " (أبـــو حيان ,1990 , البحر المحيط 125/6). فكثرة الولد هي التي تعزّ الرجل في الجاهلية ، وفي الشعر فخر بالكثرة ، يقول عمرو بن كلثوم :

ملأنا البر حتى ضاق عنا وماء البحر نملؤه سفينا

(ديـــوان عمرو بن كلثوم ، 90-91 ،والزوزني ، 1997 , شرح المعلقات السبعة ، 115).

و في السيرة النبوية أن عبد المطلب بن هاشم جد الرسول –عليه السلام– " نذر حيـــن لقي من قريش ما لقي عند حفر زمزم، لئن ولد له عشرة نفر ، ثمّ بلغوا معه حتى يمنعوه لينحرن أحدهم لله عند الكعبة " (الأبياري ، د ت ، مهذب السيرة 19).

وحمـــل الـــنحويون قضـــايا نحوية على الأكثر ، فقد تحدث ابن هشام عن أحكام الفـــاعل ، قال : " إنه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع ؛ فلا يقال (قاما أخواك)، ولا (قـــاموا اخوتك) ، ولا (قمن نسوتك) ، بل يقال في الجميع: (قام) بالأفراد ، كما يقـــال :(قام أخوك) هذا هو الأكثر ، ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل:

فعــلاً كان، كقوله- عليه الصلاة والسلام- : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) ، أو اسماً ، كقوله -عليه الصلاة والسلام - : (أو مُخْرِجِيّ هُمْ)"(ابن هشام 1990 , شرح قطر الندى ، 182) .

فإفراد العامل مع الفاعل المثنى والمجموع ، وظاهرة المطابقة بينهما ، ظاهرتان موجودتــان في المنقول عن العرب الفصحاء ، ولكن ظاهرة الإفراد أكثر، فاعتمدت في التقعيد ، ولم تُخطأ اللغةُ التي جاءت منها أمثلة بالمطابقة .

وذكــر ابــن عقــيل أن المفعول له ثلاثة أصول ؛ أحدها : أن يكون مجرداً من الألف واللام والإضافة ، والثاني : أن يكون محلى بالألف واللام ، والثالث أن يكون مضــافاً ، وكلهــا يجوز أن تجر بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف والــلام والإضــافة والنصــب نحــو : "ضربت ابني تأديباً ، ويجوز جره ؛ فتقول: ضــربت ابني لتأديب "(ابن عقيل ،1974، ، شرح ابن عقيل ، 187/2)، فابن عقيل ذكر رأيين في المفعول له هما النصب أو الجر ، وكلاهما جائز ، لكن الأكثر نصب المفعول له المتجرد عن التعريف والإضافة ، وهذا الترجيح يحمل معنىً تفضيلياً بُنِيَ على الأكثر .

وذكــر ابــن عقــيل أن (كذا وكأي)،" مميزهما منصوب أو مجرور بمِنْ -هو الأكــثر- نحــو قوــله تعالى :(وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ) آل عمران 146/3 ، وما ملكــت كذا درهماً "(شرح ابن عقيل ، 1974، 84/4). فالأكثر في تمييز كذا وكأي هو الجر بمِن ، وهذا لا يمنع ورود أمثلة بالنصب .

والأكــثر فــي الحــال أن تكون مشتقة ، نحو : جاء زيد ضاحكاً (السيوطي ، 1979)، فإن جاءت جامدة ، نحو : سلمته الأمانة يداً بيد ، فتؤول بمشتق أي سلمته الأمانة متقابضين أو نحوها .

2-8 علة كثرة الاستعمال وقلته :

تصــرف العرب في لغتهم بما يخالف النظام اللغوي المعتاد صوتاً أو صرفاً أو تركيباً ، وتأتي هذه المخالفة لمسوِّغ ، وعندما تكثر هذه المخالفات في حالة ما فإنها تعــدّ جائــزة ، وتصل إلى درجة الأصل أحياناً ، وتعد مخالفته عندئذ غير جائزة ، كالأصل القديم ، وهذا مثل فرع القبيلة الذي كَثُر فصار أصلاً جديداً ، طمس الأصل

القديم ؛ يقول سيبويه : "وكان أبو عمرو يقول : هذه هِنْدُ بنتُ عبدِ الله فيمن صرف ، ويقــول : لمـــا كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدرِ ، ولم يكُ، ولم أُبَلْ ، وخذ ، وكــل ، وأشــباه ذلك ، وهو كثير " .(سيبويه ، 1991) ، وقد حذفت هذه لأغراض صـــوتية ، يضـــاف إليها قولهم : أيشٍ ، وتركيب هلم ، وغيرها كثير .(السيوطي، 1999).

وقد حذف الخبر بعد (لولا) نحو : "لولا زيد خرج عمرو ، لكثرة الاستعمال حتى رفـض ظهوره ، ولم يجز استعماله" (السيوطي 1999، الأشباه والنظائر، 305/1)، ولهـــذا يقـــال : إن لـــولا أفادت امتناعاً لوجود ، ويعرب زيد : مبتدأ خبره محذوف وجوبـــاً ، وهذا الخبر المحذوف تقديره (موجود) ، وكان يذكر في الاستخدام السابق حـــتى كـــثر الحـــذف ، فَعُدّ ظهوره مرفوضاً ، بل وغير جائز كما جاء في الأشباه والنظائر .

وحُـــذف العـــامل من التركيب في التحذير ، والإغراء ، فقد ذكر سيبويه التحذير قال :"وذلك قولك إذا كنت تحذر : إياك ، كأنك قلت : إياك نحِّ ، وإياك باعد... ومن ذلـــك أن تقول : نفسك يا فلان : أي اتّق نفسك ، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكنْ ذكرتُه لأُمثل لك ما لا يُظْهَر إضماره " (سيبويه ، 1999، الكتاب ، 273/1).

فـــالفعل يحذف في التحذير ، ولا يجوز إظهاره ، لكثرته في كلامهم ، وللإسراع فـــي القـــول خشـــية وقوع المحذر منه ، فقد نقل السيوطي قول الرماني : " لأن الـــتحذير ممـــا يخاف منه وقوع المخاوف ، فهو موضع إعجال ، لا يحتمل تطويل الكـــلام ،لئلا يقع المحذور بالمخاطب قبل تمام الكلام " (السيوطي ، 1999، الأشباه 307/1) .

وعـــدّ ابن هشام إضمار فعل النداء واجباً في المنادى ، ثم أُقيم حرف النداء مقام الفعل. كما عدّ حالة المصدر النائب عنه فعله من باب حذف الفعل لكثرة استعماله.

ويـــرى البصريون جواز تقديم الضمير على الاسم الظاهر في نحو :"في بيته يؤتى الحكمَ" (الميداني ، 1972 ، مجمع الأمثال ج 72/2).

قــال : " إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم " (ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف ، 68/1).

فمــا يكــثر اســتخدامه لغوياً –في الغالب–هو الذي يأخذ طريقه إلى القاعدة النحوية ، حتى يعدّ من الأصول ، ومخالفه يعدّ مخطئاً ، وهذه الظاهرة اللغوية التي يؤصــل فــيها المخالف لحضوره في الاستعمال وكثرته ، وينحى فيها الأصل لغيابه وقلــته ؛ تذكــرّ بمــا يجري في المجتمع من اهتمام بالحاضرين للحدث ، وإهمالهم للغائبيــن ، وبخاصــة إذا عزّز الحاضرين كثرةُ عددهم . (انظر: الحموز، ظاهرة كثرة الاستعمال، ص 41)

وتخــتلف كثرة الاستعمال عن علة الحمل على الأكثر ؛ فالأولى تأتي لتفسير ظاهــرة لغويــة ، تحملها نقول عربية فصيحة ، فيها مخالفة واضحة للنظام اللغوي المــألوف ، ولكــن كــثرتها على هذا النحو المخالف سوّغتها ، ثم أوجبتها ، ومنع الأصــل وعــد المــتحدث فيه مخطئاً ، فالمضارع القياسي من رأى يرأى ، ولكن الاســتعمال أوجب المستخدم : يرى ، والثانية تأتي لتفسير ظاهرة لغوية لها وجهان مــن الاســتعمال صحيحان ، ورُجّح الوجه الذي زادت مادته المسموعة على الوجه الذي قلت مادته المسوغة ، ولا يمنع الأصل ، ك0قراءة : (ما وَدَعَك ربُّك وما قَلى) (الضحى3/93) فهي مقبولة قياساً وممنوعة من حيث عدم سماعها من العرب .

وقلة الاستعمال تؤدي إلى الهجران والنسيان ، فما قل استعماله يحل محله ما كــثر اســتخدامه ، ويمكــن أن يحمل على قلة الاستعمال ذكر خبر لولا ، وخبر لا النافــية للجنس في نحو : لا بأس عليك ، فتقول : لا عليك ، واستخدم الفعل (ودع) و(وذر)وهما أصلان مهجوران، وعليه قراءة : وَدَع في قوله تعالى:(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَــا قَلَى)(الضحى 3/93) ، قال أبو حيان : واستغنت العرب في فصيح كلامها بــ(ترك) عن (ودع) و(وذر)عن اسم فاعلها بتارك ، واسم مفعولها بمتروك ، وعن مصدرها بالترك (أبو حيان ، 1990) .

ويقصد بقلة الاستعمال ندرته ، فقلة الاستعمال أداء لغوي سُمِع من أبناء اللغة الفصــحاء نــادراً أو قليلاً ، ومنه : سمع من العرب قول : ما قام زيدٌ بَنْ عمرو ، ويقصد (بَلْ)فالنون بدل اللام ،ولكنه قليل بحسب رأي ابن جني : ثم قال : "ألا ترى

إلـــى كـــثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بن) والحكم على الأكثر لا على الأقل... ولست مع هذا أدفع أن يكون (بن) لغة قائمة برأسها " (ابن جني، د ت،الخصائص ، 2/ 55-56) .

ويـــبدو أن علـــة كثرة الاستعمال قد أضافت إلى اللغة أصولاً جديدة تعوضها الـــنقص ، وتوفـــر لها الألفاظ والأساليب المناسبة ، مثل فرع القبيلة الذي حلّ محل قبيلته الأم عندما تعرضت إلى ما ينحيها عن الصدارة .

ويـــبقى الأفراد القلائل من أبناء المجد الغابر معروفين دون تأثير يذكر ، ومثله الألفاظ والأساليب الأصلية التي قل استخدامها .

2-9 علة الأولى :

الأَولى في اللغة هي صيغة أفعل التفضيل من وَلِيَ ، فما فيه تفضيل بالأولى يقال فـــيه أولـــى من ذاك ، فهما طرفان اشتركا في صفة ولكن أحدهما زاد على الآخر. (ابن هشام ، 1990).

فالظاهـــرة اللغوية التي لها صورتان ، وكل منهما له ما يقويه ؛ يأتي النحوي المعتل ليختار صورة منهما ، فيقويها ، ثم يَعتل بأنها الأولى .

ويـــبدو أن هـــذا التعدد من الصور ، ووجهات النظر ، وما يقويها من العلل في الظاهرة الواحدة هي من باب المنطق العام السائد في المجتمع العربيّ ، الذي يسمح بالتعدد الإيجابي؛ الذي لا يضرّ بالآخرين ، ولك أن تختار من الصورتين،ما يناسب المقام أو الحال .

ويعـــتد المجتمع بالأولى في كثير من أمور الحياة ؛ فالجهة اليمنى من الجالسين هي الأولى بالشرب منذ الجاهلية ، قال عمرو بن كلثوم :

صبنت الكأس عَنّا أُم عمروٍ وكان الكأسُ مَجراهَا اليَمِينَا

(ديوان عمرو بن كلثوم ، 80 ، الزوزي ، 1997 , شرح المعلقات ,102)

والجهـــة اليمـــنى من القادمين هي الأولى بالدخول ، والأولى بالخروج والأولى بالسلام... وهكذا , وقد أقرَّ الإسلام هذا العرف العربي ، وما يزال قائماً حتى اليوم.

وفي المجتمع الأقربون أولى بالمعروف ، وابن العم أولى بالزواج من ابنةِ عمه. ويعـــتمد الـــنحويون علـــى علـــة الأولـــى في أبواب النحو المتعددة ؛ المرفوعات

والمنصـــوبات والمجرورات ، ومن الأمثلة عليها : قول ابن الأنباري في الرد على الكوفيين فــي علـــة تقديم اسم إن وجوباً يقول :" أوجبنا فيها تقديم المنصوب على المــرفوع ، ولم نجوز فيها الوجهين كما جوّزنا مع الفعل ، لئلا يجري مجرى الفعل فيسـوَّى بين الأصل والفرع ، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل " (ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف ج69).

وفــي باب التنازع نحو قوله تعالى :(آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) الكهف 96/18 ، فــإن الفعليــن : آتوني وأُفرغ كل منهما "يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما (قطراً) وكل منهما طالب له " (ابن هشام 1998 ، قطر الندى ، 197).

ثــم يقــول ابــن هشام :" فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه ، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه "(ابن هشام1998 ، قطر الندى ،198) .

وقال ابن الأنباري :"ذهب الكوفيون في أعمال الفعلين ، نحو : أكرمني وأكرمت زيداً ، وأكرمت وأكرمني زيدٌ ؛ إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى ..." (ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف، 87/1).

ويلجأ النحويون إلى علة الأولى في ترجيح رأي على آخر ، وقد ذكر ابن هشام في المغني أمثلة في مواضع متعددة ، منها : قالوا في نحو : قام زيد وعمراً أكرمته – نصــب (عمرو) أولى من رفعه ؛ لأن النصب يقتضي عطف جملة أكرمته على جملـــة قام ، ورفع (عمرو) يقضي بعطف جملة اسمية على جملة فعلية " والتناسب مع العطف أولى من التخالف فلذلك رجح النصب ".(ابن هشام ، 1998، شرح قطر الندى ،194).

وفي قوله تعالى:(إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنْ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّــتِ مِنْ الْحَيِّ) (الأنعام 95/6) ؛ (مخرج الميت من الحي) عطف على (فالق الحــب والــنوى) ، ولم يجعله معطوفا على (يخرج الحي من الميت) ؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى . (ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ، 558).

" ومــن كلامهــم أول ما أقول أن بسم الله ، كأنهم قالوا : أنه بسم الله ، وقال تعــالى : (أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) طه 20\89 كأنه قال : أنه لا يرجع إليهم قــولا، إلا أنها لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف ، وهي : لا وقد وسوف

والسين ، كقوله تعالى: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى) الزمل 73\20 وكذلك ؛ علمت أن سوف يخرج زيد وعلمت أن قد خرج عمرو، قال أبو صخر الهذلي :

فتعلمي أن قد كلفت بكم ثم افعلي ما شئت عن علم

ولا تخفف من غير واحد من هذه الأحرف لأنهم جعلوها عوضا مما لحق أن من التغيير وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم وذلك لأن (أن) لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير ، وهو الحذف ، ولحقها مع الفعل ضربان: الحذف ووقوع الفعل بعدها فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم " . (ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف ، 190/1) .

- وإذا كان القول يحتمل حذف المبتدأ أو الخبر ، في نحو قوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) (يوسف12/ 18 و83)، كان الأولى كون الخبر هو المحذوف ؛ لأن الخبر محط الفائدة (ابن هشام ، 1989)، وذكر الواسطي أنها مسألة خلافية ؛ قال : "وقد اختلف في أي الحذفين أجود : حذف الابتداء أو الخبر ، فقال قوم : الابتداء لأن الخبرية تقع الفائدة ، وقال قوم : الخبر ؛ لأن المبتدأ هو الذي يخبر عنه ، فتبقيته أولى ". (الواسطي ، 2000، شرح اللمع ،33).

وقد احتج كل من الكوفيين والبصريين بأمثلة مقبولة ، وبالقياس الصحيح ، فتساوي الطرفان في العلة ، وهي الأولى ، وفي الاحتجاج بالنقل والقياس ، لذا قال ابن هشام :"لا خلاف في جواز إعمال أيَّ العاملين أو العوامل شئت وإنما الخلاف في المختار " . (ابن هشام ، 1998 ، قطر الندى ، 198).

ويعتمد النحويون على علة الأولى لتقدير المحذوف في باب الحذف ؛ قال ابن هشام :" إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني أولى لأن المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت " (ابن هشام ، 1998، المغني ، 581) .

ويقول : " إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى" (ابن هشام ، 1989، مغني اللبيب ، 582) ومثل عليه بحذف (نون الوقاية) في قراءة من قرأ بنون واحدة قول الله تعالى : (أَتُحَاجُّونِي) سورة الأنعام 8/6، فالنون المحذوفة في قراءة (أتحاجوني)هي الثانية ، بحسب القاعدة .

ويعتمد النحويون على علة الأولى في ترجيح العلل ، وتقرير الأحكام ؛ فالأكثر في التمييز أن يتأخر عن مميزه ، نحو : أخذت عشرين درهما ، ويجوز التقديم : أخذت درهما عشرين ، والأكثر في الحال أن يتأخر عن صاحبه ، نحو: جاء زيد ضاحكا ، ويجوز التقديم نحو : جاء ضاحكا زيد ؛ لكن الأكثر في الاستعمال أولى . (ابن هشام ، 1998) .

فعلة الأولى موجهة لسلوك أبناء المجتمع ، في شؤون حياتهم ، وفقا لأعراف اجتماعية سائدة ، وهي كذلك موجهة لفكر النحاة في تقرير القواعد والأحكام وترجيح الآراء .

2-10 علة النظير :

النظير في اللغة هو " المثل ، وقيل : المثل في كل شيء ، وفلان نظيرك أي مثلك لأنه إذا نظر إليهما الناظر رآهما سواءً ".(ابن منظور ، اللسان ، مادة نظر) ، والتعليل بالنظير في ظاهرة لغوية "يكون عند فقدان الدليل لتفسيرها ، ووجود مثيل لفظي يمكن أن تحمل عليه ، وفي ذلك تقوية للمسموع ، ثم القياس عليه ".(ابن جني ، د ت الخصائص ،176/1).

ومثاله في اللغة لفظ "حُدّاث" وهو جمع على غير قياس ، يطلق على الجماعة من المتحدثين ، وقد حمل على نظير له ، وهو جمع سامر على سُمّار ، والسمار المتحدثون أيضاً . (السيوطي ، 1989).

ويبدو أن النحاة تأثروا بعلة النظير بمعنى النظير في المجتمع ، فالعرب يفتخرون ويمدحون بوجود النظير ، وبعدم وجود النظير ، ولكلٍ حال ، يقول حاتم الطائي مفتخراً بوجود النظير :

إذا ماتَ مِنا سيّد قامَ بعدَهَ نظيرٌ لهُ يُغني غِناهُ ويخلُف

(ديوان حاتم الطائي ،1990)

ويقول الخليل مادحاً بعدم وجود النظير للمدوح :

فاقَ النَّظيرَ ولاَ نظيرَ لقدره وعلا عَنِ الخلانِ والأصحابِ

ومن قضايا الحمل على النظير توجيه ابن الأنباري لقول طفيل الغنوي :

وللخيل أيام ، فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها الخير يعقب

(ديوان الطفيلي ، شرح الأصمعي ،1997)

قـــال :" وإنما كسرت الباء لأن القصيد مجرورة ، وإنما كان هذا في المجرورة دون المـــرفوعة والمنصوبة لوجهين : أحدهما أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فما وجب تحريكه حرّكوه حركة النظير ، والثاني :.... لو حركوه بالضم أو الفتح لالتبس حركة الإعراب بحركة البناء ، بخلاف الكسر ؛ فإنّه ليس فيه لبس" (ابن الأنباري ، 1997، الإنصاف 140/2) .

ويبدو أنّ العلة ذاتها يمكن أن يوجه بها كسر آخر الفعل (تجمل) من قول امريء القيس :

وقوفاً بها صحبي عليّ مطيهم يقولون لا تهلك أسىً وتجمل

(ديوان امريء القيس ، 24)

فحــق (تجملْ) الجزم لعطفها على لا تهلك ، ولما كانت القافية مكسورة ، كُسرت فجــازت ، ولو كانت مرفوعة أو منصوبة لما جازت ، وتكررت في معلقة امريء الــقيس (ديوانه ، المعلــقة ، انــظر الأبيـــات :14، 17، 18،20،21 ..وغيرها).

وجاء في اللباب "أن العطف بالواو نظير التثنية " (العكبري ، 1995 ، اللباب 1/ 418) ، فنحو جاء الطالبان تكون نظير جاء الطالب والطالب ، أو جاء زيد وعمرو؛ وهما الطالبان المقصودان في الجملة الأولى .

ويرى تمام حسان أن علة النظير تقابلها علة النقيض ، ومثل عليها بما جاء عن فعلـــيّة "ليس" ، فهي على الرغم من عدم تصرفها ، فإنها تتصل بها الضمائر نحو : لستُ ، ولستما ، ولسنا ، ولسنَ كما تقول ، ضربت وضربتما ، وضربنا وضربْنَ . (حسان ، 1982).

ويـــبدو أن النحاة استخدموا النظير للإتيان بأمثلة على نحو ما جاء في القرآن الكـــريم لمناقشتها وتحليلها ، تهيباً وتنزيهاً لقول الله تعالى ، قال ابن هشام :" ويشكل على هذا نحو قوله تعالى :(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) المائدة 38/5 ، فإنه نظير قولك : زيداً وعمراً اضرب أخاهما ، وإنما رجّح في ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب ، وكذلك قوله تعالى :(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) الــنور24 /2 ، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين " (ابن هشام ،

1990، قطـر الـندى , 193) ؛ ولـم يخالف ابن هشام الجماعة في نصب السارق والسـارقة ، والزانـية والزاني ، وهو يرجح النصب ، ونصب المثال النظير، ولم ينصب السارق والسارقة في نص الآية .

ولا يمـنع قـبول القول الذي ليس له نظير إذا كان له قياس ، وبهذا وجّه ابن جني رفع المفعول به ونصب الفاعل في قوله النابغة الجعدي :

حتى لَحِقْنا بِهِمْ تَعدي فوارسُنا   كأننا رَعنُ قُفٌ يرفع الآلا

قال :"... لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير ، لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوساً به فلـيس فـي واجب النظر إيجاده ، ألا ترى أن قولهم : في شنوءة : شنئي لمّا قبله القياس لم يقدح فيه عدم نظيره " (ابن جني ، د ت، الخصائص ،1/131-132) .

2-11 علة عدم النظير :

العَـدَم في اللغة , "والعُدْم والعُدُم فقدان الشيء وذهابه " (ابن المنظور , لسان العرب ، مادة عدم).

وفـي الاصطلاح النحوي ورود بعض المسائل اللغوية التي لا يوجد لها في المنقول مثيل فتحمل عليه أو تقاس عليه .

وجـاء فـي الخصـائص : " قال أبو عثمان في الرد على من ادعى أن السين وسـوف ترفعان الأفعال المضارعة : لم نر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال سبحانه : (ولسوفَ تَعلمون) فجعل عدم النظير ردا على من أنكر قوله" . (ابن جني ، د ت، الخصائص ، 1/ 176).

وعقـد السيوطي في الأشباه والنظائر بابا بعنوان :"الحمل على ما له نظير أولى مـن الحمـل علـى ما ليس له نظير " واستشهد على هذه الظاهرة بشواهد صرفية ونحويـة ، وفي النحو منها : الخلاف بين الكوفيين والبصريين في موضوع إعراب الأسـماء السـتة "ذهـب البصريون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد ، والـواو والألف والياء هي حروف الإعراب وذهب الكوفيون إلى أنها من مكانين ، قال : والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه ، أن ما ذهبنا إليه له نظـير فـي كلام العرب ؛ فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد وما ذهـبوا إلـيه لا نظير له في كلامهم ، فإنه ليس في كلامهم ، معرب له إعرابان ،

والمصـــير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير " . (السيوطي ، 1999 ، الأشباه ، 197/1) .

والبصريون والكوفيون في عدم النظير على خلاف إذ قبله الكوفيون إذا ورد من العرب ، ورده البصريون الذين جعلوا من أصول مذهبهم أن الذي له نظير في كلام العرب أولى من الذي ليس له نظير .

وبـــناءً علـــى هـــذا الأصل جعلوا اللام التي تأتي بعد (أنْ)المخففة للتوكيد ، لأن مجيء اللام للتوكيد له نظير في كلام العرب . ولم يقبلوا ما قاله الكوفيون من أنّ إنْ بمعنى ما ، واللام بمعنى إلا . وخالف البصريون الكوفيين في إعراب الأسماء الستة مـــن موضـــعين , وحجة البصريين أنه لا نظير له , ومنعوا حذف الواو والفاء من نحو: سو أفعل ، وسف أفعل ، للعلة ذاتها . (السيد ، د ت ،) .

ويبدو أن علة النظير ضعيفة إلا إذا قويت بقياس أو سماع . وهي بهذا قريبة من المفهوم الاجتماعي ، فالنظير لا يصل إلى المماثلة التامة مع نظيره ,إلا إذا تعاضدت معها عوامل إضافية تقويها كالقرابة , أو الوجاهة أو غيرها ...

وتُذكر علة عدم النظير بالضد ، فقد أخذ هذه الفكرة النحويون ووصفوا بها سلوك المعـــدود مـــع العدد ، قال ابن عقيل :" تثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما إلى عشرة إن كان المعدود بهما مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً ، ويضاف إلى جمع نحو: عندي ثلاثة رجال ، وأربع نساء، وهكذا إلى عشرة ، وأشار بقوله:جمعا بلفظ قلة في الأكثر ، إلى أن المعدود بها إن كان له جمع قلة وكثرة لم يضف العدد في الغالب إلا إلـــى جمـــع القلة ، فتقول عندي ثلاثة أفلس وثلاث أنفس ويقلّ عندي ثلاثة فلوس ، وثلاث نفوس " (ابن عقيل ، 1974، ابن عقيل ، 67/4-68) .

12-2 علة الاستحالة أو المحال :

اســـتحال الشـــيء فـــي اللغة صار محالاً , و المحال الذي لا يمكن , وقوعه (انظـــر ابن منظور ، لسان العرب ، مادة حول). ومنه الاستحالة عند المتكلمين ، ومثالها استحالة الجمع بين السواد والبياض معاً .

فالمحـــال ، أو المســـتحيل هو غير ممكن الموجود ، ولا يمكن تصور ما هو غير موجود ، أو الاهتمام به ، فالموجود أولى منه بالاهتمام ، ويبدو أن هذا المنطق الواضح هو من المسلّمات عند العرب لواقعيتهم ، فقد قال عمرو بن معديكرب :

إذا لم تستطعْ شيئاً فدعْهُ وجاوِزهُ إلى ما تستطيعْ

وتعـــود إلـــى واقعيتهم صفات أخرى للفرد منها : الفردية ، وطلب الجوار إذا أحسّ بضعفه ، والخضوع إلى حكم القوة ، وغيرها ،انظر(ضناوي ، 1993) .

وفُسِّـــرت وفقا لعلة المحال ظواهر لغوية ، منها : عدم إمكانية نطق صوتي مدّ متتاليـــن نحـــو : قضاا ، فصارت قضاء ، ومحال البدء في اللغة العربية بصامت ، فجيء بألف الوصول في نحو : انطلق ، وهي ظواهر صوتية .

ومـــن المحـــال غـــير الموجود في الأوزان نحو : فِعُل ، وفُعِل في الأسماء ، الأول: لكـــراهة البدء بكسر فضم ، والثاني : لموافقة بناء الماضي المبني للمفعول، ومن الأوزان المحالة نحو : إبْرَيْسَم .(السيوطي ، د ت) .

ولعل مما يحمل على علة المحال في أصل اللغة ما ذكره الجواليقي من امتناع توالي حروف معينة في لغة العرب ، فإذا تتالت كانت اللفظة معرّبة ، نحو: قربق ، وتوالـــي الـــنون والراء نحو نرجس ، والدال والزاي نحو : مهندز وغيرها ، انظر (الجواليقي ، 1966).

وقد تناول الموضوع بالتفصيل السيوطي في (د ت) .

ويحمـــل على المحال في النحو العربي كل ما خالف قواعد اللغة العربية ، فلا يجوز مثلا تقديم المبتدأ النكرة نحو : ثوب جديد ؛ فلا يكون ثوب : مبتدأ ، وجديد: خبره ،لأن الكلام لم يتم . ونحو : هو زيد معروفا ، لا يجوز تقديم : معروفا ؛ لأن العامل فيه جملة .(الواسطي ، 2000) .

ومن المحال أيضاً كل ما يصاغ من الألفاظ العربية وأصواتها ، ولا يؤدي إلى معنى ، ويمكن أن يضاف إلى المحال باب فساد المعنى ، كشربت الحجر ، وطرقت المـــاء ، ومـــنه مسموع لا يقاس عليه نحو : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجـرَ ، وَلعـــلّ العـــرب قالوا مثل هاتين الجملتين لوضوح الفاعل من المفعول ، فرفعوا الاسم الأول فيهما حملاً على المحل .

ولـيس مـنه الجمـع بين الضدين لإفادة معنى ثالث : فالعرب تقول : ليس بحـامض ولا حلـو ، وفي قوله تعالى: " زَيْتُونةٍ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ " النور 24، انظر (الثعالبي ، 1996) ، وقال سيبويه : " لو قلت : إن يضرب يأتينا ، وأشباه هذا ، لم يكن كلاماً ". (سيبويه ، 1991، الكتاب ، 14/1).

وجاء في حاشية الصبان : "إذا عدم الابتداء عدم المبتدأ " (الصبان ، 1997، 276/1) ، ذلك أنّ البصريين يرون أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء ، والعامل ينبغي أن يكون موجودا قبل المعمول .

وذكر الواسطي أن من المحال أن يكون معنى الاسم كمعنى الفعل . (الواسطي شرح اللمع ، 296) ، ولعل العلة تكمن في أن لكليهما وظيفة مختلفة في التركيب ، فاختلف المعنى .

ومما يتصل بالمحال فساد المعنى ، الحكم بالفساد عند الواسطي قسمان : فاسد لفظاً ، وفاسد معنى ، ومن فساد المعنى أن تعطف شيئين لا يتفقان في الحال، فلا يجوز ، نحو : مات زيد والشمس .(الواسطي ، 2000) ، ويبدو أن الفاسد لفظاً ما كان لفظه دون معنى ،

وذكر السيوطي : أن الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها كالخبر ، وأجاز النحاة تقديمها عليه كما أجازوا تقديم الخبر ، ولكنْ لم يجز أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها إذا كان مجروراً نحو: مررت بزيد جالساً ، فتقدم (جالسا) على (بزيد) أو : تعرفت قيام هند مسـرعة ، فتقـدم (مسـرعة) على (هند) " (السيوطي، د ت ، الهمع 306/2-307) الأولى : لاحتمال أن يكون صاحب الحال المتكلم ، ولا يتناسب الجلوس مع المرور، والثانية : خشية الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

و منع النحاة وصف الضمائر ، ومنعوا عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور (الواسطي ، 2000) ، لأنه لا يكون إلا متصلاً نحو : مررت بك ، ولا يجوز العطف عليه بظاهر نحو : مررت بك وزيد ،وإنما تعيد الجار (وبزيد) . (شرح ابن عقيل ، 1974).

ولا يجوز الفصل الملبس خشية الالتباس نحو : مررت بهذا اليوم الرجل ، "ولا يجوز أن تقول : ضرب موسى عيسى ، وأنت تقصد أن (عيسى) الفـاعل" (شرح ابن عقيل ، 1974) .

ولا يجوز نحو : ضربت لزيد ، ولا يجوز العطف على اسم قبل تمام صلته فلا يجوز نحو : جاءني الذي أبوه وعمرو منطلق (الواسطي ، 2000) .

ومـن المحـال أيضاً عد الكلام المؤلف من أقوال عدد من المتكلمين قولاً ، أو جملة ، وإن صح المعنى ؛ لأنه قول ملفق .

ويـبدو أن علـة المحال تتوافق مع الواقعية التي اتصف بها المجتمع العرب ، فهـو مجـتمع بسيط ، لا يتجاوز حدود معطيات الزمان والمكان في ظواهر حياته الاجتماعية ، وتمثلت هذه الواقعية في مساندة علة المحال لقواعد اللغة ؛ لأنها إحدى ظواهر المجتمع .

2-13 علة التشبيه :

التشـبيه لغـة من شبه و" وشابهه أشبهه ماثله... وتشابها واشتبها أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا وشبهه إياه و به تشبيها مثله" (ابن منظور، اللسان مادة شبه) .

واصـطلاحاً : أن تقـابل قضية لغوية وقضية لغوية أخرى وتعطيها حكمها لقرينة المشـابهة ، وهـي تقـابل علـة الفرق .(حسان ،1982) . واسماها سيبويه علة المضـارعة ، (سـيبويه ، 1991) ووافقه ابن جني في التسمية ، (ابن جني ، د ت، الخصائص ، 131/1).

واهـتم المجـتمع العربي بالمشابهة والتشابه والتشبيه في الحياة اليومية ؛ فهو مجـتمع رعـوي شـاعت فيه تربية المواشي ، وأفاد من نتاجها ، ولعل من أهمها الحليب ، الذي ينزل من الضرع ؛ ضرع الناقة ، وضرع الشاة ، وقد سمي ضرعاً لأنه يتكون من جزأين متشابهين .

ومعـالم الصحراء تبدو متشابهة أحياناً ، ويلزم ساكنها أن يفرق بين معالمها، بمعرفة أوجه التشابه و الاختلاف .

ويزخـــر الشعر العربي بالصور والتشابيه والاستعارات التي تعبر عن العلاقة بيـــن العربي وبيئته ، فانعكست في شعر الشعراء صورة تمثل حياتهم . (عطوان ، 1993).

واهتم المجتمع بالرواية الشفوية ، والراوي قد رأى وسمع ما لم يره أو يسمعه -غالباً- الآخرون ، يريد أن يوصل المعاني إلى المجتمع وإحدى الطرق هي التشبيه والمشابهة ، يعقدها بين طرفين متشابهين ، مركزاً على جوانب الاتفاق بينهما .

ومعـــرفة مـــا تـــتوافق فيه الأشياء ، وما تتفارق فيه ، هي من مدركات العقل البشري الأولية .

ففكـــرة الربط بين الأشياء المتوافقة أو المتشابهة موجودة في المجتمع العربي، نجدها في باب التشبيه في علم البيان ، وتسمية الضرع ، والنحوي نقلها إلى الميدان اللغوي ؛ فالظاهرة اللغوية تأخذ حكم الظاهرة المشابهة لها ، والفعل المضارع سمي بالمضارع لمضارعته للاسم ،(سيبويه ، 1991).

يقـــول ابـــن جني :"وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع " (ابن جني ، د ت، الخصائص ، 113/1) ، ذلك أن بينها تشابه في بعض الصفات .

والأمـــثلة علـــى التشـــبيه في النحو كثيرة ، منها : أن "الرفع علم الفاعلية ، والفـــاعل واحـــد ليس إلا ، وأما المبتدأ وخبره ، خبر إن وأخواتها ، ولا التي لنفي الجـــنس واســـم كان وأخواتها ، واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه" (الزمخشري ، 1993) .

والمشبه بالمفعول به من المنصوبات ، منه ما نصب باسم الفاعل ، نحو قراءة ابـــن أبي عبلة قوله تعالى : (وَلاَ تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) البقرة 2/ 283؛ قرأها قلبَه بالنصب ، قال ابن هشام : " مشبه بالمفعول به كـــ: حسَنَ وجهَه ، أو بـــدل مـــن اسم إن " (ابن هشام ، 1998، المغني ، 538). والمنصوب بعد اسم التفضيل ، كقول العرب : لا عهـــد لي بالأم قـــفاً منه (ابن هشام ، 1998). ويرى الكسائي أن المستثنى في نحو : جاء القوم إلا زيداً ، منصوب لأنه مشبه بالمفعول ، ورأيـــه قريـــب من رأي البصريين ؛ لأن الفعل المتقدم هو عامل النصب فيه . (ابن

الأنباري ، 1998) ، ومن المشبه بالمفعول خبر كان . (ابن الأنباري 1998)، وذكر العكـــبري أن المنصـــوب في نحو : عشرون درهما نصب لِشبهه بالمفعول مثل : ضاربون رجلا . (العكبري ،1995).

وأسماء الصلات: الذي وما ومن ، وغيرها ، تشبه الحروف " لأنها لا تفيد إلا مع الكلمتين فصاعدا " (ابن الأنباري ، 1995،أسرار العربية ، ص 265) ، وهي لا يتضـــح معـــناها إلا إذا وصلت ، فإذا قلت : جاء الذي ، لم يفهم المعنى ، حتى تتم صـــلتها ، كأن تقول : جاء الذي ألقى الخطبة .(السامرائي ، 2003) وهي لا تعمل لأنهـــا تشبه الحرف الذي لا يعمل لافتقاره للمعنى .وأعمل الحجازيون " ما " لشبهها بلـــيس . (العكـــبري ، د ت)، وعليه جاء قوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا) يوسف12/ 31.

وذكـــر ابـــن هشـــام أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تفيد الثبوت كـــ (حَسَنَ وظَـــرِيف وطاهِـــر وضامِر) ، ويرفع معمولها " على الفاعلية أو الإبدال ، وينصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به "(ابن هشام ، 1990 ، شرح قطر الندى 279)

ويـــرى ابـــن جني أن علاقة التشابه متبادلة بين الفعل المضارع واسم الفاعل ، يقـــول: " ألا ترى أنهم شبهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه ، كنفوا هذا المعنى بينهما، وأيـــدوه بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه " (ابن جني ، د ت، الخصائص ، 1/ 170) فـــالفعل المضـــارع ضـــارع اســـم الفـــاعل ، فأخذ صفة من صفاته ، وهي الإعـــراب، نقـــول : يكتبُ زيدٌ ، ولم يكتبْ ، ولن تكتبَ ، كما نقول : زيدٌ كاتبٌ ، ورأيت كاتباً، وزيدٌ كاتبٌ الرسالة ، ورأيت كاتب الرسالة . فالفعل المضارع معرب لأنـــه أشـــبه اســـم الفاعل , أو ضارعه فضلاً عن عوامل غيرها .(ابن الانباري ، 1999). وتـــأكد هذا الشبه , وتم تأييده بأن أعمل اسم الفاعل عمل الفعل ، فقالوا : زيد قائم أخوه.

كمـــا أعملت الصفة المشبهة باسم الفاعل عمل الفعل ، وهي في الأصل مشبهة باســـم الفـــاعل ، وليست اسم الفاعل ، فقالوا :هذا رجل كريم فعلُه .وذكر ابن هشام جوانب مخالفتها لاسم الفاعل ، وجوانب التقائهما.(ابن هشام ، 1990).

ويلاحظ في علة التشبيه أن الشبه يقوم على شبه لفظي ؛ ومنه منع نحو "أحمر وأحمـد "من الصرف لشبهها بلفظ الفعل . أو شبه معنوي : ومنه " أن يتضمن الاسم معـنى مـن معاني الحروف ، ومثاله بناء المنادي المفرد لأنه أشبه الحرف لوقوعه موقع المضمر ".(ابن جني ، د ت، الخصائص 171/1).

وبهذا نجد أن علة التشبيه انبثقت من أعراف المجتمع العربي الذي تعامل معها ليمـيز بيـن معالم بيئته المتماثلة ، فصور منها مشاهد متنوعة ، تشهد بها الصور الشعرية في الأشعار ، وتعامل معها النحاة في تعليل الأحكام والقواعد .

2-14 علة التدرج :

الـتدرُّج لغـة من درج و" درجه إلى كذا واستدرجه بمعنى أي أدناه منه على الـتدريج فـتدرج هو وفي التنزيل العزيز سنستدرجهم من حيث لا يعلمون قال بعضهم معناه سنأخذهم قليلا قليلا ولا نباغتهم " (ابن منظور ، اللسان ، مادة درج).

يقـال تـدرّج الشيء أي :" تقدم شيئاً فشيئاً ، واستدرج الشيء إلى الشيء أدناه منه على التدريج ".(الوسيط ، مادة درج) .

وعلـة التدريج اصطلاحاً :" أن يشبه شيء شيئاً من موضوع ، فيمضي حكمه على حكم الأول ، ثمّ يرقى منه إلى غيره " .(ابن جني ، د ت).وذكر ابن منظور : " وحكـى بعضهم دامت السماء تديم ديما و دومت و ديمت وقال ابن جني هو من الـواو لاجتماع العرب طرا على الدوام وهو أدوم من كذا وقال أيضا من التدريج في اللغة ، وقولهم : ديمة و ديم ، واستمرار القلب في العين إلى الكسرة قبلها ، ثم تجـاوزوا ذلـك لما كثر ، وشاع إلى أن قالـوا : دومت السماء، و ديمت ، فأما دومـت فعلى القياس ، وأما ديمت فلاستمرار القلب في ديمة وديم " . (ابن منظور ، اللسان ، مادة دوم).

وعلة التدريج فرع على علة التشبيه ، أو المضارعة ، التي غدت ظاهرة اهتم بهـا أبـناء المجتمع العربي من الناحيتين المادية ، والممثلة في تسمية ضرع الناقة وضـرع الشـاه ، والمعنوية الممثلة في علم المعاني الذي يعدّ باب التشبيه من أهمّ أبوابـه ؛ يـنهل مـنها المبدعون ، وأبناء اللغة في الشعر والنثر والرواية الشفوية، وغيرها.

وتقــوم علـــة التدرج على تطوير المشابهة ؛ بعدّ المشبه أصلاً ، فالعلاقة بين المشـــبه والمشـــبه به ، أن وجه الشبه في المشبه به أظهر وأبين ، وفي مرحلة تالية يعـــد وجـــه الشبه في المشبه أصلاً فيه ، فيصلح لأن يكون مشبها به ، لتقوم علاقة مشابهة جديدة ، وأمثلتها كثيرة في أبواب النحو العربي ، منها : ويذكر ابن جني أن "أو" أخـــذ معنى الواو بالتدريج ؛ فلو قيل : جالس الحسن أو ابن سيرين ، فجالسهما جمـــيعاً ما كان مخالفاً أو اشبهت الواو من جهة المعنى ، وكأنه قال : جالس مَنْ هو مثل الحسن أو ابن سيرين من الناس ، وعلى هذا جاء معنى قوله تعالى : " وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا " (الإنسان/24) .

وأجـــازوا قـــول القائل : بأيهم تمر أمر ، أي إعمال الشرط فيما قبله لأنهم لم يجدوا متعلقاً يتعلق به حرف الجر ، وبعد قبول هذه الحالة تدرجوا إلى قبول إضافة (مَنْ) في نحو : غلام من تضرب أضربه .(ابن حني ، د ت) ، وقالوا أجلس حيث تجلس بإضافة الجملة الفعلية إلى الظرف ، ثم اطردت في نحو : أجلس حيث تجلس. (ابن جني ، د ت)

ومن التـــدريج في اللغة أنّ (إنّ) تشبه الفعـــل في المعنى ، ففي قولـــنا : إن زيـــداً قـــادمٌ ؛(إنّ)في المـــعنى تقـــوم مـــقام فعـــل تـــقـــديره يفـــيد التأكـــيد على قـــدوم زيـــد ، ثـــم تطـــورت هـــذه العلاقة من عـــلاقـــة مشابـــهة في المعنى بيـــن إنّ والفعـــل إلى لزوم وجود فاعل ومفعول به لـــ(إنّ) فقيل : إن الاسم (زيد) والخبر (قادم) سدا مسدّ الفاعل والمفعول .

و تطـــورت علـــة المشابهة بين الفعل واسم الفاعل حتى أخذ اسم الفاعل فعلا كالفعل لعلة التدريج ، نحو : أنا ضارب زيدا ، فزيدا : مفعول لاسم الفاعل ضارب. و نحـــو : زيـــد محمـــول مـــتاعه ، يعمل اسم المفعول (محمول) عمل فعله المبني للمفعول لمشابهته لاسم الفاعل ، فأخذ نائب فاعل هو : متاع .

ويـــبدو أن مفهـــوم التدريج دخل الفكر العربي من البيئة حيث : الشمس ، ثم القمـــر ، ثم النجوم ، ويتدرج الإنسان في تطوره ، ويتدرج الزرع في نموه ، وهي ظاهرة في مختلف نواحي الحياة يدركها العقل البشري بداهة .

ولعل التدرج في المشابهة باب واسع دخله العرب لفهم بيئتهم, فالمشبه به هو المعروف لفهم الشبه ، فقالوا مثلاً : الفرس كالنعامة في السرعة، ثم تدرجوا فحذفوا فقــالوا : الفرس نعــامة ، وقد يقول قائل منهم ركبت نعامتي للحرب، يقصد فرسه المتميزة في السرعة ، فلا يعقل أن يركب نعامة حقيقية للحرب .

2-15 علة الإشعار :

جاء في التهذيب في اللغة " قال الأصمعي : الإشعار الإعلام , والشعار العلامة قــال ولا أرى مشــاعر الحج إلا من هذه لأنها علامات له " . (الأزهري ، د ت ، تهذيب اللغة 417/1) . وذكر ابن فارس : " وشعرت بالشيء إذا علمته ففطنت له . (ابن فارس ، 1970 ، معجم مقاييس اللغة 194/3)

وقــد شــاعت فــي المجتمع العربي علامات إشعارٍ مادية ، تمثلت في مناسك الحج، والأماكن المقدسة التي يزورها الحجاج .

واتخــذ المجتمع علامات تدل على الأفراح والأتراح ، و تدق الطبول إشعاراً بالحرب, وترفع رايات مميَّزة للجماعات المقاتلة .

والإشــعار في اللغة هو وجود علامة منطوقة , أو مكتوبة في اللفظة تشير إلى أصل محذوف لطارئ في السياق ، ويمكن التمثيل عليها بالحالات الآتية : الأصل في الأسماء الإعراب ، والأصل في الأفعال البناء ، وتنبيها على الحال أعربت (أي) دون الأسماء ، وبني المضارع عند اتصاله بنون النسوة ونون التوكيد .

وصــححوا الواو في قود ، واستحوذ،وأعربوا اثني عشر.(العكبــري ، د ت). ولعــل علة الإشعار بهذا الحد تعزز علة الإعراب ذات المنطلق الاجتماعي ؛ الذي يحــرص علــى الإبانة والوضوح في الكلام عن طريق اللغة في ذاتها وبذاتها دون حاجة إلى حركات بدنية من المتكلم أو تأكيدات وتوضيحات تبين قصده .

وتشــعر اللغة الأطراف المشاركين في الحدث الكلامي بالمحذوف بوسائل لغويــة أيضــاً ؛ فالمتكلم يقول "مثلاً ": أدعُ , وأرمِ , واخشَ ربك , فيحذف لام الكلمــة المعــتل لجزم الفعل , ويشير إلى الحرف المحذوف بحركة من جنسه ؛ فالضمة تشعر بالواو , والكسرة بالياء , والفتحة بالألف.

والكاتــب يكتب دعا ورمى ، بألفين مختلفتين – على الرغم من التشابه في نطقهمــا – ؛ يكتب الأولى بالألف المطلقة ، والثانية بالألف المكسورة ؛ للإشعار بأن أصل الألف الأولى الواو ، وأصل الألف الثانية الياء .

وفي الإمالة إشعارٌ بالأصل ، ففي إمالة نحو قولة تعالى:(وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى) الضحى 93/1-2 ؛ إشعار بأن أصل الممال ياءٌ ، قال ابن مجاهد : " الكسائي يكسر رؤوس آيها ، وكذلك حمزة ، فيما عدا سجى " (ابن مجاهد ، د ت السبعة في القراءات ، 69) .

وفــي بناء بعض الألفاظ إشعار بنقلها عن أصلها ، ومثالها بناءُ الأعداد من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) على فتح الجزئين (سيبويه ، 1991) فأصلها تسعٌ وعشرٌ بالعطف . (ابن الأنباري ، 1991)

كما تبنى الألفاظ المركبة نحو : بعلبك ، وحضر موت ، وتأبط شراً .

ويــؤدَى لفــظ (سيبويهٍ) بتنوين كسر عند التنكير ، وبترك التنوين عند قصد الــتعريف ؛ أي أن لفظ (سيبويهِ) لا ينون عندما يكون المقصود به صاحب الكتاب ، حمــلا للألفــاظ المنتهية بـــ (ويه) على أسماء الأفعال ، لأن (ويه) منها ، وانحطت درجةً عن نحو : إسماعيل . (سيبويه ، 1991).

فالــنحويون بهذا متأثرون بالمجتمع الذي يشعر أفراده بعضهم بعضاً بأحوالهم بعلامــات ماديــة ؛ مسموعة كالطبول والموسيقى ، أو مرئية كالرايات والإشارات المادية ، وغيرها .

الفصل الثالث :

علل المعنى :

المعنى في اللغة من عَنَيَ ، و " روى الأزهري عن أحمد بن يحيى : " المعنى والتفسير والتأويل واحد " (ابن منظور،1991 ، اللسان ، مادة عنى). والمعنوي عند الجرجاني هو : "الذي لا يكون للسان فيه حظ ".(الجرجاني، 1998، التعريفات ،154) .

وقد اهتم العرب بالمعنى فأظهروا ما يريدون من المعاني بألفاظ مناسبة ؛ تدل على المعنى مباشرة نحو : شرب زيد ، وزيد قائم ، أو بعلامة تدل على المعاني ، وفقا لعلوم البلاغة التي وضحت أساليبهم اللغوية في إبانة مقاصدهم نحو: أقبل زيد كالليث في الشجاعة ، وسار المجد في ركابه ، وقع في حيصَ بيصَ ؛أي في حيرة .

وتأتي معرفة المعاني البلاغية بالاتفاق العرفي بين أبناء المجتمع ، وتسير بين أفراد المجتمع ، منها : أن المَعْنيّ : " جمل كان أهل الجاهلية ... ينزعون سنامه لئلا يركب ولا ينتفع بظهره ، قال الليث : كان أهل الجاهلية إذا بلغت إبل الرجل مائة عمدوا إلى البعيرِ الذي أمأت به إبله ، فأغلقوا ظهره ، لئلا يركب ، ولا ينتفع بظهره ، ليعرف أن صاحبها مميءٌ ... " (ابن منظور ، لسان العرب ، مادة عنى) .

ويبدو أن المائة من الإبل التي أُظهر معناها ، لها قيمة اجتماعية ، واقتصادية ؛ فالمائة من الإبل دية المقتول عمداً في أعراف العرب ، والإشارة المادية إلى هذا المعنى مقصودة ، فالرجل الذي بلغت إبله المائة مهاب الجانب ؛ لأنه يملك الدية .

ويبدو أن فكرة المعنى كانت ظاهرة في مختلف جوانب المجتمع العربي ، فبناء بيوت الشعر ، أو الخيم على خط واحد إشارة إلى المساواة ، ولا يتأخر عنها إلا الأقل قيمة اجتماعية ، والبيت الأيمن هو البيت الكبير ، وهو المقصود من قبل الزائرين دون سائر البيوت ، والوسم على الإبل به تعرف الملكية .

وفي الإسلام معان كثيرة ، أهمها رفع الأذان في أوقات الصلاة ، وقد يرفع –الأذان– في غيرها لمعانٍ معروفة ، وترفع راية الحرب عند الحرب ، و قد رفعت

المصاحف على الأسنةّ في لقاء جيش علي وجيش معاويةّ ، فعرف المعنى بأنه دعوة للمصالحة السلمية .

وفي الفكر النقدي ظهرت قضية اللفظ والمعنى ، فالجاحظ يرى أن المعاني مطروحة للجميع ، وأن التفاضل بين الناس ، أو المبدعين ، يكون في اختيار الألفاظ المناسبة لتأدية المعاني .ويرى أنصار المعنى أن المعنى أهم ، فلابد من صحته ، ومناسبته ، وجدته ونضوجه .

ويرى عبد القاهر الجرجاني أنّ إعجاز القرآن يكمن في نظمه ، فجعل أهمية لكل من اللفظ والمعنى في النص ,

والنحوي إذ يتأثر بالمعاني التي تتضمنها المسائل اللغوية ، إنما يصدر في هذا التأثر من بيئته الاجتماعية التي دربته على استنتاج المعاني وتقليدها ، ضمن منظومة العادات والتقاليد التي لا يستطيع الفرد الخروج عليها.

كما يتأثر النحويّ بعقيدته الإسلامية التي اهتمت بإظهار المعاني لنشر الدعوة ، وأقرت الأعراف الإيجابية كالنخوة والكرامة ، ومنعت الأعراف السلبية كالجمل المعني ؛ لأنّ فيه إساءة إلى الحيوان .

والعلل التي أرى أنها ترتبط بفكرة المعنى في المجتمع هي : علّة الحمل على المعنى ، أو التأويل ، علّة الحمل على الظاهر ، وعلّة النقيض ، علّة الاستحسان، وعلّة الاستقباح ، وعلّة التوهم ، وعلّة أمن اللبس ، وعلّة دلالة الحال ، وعلّة التضمن ، علّة التوكيد ، وعلّة التجريد ، وعلّة الاشتقاق ، وعلة العرف، علّة الأهم، علّة القوة ، علّة الضعف والافتقار ، علّة حجة الخصم .

3-1 علة الحمل على المعنى :

اهتم النحويون بالمعنى الذي تدل عليه اللفظة في السياق ، فحملوا عليها مخالفين بذلك ما يدل عليه ظاهر ، فالذي قال : جاءته كتابي ، علل تأنيث الفعل مع المذكر (كتابي) بأن المذكر كتاب معناه : صحيفة، والصحيفة مؤنثه ، لهذا عامل المذكر معاملة المؤنث لعلة الحمل على المعنى .

وعقد ابن جني في كتاب "الخصائص" فصلاً بعنوان " فصل في الحمل على المعنى" ذكر أنه " قد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام منثوراً و منظوماً ؛ كتأنيث

المذكر وتذكير المؤنث نحو : جاءته كتابي ، وتصور معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلاً كان ذلك أو فرعاً " (ابن جني ، الخصائص ، 281/2) ، وألحق ابن جني به التضمين بين الأفعال و الحروف ، ما جعلت اللغة (ما) للعاقل و(مَنْ) لغير العاقل لكن أي للنكرة والمعرفة ، ومن للمعرفة فقط (ابن هشام ، 1998).

وحمل النحويون بعض المسائل على علة المعنى ، منها : يميز في أبواب النحو بين الأنواع المتداخلة لعلة المعنى :والإضافة في قسمين : إضافة بمعنى (اللام) ، نحو: هذا كتاب زيد ؛ أي : لزيد ، وإضافة بمعنى (من) , نحو : هذا خاتم ذهب ؛ أي : من ذهب ، وقد اتجه المعنى في الإضافة لتوضيح الملكية و النوعية ، وهما متصلتان بأعراف المجتمع ، إذ إنّ أبناء المجتمع بعامة يهتمون بما يمتلون ، نوعاً وكماً .

والفاعل في النحو قام بالفعل حقيقة ، نحو : ضرب زيد عدوه ، أو اتصف به نحو: برد الماء ، والعلة في هذا التقسيم هي للمعنى ، وفي أعراف المجتمع قد يُفرق بين مَنْ يقوم بالفعل ، ومن يتصف به لعلة المعنى ، فالقاتل قام بالقتل ، وبعد أن يلاقي جزاءه يبقى بين أبناء المجتمع قاتلاً بالصفة التي اكتسبها .

والتمييز قسمان: ذات ، نحو : له دونم أرضا ، ونسبة ، نحو : طاب زيد نفسا .(شرح ابن عقيل ،1974)

وقال العكبري : "ومن العرب من يعمل (لا) عمل (ما) لاشتراكهما في المعنى ومنه قول الشاعر :

مَنْ صدّ عَنْ نيرانِها فأنا ابنُ قيس لا براحُ

أي : لا بي براح ، كقولك : مالي " (العكبري ، اللباب، 178/1). فالاشتراك في المعنى جعل العرب يعملون إعمال (لا) و (ما) .

و جميع الموصولات ، والأسماء التي يستفهم بها ، والتي يجازى بها مبنية إلا (أياً) و حدَها ، وإنما أُعربت دون أخواتها ؛ لأنها تكون لما يعقل ولما لا يعقل ، ومَنْ لما يعقل " (الواسطي ، 2000، شرح اللمع ، 234) ، فإعراب (أي) بحسب رأي الواسطي جاء لدلالتها على ما يعقل نحو : سلم على أيهم تلقاه ، وما لا يعقل

نحو: سجل أي حصان يدخل الميدان ، ومَنْ لما يعقل نحو : إرضاع أي طفل من أمه يكسبه المناعة ، ولو التزمت دلالة واحدة لما ميزت بالإعراب عن سائر الحروف .

ويبدو أن إعراب (أيّ) دون سائر أخواتها جاء لمعناها الذي استوعب المتناقضين أيضا ؛ و ما يعقل وما لا يعقل ، وهما يحددان وفقا لأعراف المجتمع .

ويبنى الفعل المضارع على الفتح مع النون الخفيفة نحو : هل تقومَنْ ، والثقيلة نحو : هل تقومَنّ ، لأن النون قد أحدثت فيه معنىً كبعض الفعل ، وحصل آخر الفعل حشو ، والحشو لا يستحق إعرابا " (الواسطي ، 2000، شرح اللمع ، 239) ؛ فالمعنى الإضافي الذي يكتسبه الفعل المضارع عند التصاق نون التوكيد به يجعله مميزاً ، فمعنى التوكيد تمازج مع دلالة الفعل فإذا قلت : زيدٌ يقومنّ بالواجب، كأنك تقول : زيد يقوم يقوم بالواجب ، أو زيد يقوم مؤكداً بالواجب ، والياء حشو ؛ لذا بُني ، والمعنى الذي يكتسبه الفعل المضارع عندما تتصل به سائر اللواصق نحو : يكتبوا ، و يكتبون ، ويسمعا ، ويسمعان ؛ يمكن أن يستقل عنها باسم مفرد ، هو فاعل لها ، فهذه اللواصق أخذت معنى اسمياً.

ومنع العرب الابتداء بالنكرة ، نحو : (دَينٌ عليك) لقلة الفائدة ، لأن السامع ينتظر تتمة الكلام ، فالنكرة تطلب وصفاً لها قبل تتمة الجملة فتقول في المثال السابق : دينٌ كثيرٌ عليك . وأعراف المجتمع العربي تتطلب من المتكلم أن يكون حديثه ذا فائدة ، فهم أهل المعاني والبيان ، والبدء بالنكرة غير الموصوفة فيه ضرب من الفساد في المعنى ، أدى إلى منعه في الكلام المفيد .(الواسطي ،2000).

واختلف البصريون والكوفيون في الكمية الجائز استثناؤها من المستثنى منه، وهو معنى ، فالبصريون يرون أن الاستثناء يكون بإخراج القليل من الكثير، وأجاز الكوفيون دون النصف ، فمن قال : عندي عشرة إلا ستةً ؛ فقد أقر بأربعة وهو مذهب الفقهاء .(الزبيدي ، 1973، إئتلاف النصرة ،162).

ويرى البصريون أن رفيقاً في نحو قوله تعالى: (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا) النساء 69/4 ، نصبت على الحال ، ويرى الكوفيون أنها نصبت على التمييز لأنها بمعنى من الدالة على التفسير " (الزبيدي ، 1973، كتاب إئتلاف النصرة،9) .

وقد يؤثر الحمل على المعنى في العقائد ، ويتضح ذلك في قوله تعالى:(يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)المائدة 5/ 6 ؛ إذ إنّ في كلمة (أرجلكم) ثلاث قراءات ، القراءة الأولى بالنــصب عطفا على وجوهكم ، وتوجب غسل الرجلين ، وعليه جمهور الفقهاء ، وفيه فصل بقوله تعالى : "فامسحوا برؤوسكم " ، أو حملاً على موضع برؤوسكم ، وفيه وجوب المسح ، و القراءة الثانية الجرّ ؛ للعطف أو حمــلاً على الجوار ، ومعنى العطف يوجب المسح ، والجوار يؤدي إلى الغسل ، والثالثــة قراءة الرفــع "وأرجلُكم " : مبتدأ خبره محذوف ، وفي الخبر تأويل المسح ، تأويل الغسل ، " ومن قال بالغسل احتج بقوله تعالى : (إلى الكعبين) فلو كان مسحاً لما حدد ". (أبو حيان ، 1990، البحر المحيط ،438/3) .

ويبدو أن اللفظ والمعنى ثنائية ، ويتعامل معها الإنسان كالثنائيات الأخرى : الجسد والروح ، والموت والحياة ، والليل والنهار ، وغيرها ، فما دل عليه الأول يذكر بالثاني ، فيحمل أحدهما على الآخر ، ولكن الأولى عند العرب هو المعنى .

2-3 علة الحمل على الظاهر :

الظاهر لغةً : " خلاف الباطن؛ظهر يظهر ظهورا ، فهو ظاهر وظهير" (ابن منظور ، اللسان ، مادة ظهر) ، وفي الاصطلاح : "هو اسم لكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الكلام ، كقوله تعالى: " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ " (البقرة 275) (الجرجاني ، 1998، التعريفات ، 102) .

وعقد ابن جني باباً بعنوان الحمل على الظاهر ، يقول منه : "فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه " (ابن جني ، الخصائص ، 2\221) ، ويقول: " لا أعرف ، بما ذكرته ، قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ما لم يمنع مانع " (ابن جني ، الخصائص ، 1\224).

فالعرب يميلون إلى تأمل الظاهر ، والحمل عليه ، لقناعتهم بأن هذا هو الأصل ، ما لم يمنع مانع ، فالله تعالى هو الظاهر ، في مخلوقاته المنتشرة ، وآياته

الظاهرة ، وعكس الظاهر الباطن ، والباطن لا يعلم تأويله إلا الله تعالى ، والذين آتاهم الله العلم .

والظاهرية اتجاه فكري إسلامي يجعل استنباط المعاني ، والأحكام من ظاهر النص ، وعرف من أتباع الظاهرية كل من : ابن قيم الجوزية ، وابن تيمية وابن مضاء ، وقد وافقوا مذهب الكوفة النحوي في كثير من مسائل اللغة ، يقول الحموز: " ... يطالعنا أئمتهم بالدعوة إلى حمل النص على الظاهر وهجر التكلف، والتمحل اللذين يبعدان النص عما يجب أن يكون عليه " . (انظر : الحموز ، 1986، المذهب السلفي ، 45 ، وانظر 54).

واهتمّ هذا الاتجاه بصفات الخـالق نحو قـول الله تعـالى : (اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) الأعراف 54/7 ، ومن أشهر الظاهرية : قال الطبري : " في قوله : (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) الفتح 10/48، وجهان من التأويل : أحدهما : يد الله فوق أيديهم عند البيعة ، لأنهم كانوا يبايعون الله ببيعتهم نبيه صلى الله عليه سلم ، والآخرة : قوة الله فوق قوتهم في نصرة رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنهم إنما بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على نصرته على العدو ".(تفسير الطبري ، 338/11) .

وقال القرطبي : " قيل يده في الثواب فوق أيديهم في الوفاء " فهم يثبتون له جلّ شأنه هذه الصفات وهي الاستواء ، واليد على الظاهر ، ولكن الكيفية غير معلومة " . (تفسير القرطبي 16\228).

وفكرة الحمل على الظاهر متأصلة في عقيدة العربي ؛ فالعرب يقولون : لنا الظاهر و الباطن لا يعلمه إلا الله ، لذا أقاموا أحكامهم على الظاهر في الغالب، ما لم ينكشف بعض ما يخالف هذا الظاهر ، ويرى الزبيدي أن " التمسك بالظاهر أمكن و أولى " . (الزبيدي ، 1987، كتاب إئتلاف النصرة،85)

وأفاد النحويون في باب العلة النحوية من فكرة الحمل على الظاهر في ظواهر لغوية متعددة منها : حمل سيبويه عين (سيد) بأنها ياء لأنها في التحقير سُيَيِّد ، وقد وُجدتْ في سيد (يا) ، وهذا هو الظاهر " (ابن جني ، الخصائص 2\252)

وفي باب النداء إذا وصفت المنادى المفرد بوصف مفرد نحو:يا زيد الطويل، كان لك فيه وجهان : الرفع على اللفظ ، أو النصب على المحل . (الواسطي ، 2000).

وفي باب الإمالة أنهم أمالوا "متى" حملاً على تصرف الأسماء ؛ لأنهم لا يميلون الأسماء المبهمة ، ولا الحروف كـــ(ما) ". (الواسطي ، شرح اللمع ،283)، فالظاهر هنا هو أن (متى) أُميلت ، وقها أن لا تمال .

يرى ابن الأنباري أن (كلا) و (كلتا) فيهما إفراد لفظي ، وتثنية معنوية ؛ لأن الضمير تارة يرد إليهما مفرداً حــملاً على اللفظ ، نحو قوله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)" الكهف 18 \33 . والإفراد يفهم من التاء في آتت . وتارة مثنى حملاً على المعنى ؛ نحو قول الفرزدق :

كلاهما حين جد الجري بينهما وقد أقلعا وكلا أنفيهما راب

و حمل على اللفظ في الكتابة ؛ ومنها أن الكوفيين يرون : كتابة نون التوكيد الخفيفة بالنون اتباعاً للفظ ، فالخط على صورة اللفظ ، ويرى البصريون أنها بالألف في قوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ)العلق15 \ 96؛ لأن الوقف عليها بالألف .(ابن الأنباري ، 1999، أسرار العربية ، 283)

والحمل على الظاهر يؤثر في المعنى ، و الخلاف فيه يؤدي إلى تفاقم الخلاف ففي قوله تعالى : (لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ) البينة 1/98 ، يرى الكوفيون أن كلمة (المشركين) معطوفة على كلمة (الذين) ، وجره للجوار ، ويرى البصريون أنه معطوف على (أهل) . وهذا التوجيه يدل على أن الكوفيين يجعلون المشركين والكفار في صف واحد ، بينما يجعل البصريون المشركين مع أهل الكتاب ، والكتابيون أعلى عقائديا من الكفار .

وذكر ابن الأنباري أحوالاً جرى فيها العطف على الظاهر ، وهو مخالف للمعنى نحو قول الشاعر :

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً وزجّجن الحواجبَ والعُيونا

" فعطف (العيون) على (الحواجب) وهي لا تزجج وإنما تكحل " . (ابن الأنباري ، الإنصاف ، 180/2) .

ويبدو أن الظاهر و الأصل في المستوى ذاته من حيث الدلالة ، فقد أوردهما ابن هشام معاً ، وبينها أو التي تفيد التخيير ، قال ".. على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر .." (ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ، 564) .

وإذا كان الأمر كذلك فعلة الحقيقة أيضاً في هذا المستوى ؛ ولكن الفرق بيّن، فالظاهر أصل وحقيقة بارزة للعيان ، والأصل تنتقل صفاتـــه لغيره من الفروع ، والحقيقة أعم و أشمل فقد تكون ظاهرة أو باطنة ، ولكن أحداً لا ينكرها.

3-3 علة النقيض :

النقض لغة من نقض و النقض :" إفساد ما أبرمت من عقد أو بناء ، وفي الصحاح : النقض نقض البناء ، والحبل والعهد غيره ، والنقض ضد الإبرام ، ... و النقض : اسم البناء المنقوض إذا هدم ...و النقيضة في الشعر : ما ينقض ... و النقيضة الاسم يجمع على النقائض ولذلك قالوا : نقائض جرير والفرزدق ، و نقيضك الذي يخالفك " (ابن منظور ، اللسان ، مادة نقض) ، فالنقض وصف للعمل الذي يفسد الأشياء ، والنقيض هو من يقوم بالنقض ، وقد يكون نقيضا واحدا أو أكثر .

والنقائض عُرف عربي في الشعر ، وهي قصائد ينظمها شاعران أو أكثر ينقض فيها أحدهما ما ادعاه الآخر ، يقول شوقي ضيف : " تحولت النقائض من غاية الهجاء الخالص إلى غاية جديدة هي سد حاجة الجماعة الحديثة في البصرة إلى ضروب من الملاهي " . (شوقي ضيف ، 1972، العصر الإسلامي ، 242)

وقد عرف العرب النقض بمعنى الحل و الهدم والإفساد ، قـــال الله تعالى : (وَلاَ تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمْ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ) . النحل 92/16 قال القرطبي :" النقض والنكث واحد ، والاسم النكث والنقض ، والجمع الأنكاث فشبهت هذه الآية الذي يحلف ، ويعاهد ، ويبرم عهده ، ثم ينقضه بالمرأة تغزل غزلها، وتفتله محكما، ثم تحله . ويروى أن امرأة حمقاء كانت بمكة ، تسمى ريطة بنت عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة كانت تفعل ذلك ، فبها وقع التشبيه "(تفسير القرطبي ، 153/10).

والنقض عند العرب يكون للعهد ؛ ذلك أنهم يتصورون أن العهد عند عقده كأنما أبرم كالغزل ، ثم نسج على هيئة متفق عليها من الطرفيين ، فإذا أخل أحدهما بالعهد أو العقد فكأنما هو ينقضه ، أي يهدمه .

والنقض في القضاء حكم يصدره القاضي يقوم على هدم أركان القضية ، عند كشف ما يفسد الدعوى . (الوسيط ، 1989)

وفي الفكر النحوي علة النقيض هي علاقة بين المتضادين كما لو كانا متشابهين ، وقد ذكر العكبري أن النحويين " لا يعنون أن حكم الشيئين واحد لعلة تضادهما ، بل بين الضدين معنى يشتركان فيه " (العكبري ، اللباب ، ص314) ، ولعل هذه الدلالة جاءت بتأثير من أعراف المجتمع ، فالناس يتذكرون الضد بضده كما يتذكرون المتماثلين ، أو المتشابهين ، فالليل يذكر بالنهار ، والشر يذكر بالخير، والصديق يذكر بصديقه .

ومن الأمثلة على النقيض في النحو : يرى النحويون أن بناء الفعل للمفعول نحو : أُكرم زيدٌ ، هو نقيض تعدية الفعل بالهمزة ، أو نحو : أكرمت زيداً ، و جئت من السوق (ابن الانباري ، 1999) .

و يعللون نصب النكرة بـــ (لا) نحو : لا رجلَ في الدار ؛ حملاً على نقيضتها (إنْ) ، نحو :إن تمضِ أمضِ : و (لا) في الجملة الأولى أفادت النفي ، و (إن) في الجملة الثانية أفادت التأكيد في أسلوب الشرط ؛ فهما متناقضتان في المعنى . (ابن جني ، الخصائص 2\254) .

والنظير في اللفظ قد يؤدي إلى النقيض في العمل ، فقد منع اسم التفضيل مِنْ "أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب "(السيوطي ، 1998،الاقتراح ، 66) ، ولكنه يرفع الظاهر في نحو : ما رأيت احداً أحسن في عينيه الكحل منه في عينه . (انظر: سيبويه ،1991)

و ذكر ابن الشجري (ت 542) أن الاستفهام يتصدر الجملة لئلا يتناقض المعنى؛ " فنحو : جلس زيد أين ؟ وخرج محمد متى ؟ يكون أول الجملة خبر ، ثم نقضٌ للخبر بالاستفهام ، لذا وجب أن يتصدر الاستفهام الكلام نحو : متى خرج محمد ؟ ، و أين جلس زيد ؟ " (ابن الشجري ، الأمالي ، 1\236) .

وشرط التعريف لعطف البيان نحو قول الله تعالى : (يوقد من شجرة مباركة زيتونة) النور 24 (ابن عقيل ،1974) ، والنعت إذا كان منعوته معرفا بأل ، نحو: مررت بزيد الكريمِ ، والتنكير للحال نحو : كرّ زيد أسدا ، فإذا جاءت نكرة أولت بمعرف ، فنحو : ادرس وحدك ، تأويلها : ادرس منفردا ، (ابن عقيل 248/2) و التمييز نحو : كفى بزيد رجلا . (ابن عقيل ، 1974)

واشتراط الإبهام في بعض الألفاظ؛ كظروف المكان ، والاختصاص في بعضها فنحو : دخلت الدارَ أو المسجدَ ؛ لا تكون الدار، أو المسجد من الظروف للتعريف .

اشتراط المفرد في بعض المعمولات ،والجملة في بعض كإفراد الفعل ، نحو: جاء القوم ، وخبر القول المحكي ، نحو : قلت : لا إله إلا الله .

اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع ، والاسمية في بعض ؛ من الأول جملة خبر أفعال المقاربة ، نحو : كاد أن يقع ، ومن الثاني الجملة بعد إذا الفجائية نحو : مشيت فإذا الأسد .

وغيرها من الشروط التي ذكرها ابن هشام ؛ أقامها النحويون على التناقض ذكرت ما يهم البحث منها . (: ابن هشام ، 1998).

لقد عرف العرب النقض في الأعراف بصورة سلبية ، تمثلت في نقض العهد ونقض الغزل ، ومن أعرافهم النقائض ، و النقيض هو : الناقض لما يبني نقيضه ؛ ولا بد من أن اختلافهما مبني على اتفاقهما في الهدف . وقد أفاد النحويون من هذه الفكرة بصورة إيجابية ؛ فقد أقاموا علاقة بين المتضادين ، فجعلوا (مثلاً) لا النافية للجنس تعمل عمل نقيضتها (إنّ) المؤكدة للمعنى .

4-3 علة الاستحسان :

الحسن لغة " ضد القبح ونقيضه ... و يستحسن الشيء أي : يعده حسنا " (ابن منظور ، اللسان ، مادة حسن) . واصطلاحاً هو " اسم لدليل من الأدلة الأربعة، يعارض القياس الجلي ، ويعمل به إذا كان أقوى منه ... وترك القياس ، والأخذ بما هو أرفق ".' (الجرجاني ، 1998، التعريفات ، 17).

ولعل حكم الجرجاني على استحسان العرب بأنه أقوى من القياس هو تسويغ لعدول العرب عن القياس ، فعدولهم عنه في نحو : استحوذ ، هو اختيار مخالف للقياس ، ولكنه أخذ طريقه إلى القبول ؛ لأنهم هم أهل اللغة ، ولهم حرية التصرف بها ، فما خالف سجيتهم تركوه ، وأخذوا بما يستسيغونه ، وما استساغوا أخذوا به .

ويرى ابن جني أن علة الاستحسان علة ضعيفة ، وفيها ضرب من الاتساع و التصرف ، وفيها قد يترك المتكلم اللفظ الخفيف ويتجه إلى الثقيل ، فقد نطقوا الفتوى من فتي : بدلاً من الفتيا ، وصبية من صبو بدلاً من صبوة . (ابن جني ، د ت) ، ويتضح من قول ابن جني أن حقهما أن تكونا بما يوافق لام الثلاثي ، أي فتيا و صبوة ، لكن استحسان العرب كان في اختيار الفتوى و الصبية .

وذكر ابن جني أمثلة في الصرف . (ابن جني ، د ت) .

ويبدو أن الاستحسان ضروب متعددة ، وذلك بحسب الميدان العلمي الذي يعالج الظاهرة المستحسنة ، ويهم البحث الاستحسان اللغوي الذي يتجه إلى تعليل الظواهر اللغوية القائمة على اختيار يخالف الأصل كالفتوى بدلاً من الفتيا ، و الصبية بدلاً من الصبوة ، والاستحسان النحوي : هو تعليل النحويين للظواهر التركيبية المبني على استحسان مستند إلى استحسان العرب ، فقالوا (مثلاً) : قالت العرب : (الفتوى) بدلاً من (الفتيا) للفرق بين الاسم والصفة ، و قالوا : استحوذ ، بالواو على الأصل ، فهذا من باب الاستحسان .

وفي علة الاستحسان يمكن التطرق إلى اللهجات المحلية ، فما استقر من أداء لغوي ، ويميّز لهجة عن أخرى على المستوى الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو الدلالي ؛ استقر في اللهجة من باب الاستحسان ، وعُدّ غيرُه قبيحاً .

ومن الأمثلة على تأثر النحويين بالاستحسان : أقام النحاة بعض أبواب الصرف والنحو ليسهل درسها ، و حفظها ، نحو باب المقصور ، وباب الممدود وباب الفاعل ، وباب المفعول ، والمسند و المسند إليه وغيرها ، فكلها مقامة استحساناً على فكرة التناقض باب ذكر الشيء بنقيضه . (: العكبري ، د ت).

والاستحسان قد يكون غير لازم ؛ أي غير قياسي ، ومنه رفع العرب المفعول ونصب الفاعل في نحو : خرق الثوبُ المسمارَ ، ونحو قول الجعدي :

حتى لحقنا بِهم تعدي فوارسُنا كأننا رُعنُ قُفٍّ يرفعُ الآلا

(: ابن جني ، د ت)

ويرى العكبري أن نحو : رأيت الفتياتِ ؛ حمل فيه جمع المؤنث السالم المنصوب على الجر ، كجمع المذكر ؛ لأنه فـرعٌ على المذكر ، قـال : " وهذا استحسان من العرب ، لا أنَّ النصب متعذر ". (العكبري ، اللباب 1\117)

كما يرى العكبري أن إعراب الفعل لمشابهته الاسم جاء من باب الاستحسان (: العكبري ، د ت) .

و يرى ابن عقيل " أن علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها ، نحو: حسنُ الوجهِ ، ومنطلقُ اللسانِ ، وطاهرُ القلبِ ، والأصل : حسنٌ وجهُهُ، ومنطلقٌ لسانهُ، وطاهرٌ قلبُهُ ؛ فوجهه : مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه : مرفوع بمنطلق، وقلبه : مرفوع بطاهر ، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات ؛ فلا تقول : زيد ضارب الأب عمرا ، تريد ضارب أبوه عمرا ".(ابن عقيل ، 1974، شرح ابن عقيل ، 3\140)

ويبدو أن علة الاستحسان صدرت من تأثر النحويين بأعراف المجتمع العربي المتمثلة في ميل العرب إلى السجية والطبيعة والفطرة ، فما رأوا أنه حسناً عموماً أسرعوا إليه دون عناء أو تكلف ، فتنبه النحويون إلى هذا العرف العربيّ ، وجعلوه علة لبعض الظواهر المخالفة للقياس ، كما صدر النحاة في بعض أحكامهم عن استحسان ؛ فهم مجتمع متفرع عن المجتمع العربي ، ولهم استحسانهم الذي يماثل استحسان العرب ويجاريه .

3-5 علة الاستقباح :

جاء في اللسان : " القبح ضد الحسن ، يكون في الصورة و الفعل ، وهو نقيض الحسن ، عام في كل شيء" (اللسان ، مادة قبح) ويقول الجرجاني :" القبيح هو ما يكون متعلِّق الذم في العاجل ، و العقاب في الآجل ".(الجرجاني ، 1998، التعريفات، 121)، فالشيء القبيح مذموم بين الناس لأنه يخالف أعراف المجتمع، ويستحق مرتكبه العقاب في الآخرة .

و تأثر النحويون بفكرة الاستقباح ، ووصفت بها بعض الظواهر النحوية ، منعاً أو اختياراً .

وذكر ابن جني أمثلة على قضايا الاستقباح في الصرف . (ابن جني ، د ت). ومن الأمثلة في النحو : يرى سيبويه أن قبح الكلام ضربٌ من وضع الكلام في غير موضعه ، و استشهد بقول الشاعر :

صددتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقلَّما وِصالٌ على طولِ الصُّدودَ يدومُ

والشاهد فيه أن (قلَّما) لا يليها إلا فعل ، ووليها في البيت اسم هو (وصال)، وهو قبح محتمل في الشعر (سيبويه ، 1991) فالضرورة الشعرية عند سيبويه قبيحه، ولا تجوز في غير الشعر .

ومن ذلك جمعهم في الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظ له ، وبينه إذا كان له لفظ ، فقولك : قمت وزيدٌ ، في الاستقباح كقولك : قام وزيدٌ ؛ وإن لم يكن في قام لفظ الضمير ، وكذلك أيضاً سووا في الاستقباح بين : قمت وزيدٌ ، وبين قولنا : قمتما وزيد ، وقمتم ومحمد " (ابن جني ، الخصائص ، 13\3) .

وقد حكم البصريون بالغلط الصريح والخطأ القبيح على قول الكوفيين : قد كنت أظن العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو إياها ؛ "لأن هو مرفوع بالابتداء ، ولابدّ له من خبر ، فيقين أن يكون ما بعده مرفوعاً على الخبر ، وهذا هو الصحيح، والنصب غير جائز بوجه من الوجوه " (الزبيدي ، 1973، ائتلاف النصرة ، 66) ، وفي القول إشارة إلى أن إياها ضمير نصب منفصل لا يأتي إلا في محل نصب ، ولا ناصب له ، وهو في محل رفع .

وأجاز الكوفيون والأخفش نحو قولهم : جاء الزيدان أجمعان والهندان جمعاوان ، وذلك بتثنية أجمع وجمعاء قال الزبيدي : "وهو قبيح ، كما ترى". (الزبيدي ، 1973، كتاب إئتلاف النصرة، 74) .

ولعل القبيح يشمل أيضاً كل استخدام خالف القياس ، ولم يلق قبولاً أو استحساناً من أبناء اللغة ، كمخالفة الوجوب ؛ وجوب رفع الفاعل ونصب المفاعيل ، وجر المضاف إليه ، فمن القبيح نحو : جاء زيداً ، رأيت زيدٌ ، وسلمت على زيدُ ؛

لأنه خالف الوجوب ، و الإتيان بوجه لغوي غير مسوغ في الأداء اللغوي كقول العلماء يجوز في الاستثناء المنفي التام النصب و الاتباع في نحو : لم أُقابل من الزيدين إلا زيداً أو زيدٍ ، فيأتي فالقائل بالرفع " زيدٌ " يكون قوله قبيحاً .

ويكون الاستقباح أحيانا في تقليل المسائل ، أو إصدار الأحكام عليها ، وبني على هذا غالبية مسائل الخلاف بين النحويين، فشبه الجملة في نحو : زيد في الدار ، وزيد عندي ؛ خبر عند الكوفيين ، ومتعلقة بخبر المحذوف تقديره "استقر" عند البصريين ، إذا خالفت نهجاً مألوفاً ، وكأنما هذه المخالفة جاءت لذاتها ، والمجتمع ينبذ كل من يخالف من أجل المخالفة .

وذكر ابن جني قول الشاعر :

اضربْ عنكَ الهمومَ طارقَها ضربَك السيفَ قونس الفرسِ

" قالوا : أراد اضربن عنك ، فحذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ . وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد ، وهذا مما يليق به الإطناب ، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار ، ففي حذف هذه النون نقض الغرض فجرى وجوب استقباح هذا في القياس ". (ابن جني ، الخصائص،1\124) ، وأجازوه الفصل في الضرورة .

وقبح في العربية الفصل بين المضاف والمضاف إليه نحو قوله :

كأن أصواتَ مِن إيغالهن بنا أواخر الميس أصواتُ الفراريج

الأصل : (اصوات أواخر) ففصل بينهما بقوله : مِن إيغالهن بنا .(سيبويه، الكتاب ، 179/1)

وقبح الفصل بين الفعل و الفاعل نحو : جاء بيده عصا طويلة زيدٌ ، أو رأى ضاحكاً عمراً باسماً زيد، والمبتدأ والخبر نحو: اتذكر مَنْ يأتنا نأته .

ويجوز الفصل بين المبتدأ و الخبر باللام في جملة إن نحو قوله تعالى: " إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً " النازعات(79\26)(ابن هشام ، 1990) ، ونحو : إن زيداً لقائم . (ابن عقيل ، 1974) .

ويجوز الفصل بين المنادى وتابعه ، نحو قوله تعالى : (يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) 34\10 ؛ فالطير معطوف على الجبال ، وفُصل بينهما بجملة: أوبي معه .

وقد عدّ سيبويه المتضايفين كالكلمة الواحدة و أجاز الفصل بينهما بالمضاف والمضاف إليه نحو قول الشاعر :

يا زيدُ زيد اليعملات (سيبويه ، 1991)

ويجوز الفصل بين العامل و المعمول ، نحو قوله تعالى : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَاإِبْرَاهِيمُ) ، فأنت مبتدأ مؤخر وراغب خبر مقدم وفصل بينهما بالتقديم والتأخير . والخبر لا يعمل في المبتدأ عند البصريين ، وعند الكوفيين يترافقان ، و ذكـــر ابن عقيل : أن الفصل بالضمير كثير ". (ابن عقيل ، 1974 ، شرح ابن عقيل،237\3) ، وقد يؤدي الفصل إلى الإلغاء نحو : ما طعامك زيد آكل ، فلا يجوز آكلاً. (ابن عقيل ، 1974)

وذكر ابن عقيل وجوب الفصل بين الضميرين المنصوبين المتحدين " في الرتبة كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين فإنه يلزم الفصل في أحدهما فتقول: اعطيتني إياى ، و أعطيتك إياك و أعطيته إياه " . (ابن عقيل ، 1974 شرح ابن عقيل ، 107/1) .

وقبح الفصل بالتقديم والتأخير ، ومنه :

فقد والشك بين لي عناءٌ   بوشك فراقهم صرد يصيحُ

فقد فصل الشاعر بين (قد) والفعل (بيّن)، وفي ذلك قبح لشدة اتصالهما، وفصل بين المبتدأ وهو الشك والخبر وهو عناء ،وبين الفعل (بيّن) و فاعله : (عناء) ، وقدم صرد على يصيح . (: ابن جني ، د ت) .

وذكر السيوطي أن العرب استقبحت توكيد الملغى ، نحو : زيد ظننت ظنا منطلق . (السيوطي ، د ت)

وقبيح عند العرب الجمع " بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظ له ، وبينه إذا كان له ، لفظ فقولك : قمت وزيد في الاستقباح كقولك : قام وزيد و إن لم يكن في قام لفظ بالضمير "(ابن جني ، الخصائص ، ج 13\3) .

ويقبح عند الغرب نحو : زيد مررت بأبي محمد ، وكنيته أبو محمد ؛ لأن إعادة الثاني مظهراً بغير لفظ الأول ، وإنما سبيله إن يأتي مضمراً نحو : زيد

مررت به ... " أو " يعاد لفظ الأول ألبته نحو : زيد مررت بزيد " (ابن جني ، الخصائص ، 3\38) .

وإذا وقع القبيحان اختار العرب أحسنهما ، نحو : فيها قائما رجل ، فالمتكلم بين قبيحين ؛ أن يرفع (قائم) فتتقدم الصفة على الموصوف ، أو ينصب على الحال من النكرة ، وهو قليل وجائز ، فالاختيار النصب . (ابن جني ، الخصائص ، 1\188) ، وعلة هذا الاختيار هي اختيار أحسن الأقبحين ، ويبدو أن هذا بتأثير من العقيدة التي أجازت اختيار أخف الضررين .

إن الاستقباح يشكل ثنائية مع الاستحسان ، واتباع الثنائية في معالجة المسائل العلمية يؤكد تأثر العلماء الواضح بما يجري في المجتمع من أعراف ، فالقبيح عند العرب ما خالف أعرافهم وعاداتهم وتقاليدهم ، ولما كانت اللغة عُرْفاً من أعراف المجتمع فإن مَنْ خالفها تكون لغته غير مقبولة ، ويكون فعله قبيحاً.

3-6 علة التوهم :

التوهم لغة من التوهم ، وهو " من خطرات القلب ، والجمع أوهام وللقلب ، وهم و توهم الشيء : تخيله وتمثله كان في الوجود أو لم يكن ، وقال : توهمت الشيء وتفرسته وتوسمته وتبينته بمعنى واحد ، قال زهير في معنى التوهم :

فلأيا عرفتُ الدارَ بعدَ توهمِ

(ابن منظور ، اللسان ، مادة وهم) ، وصدر البيت قوله :

وقفتُ بِها مِنْ بعدِ عشرينَ حجةً

(ديوان زهير ، 103 الزوزي ، 1997، المعلقات ، 101)

والتوهم اصطلاحاً : إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات ، كشجاعة زيد و سخاوته ، وهذه القوة هي التي تحكم بها الشاة أن الذئب مهروب عنه ، وأن الولد معطوف عليه " . (الجرجاني ، 1998، التعريفات ، 178).

وقد ذكر الجرجاني المعنى النحوي في الوهميات ، قال : " هي قضايا كاذبة يحكم بها التوهم في أمور غير محسوسة ، كالحكم بأن ما وراء العالم فضاء لا يتناهى " .(الجرجاني ، 1998 ، التعريفات ، 178).

وكثيراً ما تقع أحداث في المجتمع نظراً للوهم ، فقد يتصرف رجل مع آخر على أنه يعرفه ، ثم يدرك أنه ليس المقصود ، فيعتذر ويكفي أن يقول : توهمت ، أو وهمت ، فهذا في العرف كاف للاعتذار . وقد يؤدي هذا التوهم إلى الأذى إذا وهم شخص ما أن مقابله هو عدوه ، ووهذا يحدث إذا كانت الظروف تودي إلى التوهم كشدة الشبه في الشكل ، أو الملابس ، أو شدة الظلام أو غير ذلك .

ويفسر محمد خير الحلواني العلاقة بين التوهم عند الأفراد ، و التوهم اللغوي؛ فالتوهم : حالة نفسية تسيطر على الإنسان أحياناً في لحظات الإبداع عندما يستغرق فيما هو يفكر فيه ، فتسيطر عليه عندئذ قوالب اللغة وأعرافها التركيبية المختزنة في الذهن ، وقد يتوهم أنه يستعمل تركيباً ما ، ويكون قد استعمل غيره ، وقد يبني على هذا التوهم وهماً آخر .(الحلواني ،أصول النحو ، 119) .

ومن الأمثلة على التوهم في النحو : ذكر سيبويه التوهم في باب عطف الجملة الاسمية على الشرطية ، وشاهده قول الشاعر :

إنْ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أوْ تنزلون فإنّا معشرٌ نزلُ

كأن الشاعر قال : أو أنتم نازلون عطفاً على جملة إن تركبوا ، وجعل من هذا الباب قول الشاعر :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

قال سيبويه : "و الإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد "ولا سابقٍ شيئاً "، فالشاعر توهم دخول الباء على كلمة (مدرك) لأنها خبر ليس ، ثم عطف عليها (سابق) وأجراها على الحال المتوهمة .

والعطف على التوهم في (المغني) نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ " بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر ، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخول هناك " (ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ، 453).

ويذكر الواسطي أن علة منع تقدم المبتدأ النكـرة على خبره الظرف نحو : عليك دين ؛ هي " لتوهم أن المذكور بعده صفة ، وكان يتوقع الخبر" (الواسطي ، 2000، شرح اللمع ، 271) ، فمَنْع تقديم المبتدأ النكرة على الخبر لعلة التوهم ؛ فاذا تقدمت وجب نعتها ، فيقال: دين كثيرٌ عليك .

وفي نحو قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) الأنعام137/6 ، قرأها ابن عامر ناصباً أولادهم وجاراً شركاءهم ، وبهذا يجري فصل بين المصدر "قتل" وفاعله " شركاء" بالمفعول به "أولاد" ؛ وجمهور البصريين يمنعون هذه القراءة " . (أبو حيان ، 1990، البحر المحيط ، 4\229) ، قال الزبيدي : "قال النحاس و ابن الأنباري : وهذه القراءة محمولة على وهم القارئ بها ، إذْ لو كانت صحيحة لكان كلام من احتج بها أفصح الكلام ، وإنما دعا ابن عامر إلى القراءة بها ما رآه في بعض مصاحف الشام "شركائهم" بالياء ، وهو متوجّه مع خفض "أولادِهم " ؛ لأن أولاد الناس شركاء آبائهم في النسب والميراث " (الزبيدي ، 1987، كتاب إئتلاف النصرة، 54) ؛ فابن النحاس و ابن الأنباري يشيران إلى توهم بسبب النسخ القرآني في مصاحف الشام ، تناسب مع ميل القارئ إلى جر "أولادِهم " ، فهما يصفان ابن عامر بالوهم في القراءة . ويرى الزبيدي أن قراءة ابن عامر لا وجه لها . (الزبيدي ، 1987) .

والعطف على المعنى أحياناً يكون من باب التوهم ، فقد نبه ابن هشام في المغني على أن قراءة قوله تعالى : (لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ) المنافقون 63\10، بجزم " أصدقْ" هي من باب العطف على المعنى ، قال : "ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم " (ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ، 406 ، و 454) ، ويبدو أنّ قوله : (في غير القرآن) غرضه تنزيه القرآن الكريم عن التوهم .

و من أسباب (التوهم) المشابهة مما يؤدي إلى التوهم بين المتشابهين؛ و الحال أشبه شيء بالخبر . (ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب،503).

وقد تعمل اللغة في أعرافها و معياريتها ما يدفع التوهم عن مستخدميها ؛ فالكوفيون يرون أن اللام في (ذلك) "جيء بها لئلا يتوهم أن ذا مضاف إلى كاف الخطاب " (الزبيدي ، 1987، كتاب ائتلاف النصرة ، ص 159).

ومن رفع التوهم وقوف بعض القراء على (عوجاً) وقفة لطيفة ، وفي نحو قوله تعالى:. (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا)18\1 لئلا يتوهم أن قيماً صفة لعوج، وهذا وهم والحقيقة أنها حال . (ابن هشام ، 1998)، فالفصل بالوقوف يؤدي إلى دفع التوهم .

فقضايا التوهم في اللغة محدودة ، وهي في حقيقة الأمر أخطاء لغوية تمثل حالة من مخالفة معيارية اللغة أو أعرافها ، وهذه المخالفات تقع أيضاً لمسوغ نابع من أعراف المجتمع ، فالمتكلم يتوهم فيخطئ في اللغة ، ومثل : في ذلك مثل رجل توهم في موقف اجتماعي ، فقــام بتصرف خاطئ لأسباب خارجة عن إرادته ، وعليه أن يتحمل النتائج ، ولكن العرف يقضي بقبول العذر إذا صدقت النية ، وكما لا يقبل عذر الواهم في كل المواقف ؛ وكذلك الأمر بالنسة للغة ، فليست كل الأخطاء اللغوية ترجع إلى التوهم ، فلا وهم في الفاعل أو المفعول أو المبتدأ أو الخبر ، وبعض هذا التوهم قد يلاقي استحساناً من السامعين فيشيع ، فينتقل من دائرة التوهم إلى دائرة الاستحسان ، وبهذا يمكن القول أن اللغة كلها لا يمكن أن تبنى على التوهم .

3-7 علة أمن اللبس :

جاء في اللسان : " اللُّبس بالضم مصدر قولك : لبست الثوب ألبس ، و اللَّبس بالفتح مصدر قولك : لبست عليه الأمر ، ألبس خلطت ، و اللباس : ما يلبس وكذلك الملبس ، و اللبس بالكسر مثله" (ابن منظور ، اللسان ، مادة لبس)

واللبس الاختلاط " أي جعل الشيء مشتبهاً بغيره ".(الكفوي ، 1992) ، وتحقيق اللبس عند تساوي الاحتمالات ، فيه واجب ، في حين أن توهم اللبس يكون عند رجحان بعض الاحتمالات ، ورفعه مختار . (الكفوي ، الكليات ، 316) .

ويرى الحموز أن علة أمن اللبس " تشمل جميع مستويات اللغة " (الحموز ، 1987 ، مواضع اللبس في العربية ، مؤتة ، 14\2 ، 649) .

وجاءت علة أمن اللبس لإزالة اللبس ، وهو الاختلاط الذي يؤدي إلى جعل الشيء مشتبهاً بغيره ، فلا يكاد يتميز منه ؛ لأن غاية اللغة الإفهام و الفهم ، وهما لا يتحققان إلا بإزالة اللبس ، أو أمنه .

ويتحقق هذا الأمن بالتعرف على مواضعه في اللغة ، ومنع وقوع المتكلم فيها ، وقد تكفلت علة أمن اللبس بكشف هذه المواضع في اللغة .

و لأمن اللبس أمثلة في الصرف ، (ابن جني ، د ت) وقد ذكر الحموز أمثلة على مواضعها في النحو، والصرف ، والوقف، و الابتداء، و الرسم الإملائي . (: الحموز ، 1987).

ومن أمثلة علة أمن اللبس في النحو : يبنى المنادى المفردُ ، أو النكرةُ المقصودةُ على ما كان يرفع به قبل النداء ، ولا ينون ؛ لأنه لم يسبق برافع ، أو ناصب ، أو خافض ، ويمكن أن يتحرك بأيّ حركة ، فاستبعدت الكسرة لئلا يشبه المضاف إلى ياء المتكلم ، واستبعدوا النصب لئلا يشـبه الممنوع من الصرف نصبا وجـراً ؛ لـذا " تعيّن بناؤه على الضم ".(ابن الأنباري ، 1999، أسرار العربية ، 171) فابن الأنباري جعل علة اختيار الضمة دون سائر الحركات لأمن الالتباس بالإضافة إلى ياء المتكلم في الكسرة ، أو الممنوع من الصرف في الفتحة .

ويمكن معالجة علة أمن اللبس نحوياً أو تركيباً على ثلاثة مستويات :

المستوى الأول : أباحت علة أمن اللبس لمستخدم اللغة أن يخالف بعض معياريتها أو أعرافها كأن يقول : عرضت الناقة على الحوض ، وخرق الثوبُ المسمارَ ، أو كسر الزجاجُ الحجر ، و هذا القول المنقول عن العرب جائز لعلة أمن اللبس .(ابن جني ، د ت) ، ولكنه مُنِع ، فلا يجوز القياس عليه .

وأجازت اللغة التقديم و التأخير إذا توافرت قرائن المعنى المانعة من اللبس منها : يجوز نحو : ضربتْ موسى سلمى ، لأن الفاعل هو المؤنث ؛ بدليل تأنيث الفعل .

و يجوز نحو : دخل المستشفى عيسى ، ونحو : أكلت الكمثرى سلمى لأنّ القرينة معنوية . و لوضوح الفاعل من المفعول ، فالأول لا يحتمل الفاعلية عقلاً . (الصبان ، 1997).

ويجوز نحو : ضرب موسى العاقلَ عيسى ؛ لأن المفعول به (موسى) ؛ لنصب صفته (العاقل) ، فالقرينة لفظية . (ابن عقيل ، 1974)

ويجوز نحو : أبو حنيفة أبو يوسف ، لبيان قصد التشبيه ، فالجملة اسمية تفيد تشبيه الأول بالثاني ، كأنك تـقول : أبو حنيفة كأبي يوسف .(الحموز ، 1987).

المستوى الثاني : وقد ألزمت أعراف اللغة اتباع معياريتها عند اللبس، فيكون الأول الفاعل ، و الثاني المفعول في مواضع ، منها قولهم: ضرب موسى عيسى ، لعلة اللبس فكلاهما (موسى و عيسى) يحتمل الفاعلية . (الصبان ، 1995).

وفي نحو :صديقي أخي أو أخي صديقي ؛ تتساوى المعرفتان في التخصيص، فيكون الأول هو المبتدأ و الثاني الخبر . (شرح ابن عقيل1\232-233) .

والمستوى الثالث : ما أحدثته علة اللبس و أمن اللبس عند النحويين من نشاط فكري ، ظهر في تحديد مواضع اللبس في العربية ، ثم الاجتهاد في كيفية تجنب اللبس ، فحدد النحويون تحديد شروط الحذف مثلا ، و بينوا الفرق بين الحال والخبر والنعت ، و (لا) و(ما) ، وغيرها .

ومن الأمثلة على مواضع علة أمن اللبس في النحو : تلتبس نون التوكيد بنون النسوة عند اتصال إحداهما بالفعل المضارع، ولمنع اللبس بني الفعل المضارع على الفتحة إذا اتصلت به نون التوكيد نحو : اضربنّ و لا تضربن . ويبنى الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة ، نحو : اكتبْنَ .

وتثبت نون النسوة في نحو: لم يدعوْنَ ، لئلا يلتبس بنحو : لم يدعوا ، المسند إلى واو الجماعة .

ويستتر الضمير إذا أمن اللبس نحو : شُرِبَ الماءُ ، ولا بد من إبراز الضمير إذا لم يعرف العائد إليه نحو : زيدٌ عمروٌ ضاربه هو "لأن المعنى على أن زيداً هو الضارب ، و أن المضروب عمروٌ ، ولو استقر الضمير في المشتق لأذن التركيب بعكس المعنى " (الحموز ، 1987 ، مواضع أمن اللبس، 48).

ويرى العكبري أن أمن التباس العدد بالمعدود يكون بالفرق الذي "لا يحصل إلا بزيادة ، والزيادة يحتملها المذكر لخفته "(العكبري ،اللباب ،1\320)، قصد بذلك تأنيث العدد مع المعدود المذكر ، نحو: معي خمسة دراهم ، فأنث العدد بالتاء لفك لبسه بالمعدود المذكر دراهم ، ولا لبس عندما يكون المعدود مؤنثاً ، نحو : معي خمس ورقات .

و للحذف في العربية شروط ، وينبغي مراعاتها ليتحقق أمن اللبس منه جواز حذف الخبر نحو : زيد جواباً لمن قال : منْ القادم ؟ ، ومنع حذف الفاعل لأمن اللبس .

ويبدو أن الجرّ على الجوار في نحو : هذا حجر ضبٍ خربٍ ؛ قد يحمل في جانب من إجازته على أن عاقلاً لا يتصور صفة الخراب للضب، بل للجحر ؛ فلما أمن اللبس جازت المخالفة ، وجرى استحسان هذه الظاهرة و الدليل كثرتها في القرآن الكريم ، وتقوم على حذف المضاف بحسب رأي ابن جني ؛ فقول العرب : هذا حجر ضبٍ خربٍ ؛ أصله : هذا جحرُ ضبٍّ جحرُه خَرِبٌ ، ثم حذف (جحر) ، "فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب ، فجرى وصفا على ضب ، وإن كان الخراب للجحر لا للضب علىتقدير حذف المضاف ، على ما أرينا ".(ابن جني ، الخصائص1\173).

و لعل القول أن أبناء المجتمع العربي من صفاتهم الشك ، قد ألمح إليه القدماء (الزبيدي ، 1973، كتاب إئتلاف النصرة ، 155)، وتؤكد على هذه الصفة اللغة لتعدد أساليب التوكيد بصورة لافتة للنظر، بينتها هذه الدراسة في علة التوكيد ، و اللبس عامل يحقق الشك ، فهو يزيد من احتمال وقوعه؛ لذا قام العلماء في مختلف العصور بأبحاث لكشف مواضع اللبس ، للتحذير منها ، ومعرفة كيفية التعامل معها لتحقيق أمن اللبس (الحموز ، 1987) ، وجاءت علة اللبس وأمن اللبس في النحو لوصف الأساليب اللغوية الملبسة ، و بيان سلوك اللغة معها.

3-8 علة دلالة الحال :

الدلالة في اللغة : الدل و الدلال و الدّلّ : قريب المعنى من الهَدْي .. و الدليل ما يستدل به ، و الدلالة في الصطلاح : " هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم بشيء آخر و الشيء الأول : هو الدال ، والثاني : هو المدلول " (الجرجاني، التعريفات ، 75) .

و الحال لغةً :" الوقت الذي أنت فيه "(ابن منظور ، اللسان ، مادة حول) .

والحال عند الجرجاني : " نهاية الماضي وبداية المستقبل " (الجرجاني ، 1998، التعريفات، 59).

وقد يقصد بدلالة الحال الظروف المحيطة بالقول أو المناسبة . (ابن جني، الخصائص، 247/1)، ويرى الملخ أن تغير دلالة الحال أدّت إلى تناقص "أهميتها" إذْ حلت دلالة اللفظ محلها عند النحاة المتأخرين ".(الملخ ، 2000، نظرية التعليل ، 134) .

وفي أعراف العرب دلالة الحال قد تُغني عن الكلام ، فهيئة الإنسان تدل على مستواه الاجتماعي ، والنفسي ، والاقتصادي ، وغير ذلك . ويعرف أبناء المجتمع كيف يتصرف بعضهم مع بعض من الهيئة كالملابس ، والركوبة وغيرها فلكل مقام مقال ، ودلالة الحال تغني عن السؤال .

ويرى ابن جني أن علماء العربية الأوائل لو شهدوا وجوه العرب أثناء تبادل الكلام المنقول لفهموا المعنى بتلك المشاهدة أكثر من فهم الكلام المنقول دون مشاهدة الحال ، وذلك ما لا تؤديه الحكايات ، ولا تغطيه الروايات . (ابن جني،الخصائص، 249/1)، فمعرفة حال المتكلم أثناء الكلام يؤدي إلى زيادة فهم المعنى .

وقد جاءت دلالة الحال في مصادر اللغة في سياقات متعددة للدلالة على واحد مما يأتي : الدلالة على ما يحتمله القول من حالات كقوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ). الشورى42 /51 ؛ فكلام الله للبشر له ثلاثة أحوال هي : الوحي ، أو من وراء حجاب ، أو إرسال الرسل .

والدلالة على أحوال الشخص المتكلم الصحية أو النفسية ، وغيرها . (العكبري ، اللباب ، 62/2) .

والدلالة على الحركات الثلاث : الرفع والجر والنصب ، نحو : جاء زيدٌ، وسلمت على زيد ، و رأيت زيداً . و الدلالة على مسميات هذه المواضع ، وهي الضمة والكسرة و الفتحة . وهي تدل على أصول ثلاثة : الفاعلية والمفعولية و الجر، وقد تدل الحركة على التعريف أو التنكير ؛ فسيبويهِ هو صاحب الكتاب ، وسيبويهٍ أي رجل آخر سواه .

وقال ابن هشام : " وأما أمسِ " إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون : " مضى أمسِ " ، واعتكفت أمس ، وما رأيته مذ أمسِ ؛ بالكسر في الأحوال الثلاثة . (ابن هشام ، قطرالندى ، 19) .

ويبدو أن ظاهرة دلالة الحركة على المعنى تلاشت أو استبدلت بالتنوين للدلالة على التنكير نحو : زارني صديقٌ ، ثم يزول التنوين عند التعريف ، نحو : زارني صديقُ ابني .

تستخدم بعض الأدوات للدلالة على أحوال متعددة منها : أي ، وكيف ؛ تقــول : أيّ البلاد زرتها ؟و أيّ زمن نحن فيه ؟ و أي الأثواب تشتري ؟ وكيف أصبحت ؟ وكيف سافرت ؟ و كيف أنتَ وقصعة من تريد ؟ . (ابن الأنباري ، 1998 ، ابن هشام ، 1998).

والدلالة على الصور التي يأتي عليها الكلام ؛ فالاسم المشغول عنه يأتي وفقاً لصور متعددة هي : الضمير متصلاً بالفعل نحو : زيد ضربته ، أو أن ينفصل الضمير بحرف جر نحو : زيد مررت به ، أو ينفصل بإضافة نحو : زيد ضربت غلامه ، أو زيد ضربت غلام صاحبه ، أو زيد مررت بغلامه أو بغلام صاحبه . (ابن عقيل ، 1974).

و قد يقضي الحال الذي يقال فيه الكلام بالخروج على معيارية اللغة أو أعرافها ، ومثاله قول الله تعالى : (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) البقرة 187/2 ، والمألوف اللغوي أن تتعدى "رفث" بالباء أو مع ، ولكن الأدب القرآني الموافق للعرف الاجتماعي العربي قضى بالإشارة إلى المعنى ، ومثله قوله تعالى:(مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) آل عمران 52/3 ، أي مَنْ أنصاري مع الله " . (ابن جني ، الخصائص ، 204/2-205).

وذكر ابن جني : أن من الغائب عنا ، ويوضح المعنى ما شاهده العلماء أثناء قول القائل ، وأطلق عليه قول : " الأحوال الشاهدة بالقصود " (ابن جني ، الخصائص ، 217/1) ، و قصد بها المرافقات الكلامية التي توضح المعنى ، و استشهد بقول الشاعر :

تقول ، وصكت وجهها بيمينها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعسِ

فلو قال حاكيا عنها : أبعلي هذا بالرحى المتقاعس ، من غير أن يذكر صك الوجه ، لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرة ، لكنه لما حكى الحال ، فقال : وصكت وجهها ، علم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لها ، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين المعنى بصورة أفضل " (ابن جني ، الخصائص ، 217/1) ، فعلة الحال تؤدي إلى فهم .

ويفهم من قول ابن جني أن أحوال الخطاب هي : القول ، و حكاية حال للقول ، والسامع لحكاية الحال ، والشاهد للحكاية والحال ، فالشاهد أكثر فهماً من السامع ؛ لأنه سمع القول ، ورأى حال المتكلم ، فانضاف إلى المعنى ما لم يره السامع .

ورصد ابن جني ظاهرة الحذف في اللغة التي يعوضها الحال ، في نحو قول القائل لمن أراد أن يهوي بالسيف : زيداً . أي : اضرب زيداً ، وفي نحو قول القائل وقد رأى رجلاً يرمي نحو الهدف : القرطاسَ و اللهِ؛ أي أصاب ، ومن أمثلته الشائعة قول المستقبلين للحجاج : حجاً مبروراً ، وقولك للقادم من السفر: خير مقدم، فدلالة الحال تساعد في تفسير المعنى، فضلاً عن أثر التنغيم . (ابن جني ، الخصائص ، 247/2) ، وسأتحدث عن علة الحذف في الفصل الرابع .

ويبدو أنّ المعنى الأوسع لعلة دلالة الحال هو علم الخطاب الذي اتضحت معالمه في علم اللغة المعاصر ، فالخطاب له أطراف تتحكم به ، هي المخاطِب و المخاطَب والخطاب و السامعون و المشاهدون ، وللخطاب شكل ، وكيفية يؤدي بها في إطارين و زماني ومكاني ، وهذه العناصر لا بد من الإحاطة بها لفهم الخطاب .

3-9 علة التضمن :

التضمن : لغة من ضمن ، و "الضمين الكفيل ضمن الشيء وبه ضمنا و ضمانا كفل به وضمنه إياه ... و ضمن الشيء الشيء أودعه إياه ". (ابن منظور، اللسان ، مادة ضمن)، قال ابن هشام : " وفائدة التضمين أن تدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين ، يدلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام " (ابن هشام ، 1998، المغني ، 499)

والضامن في المجتمع أصيل ينوب عن متضمنه ، وهو كالكفيل ، وقد كان العرب بعد إجراء الصلح في المنازعات يضمنون الوجهاء الغرم لإلزام المتغرم بالوفاء ، وكان أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- ضامناً للديات .

والتضمن في النحو يجري في الاسم و الفعل والحرف و الأساليب ، ويبدو أن النحويين قد أفادوا من فكرة الضامن الذي يعد طرفاً رئيساً إذا تخلى ، أو أخل المضمن عنه بالوفاء ، فجعلوا الضامن قائماً مقامه والقضايا اللغوية التي استخدمت فيها علة التضمن متنوعة ، وقد تتداخل مع علل أُخرى ، منها : جاء في اللبـاب: " ليس في الإضافة تقدير حرف على جهة التضمن ، إذا كان كذلك لأوجب البناء " (العكبري ، اللباب، هامش 388/1) ، وجاء في الحاشية : "الأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة ، منها : تضمن معنى الحرف " (العكبري ، اللباب 388/1)

وذكر ابن عقيل : أن ابن مالك حصر علة البناء في تضمن معنى شبه الحرف ، وهو مذهب سيبويه وأبي علي الفارسي .(ابن عقيل ، 1974).

وفي الإنصاف يرى البصريون " أن فعل الأمر مبني على الأصل ، ولكنهم أخذوا حجة الكوفيين بتضمن فعل الأمر معنى لام الأمر ، وهي حرف جاء ليؤكد به وهم بهذا يدللون على صحة رأيهم برأي معارضيهم فإذا " تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً " (ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف 72/2 و 80) .

والاسم يبنى إذا تضمن معنى الحرف ، ويرى العكبري في اللباب " أن تضمن الاسم معنى الحرف لا يغير لفظه كـ(أين) ، وخمسة عشر". (العكبري ، اللباب 103/1) ، وذكر في بناء (لا) أنها " لما لم تعمل إلا إذا لاصقت الاسم ، وكانت (مِن) بينهما مرادة ، صارتا كالاسم المركب في باب العدد كخمسة عشر ، والمركب يبنى لتضمنه معنى الحرف " (العكبري ، اللباب 228/1 و 82/2) ، ولعله يقصد بتضمن العدد المركب معنى الحرف أن أصله خمسة وعشر ، ثم حذفت الواو فبني لحذفها .(: ابن الأنباري ، 1999).

وذكر ابن جني أن علة بناء أسماء الأفعال هي تضمنها مـعنى لام الأمر ، قال : " ألا ترى أن صه بمعنى : اسكت ، وأن أصل اسكت لتسكت ... فلما ضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبنيت ، كما أن : كيف ، ومَنْ ، وكم ؛

لما تضمن كل واحد منها معنى حرف الاستفهام بُني " .(ابن جني ، الخصائص ، 34/3)

وتبنى (غيرُ) على الفتح إذا أضيفت إلى مبني ، نحو :

لم يمنع الشرب منها غيرَ أنْ نطقت   حمامة في غصون ذات أو قالِ

والشاهد في البيت أن (غير) بنيت لأنها أضيفت إلى (أن) المبنية .

وقد يتضمن الاسم معنى الشرط نحو : (مهما) فهي اسم وضع لما لا يعقل غير الزمان ، و تضمنت معنى الشرط ، في قوله تعالى : (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا) الأعراف 132/7 ، وذلك لعود الضمير إليها ؛ الهاء في به و بها ، على الاشتغال فيقدر لها عامل متعد (ابن هشام ، 1998) ، فبناء (مهما) لتضمنها معنى الشرط الذي يؤدى في الأصل بالحرف .

والجامد يعود إليه الضمير كالمشتق إذا تضمن معناه ، ذكر ابن عقيل في شرح الخبر المفرد الجامد أن البصريين قالوا : "إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق ، أو لا ، فإن تضمن معناه نحو : زيدٌ أسد ، أي شجاع ، تحمل الضمير ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير " (ابن عقيل ،1974 ، شرح ابن عقيل ، 205/1) .

والظرف مبني لتضمنه معنى(في) ، ولكنه ينصب على التشبيه بالمفعول إذا تعدى إليه الفعل مباشرة . وذكر ابن عقيل أن نحو : دخلت البيت ، وسكنت الدار، ودخلت الشام ؛ فالبيت ، والدار ، و الشام من الظروف، ولكنها منصوبة على التشبيه بالمفعول ؛ لأن تضمنها معنى (في) ليس باطرّاد . (ابن عقيل ، 1974) .

ويرى الكوفيون أن الحال إذا تضمنت "معنى الشرط صح تعريفها ، وإلا فلا، فمثال ما تضمن معنى الشرط : زيد الراكب أحسن منه الماشي ؛ فالراكب و الماشي حالان .. فلا تقول جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب ". (ابن عقيل ، 1974، شرح ابن عقيل،251-250/2).

واسم الفاعل والمصدر يعملان في الحال لتضمنهما معنى الفعل ، فتقول: أعجبني قيامُ زيد مسرعاً ، ومنه قوله تعالى : " إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا " يونس 4/ . (ابن عقيل ، 1974) .

ويمكن إضافة اسم المفعول نحو : هو مسموع صوتُه ، فالمصادر و المشتقات تعمل عمل أفعالها لتضمنها معناها .

وذكر ابن عقيل أن العامل المعنوي هو : "ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، كأسماء الإشارة ، وحروف التمني ، و التشبيه ، و الظرف، والجار، و المجرور، نحو : تلك هند مجردةً ، وليت زيداً أميراً أخوك ، وكأن زيداً راكباً أسد ، وزيد في الدار أو عندك قائماً " (ابن عقيل ،1974 ، شرح ابن عقيل ،2/271-272) ولا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي هذا ، ويبدو أن المنع لعلة ضعف الفرع أيضا .

والتمييز نحو : عندي ثوب حريراً ، متضمن معنى (مِن) ، والحال نحو : جاء زيدٌ زاهياً ، متضمن معنى (في) .(ابن عقيل ، 1974) ، ولكن التمييز والحال لا يُذكران في باب المبني ، ويبدو أن حقهما البناء لتضمنهما معنى الحرف ، ومن باب اطراد القواعد.

ويتضح من كلام ابن جني مسألة تداخل العلل ، ففي هذا التوضيح لعلة التضمن تطرق ابن جني إلى علة الأصل ، و إلى علة المشابهة ، وفي هذا فكر نحوي يتضح فيه حرص المؤلف على توضيح أفكاره بالأمثلة ، والتقليب والإفصاح ، وهي من خصائص الأسلوب ، ويميل إليها المجتمع العربي .

فالتضمن علة نحوية أخذها النحويون من أعراف المجتمع ، إذ عرفوا في حل النزاعات ضامن الديات الذي يُعدّ طرفاً من أطراف النزاع ، وهو ليس فيه في الأصل ، وعلة التضمن تقوم على موضوع وطرفين ؛ الموضوع هو الفكرة النحوية التي تستدعيها الحال ، و الطرفان هما :المضمن والمضَمن . والنتيجة تأثير كل من الطرفين بعضهما في بعض ، بهدف تحقيق موضوع التضمن .

3-10 علة التوكيد :

التوكيد لغة : من وكّد ، و " وَكد العقد والعهد : أوثقه ، والهمز فيه لغة ، يقال : أوكدته ، و أكدته و آكدته إيكادا ، وبالواو أفصح ؛ أي شددته ، و توكد الأمر ، و تأكد بمعنى ، ويقال : وكدت اليمين ، والهمز في العقد أجود ، وتقول : إذا عقدت فأكد ، وإذا حلفت فوكد ، وقال أبو العباس : التوكيد دخل في الكلام

لإخراج الشـك ، وفي الأعـداد لإحاطة الأجزاء ، ومن ذلك أن تقول : كلمني أخوك ؛ فيجوز أن يكون كلمك هو ، أو أمر غلامه بأن يكلمك ، فإذا قلت كلمني أخوك تكليما ؛ لم يجز أن يكون المكلم لك إلا هو " (ابن منظور ، اللسان ، مادة وكد) ؛ فلفظة التوكيد تخصصت دلالتها للحلف ، و التأكيد للعقود . وكلتاهما جاءت لإزالة الشك ، ولم يبين ابن منظور كيفية التوكيد في العدد ، ويبدو أن كتابة العدد بالرقم ، وباللفظ من التوكيد ، وزيادة ألف (مائة) من التوكيد ، والعطف في العدد نحو : واحدٌ وعشرون من التوكيد.

والتوكيد اصطلاحاً :" إعادة المعنى بهدف تقويته ، و إحكامه ، ورفع اللبس عنه " . (الجرجاني ، 1998، التعريفات ، 71) .

وتناول ابن جني التوكيد في باب الاحتياط ، وذكر أنه على ضربين : أحدهما: التوكيد اللفظي ، وهو تكرير للفظ نحو : قمت قمت ؛ بلفظ الماضي المؤكد وقوعه ، والمعنى في الحاضر المشكوك في حدوثه ؛ للاحتياط . والثاني : تكرير الثاني بمعناه ، وهو للإحاطة والعموم ، نحو : قام الحضور أجمعون ، و للتثبت والتمكن ، نحو : قام زيد نفسه .

وأشار ابن جني إلى أن التوكيد في العربية يتحقق بأساليب غير هذين الضربين ، منها : " إعادة العامل في العطف والبدل ، في العطف نحو : مررت بزيد وبعمرو ، .. والبدل كقولك : مررت بقومك بأكثرهم ، فهذا أوكد من قولك : مررت بقومك أكثرِهم " . (ابن جني ، الخصائص 79/3)

واحتكم ابن جني في زيادة الباء في قوله تعالى : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) النساء / 155/4 ، أن الباء زائدة وقال : " و أما زيادتها فلإرادة التوكيد بها ... فإذا زِيْدَ ما هذه سبيلُه فهو تَناهٍ في التوكيد به " (ابن جني ، الخصائص، 188/2).

يستخدم المجتمع العربي التوكيد لإزالة الشك أو التوهم عن اللغة المفترضين عند السامع فيمن يلغو ، فاللغة في أحد معانيها من اللغو ، وهو القول الباطل .

ويبدو أن الحياة في الصحراء يلازمها الخوف والترقب ، ولإزالة الخوف ، وللعيش بأمان لا بد من الحذر ، وقد قالت العرب : " من مأمنه يؤتى الحذِر " الفرد منهم فيما قد يشك يتوقع أنه مصدر أمان ، وفي هذا أقصى درجات الحذر .

وذكر السامرائي أن " العربية اتسعت فيه ، وفي أدواته اتساعاً لا تماثله فيه سائر اللغات السامية " . (السامرائي ، 2003، معاني النحو 212/2) ويبدو أن مسوغ الاتساع هو اهتمام العرب – أهل اللغة – بأساليب التوكيد لإزالة الشك .

لذا تنوعت أساليب اللغة و طرائقها في التوكيد ؛ ومنها : التوكيد بتكرار الجملة كلها ، تقول : جاء زيد جاء زيد ، أو تكرار الفعل: جاء جاء زيد، أو الاسم : جاء زيد زيد ، أو تكرار الحرف تقول : لا لا ليأت عمرو ، أو ذكر ما يؤكده ، كالنفس و العين و الجميع و الأجمع: جاء زيد نفسه أو عينه ، وهذا الباب في النحو هو باب التوكيد .

ويأتي التوكيـد بأساليب أخرى تذكرها كتب اللغة ، منها : القسم ، و الاستثناء ، و الحصر ، وفي زيادة بعض الحروف وسأذكر أمثلة عليها : مجيء القسم لغـواً أو زائدة للتوكيد في نحو ما حكاه " الكسائي من قولهم : هذا غلام و الله زيد ، وما حكاه أبو عبيد عن قولهم : " إن الشاة تجتر فتسمع صوت واللهِ ربِّها " فتقول : إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد " (ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف 388/1 ، و الواسطي ، 2000)

وفي الاستثناء توكيد ففي نحو : جاء القوم إلا زيداً ، نصب زيد لإزالة الشك من ذهن المخاطب بعدم إشراك ما بعد " إلا" وهو (زيد) في حكم ما قبلها وهو (المجيء) ، وإذا نفيت الفعل جاء فقلت : ما جاء القوم إلا زيداً أو زيدٌ اثبت الحكم إلى ما بعد إلا ، فهو من الناحية الشكلية مستثنى ؛ لأنه واقع بعد (إلا) في أسلوب الاستفهام ، ولكنه من الناحية الفعلية فاعل ؛ لأنه هو الوحيد الذي قام بالفعل دون القوم ؛ و لذا أخذ الحكمين بالخيار ؛ الرفع على البدل من القوم ، أو النصب على أصل الباب .

ويمكن إضافة أسلوب الحصر إلى أسلوب الاستثناء ، فهو منه ، نحو : لا إله إلا الله ، فالقول يقوم على نفي ، ثم إثبات ؛ نفي الألوهية عن كل مدّعٍ ، و إثباتها إلى الله تعالى .

وتزاد بعض الحروف للتوكيد ؛ ذكر ابن الأنباري أن التوكيد من كلام العرب نحو زيادة الباء في : ما أنا بعاجز عن العمل ، وزيادة اللام في نحو : إني لقادر

على العمل ، وزيادة الكاف نحو : " ليس كمثله شيء" (ابن عقيل ، 1974) ، ومنه زيادة لكن نحو : ما قام زيد لكن عمراً قام . (ابن هشام ، 1998) ، وزيادة الباء في نحو : أحسن بزيد وقيل بل إصلاحاً للفظ ، وتدخل على فاعل كفى نحو : " كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً " (الرعد 43/13) ، كما تزداد في المفعول به نحو : "وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ" البقرة 195/2، والمبتدأ : بحسبك درهم و في الخبر نحو : " جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا " يونس 27/10 ، وفي الحال المنفي نحو : ما جئتك بضيف ، أي ضيفاً ، وللنفس والعين ، كقوله تعالى : " وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ" البقرة 228/2 ، ومن تأتي زائدة لتوكيد العموم نحو : ما جاءني من أحد " . (ابن هشام ، 1998 ، و الزبيدي ، 1987) وتزاد (ما) بعد إذا ، نحو: زيدٌ إذا ما زرته أكرمك ، وبعد ليت نحو: ليتما هذا الكتاب لي . (الواسطي ، 2000) .

وتزاد نونــا التوكيد الثقيلة والخفيفة نحو : لأقومَنّ بالواجب ، و لأقومَنْ، والفعل بني على الفتحة قال الزبيدي : "نون التوكيد إذا دخلت على فعل معرب أكدت فيه الفعلية فردّتهُ إلى أصله وهو البناء " (الزبيدي ، 1987، كتاب إئتلاف النصرة، 132) .

وقد يزاد الحرف على الحرف للتوكيــد نحو : ويكأنه ، ويرى ابن هشام : "أن "الكاف" للتعليل ، و أنّ للتوكيد ، فهما كلمتان لا كلمة ونظيره (وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) القصص82/28 ، أي : أعجب لعدم فلاح الكافرين ".(ابن هشام، 1998 مغني اللبيب ، 182) .

وتأتي الزيادة في الإملاء أو الكتابة للتوكيد أو للفرق ، الواو نحو : عمرو ، و الألف وكفروا تشتبه بواو العطف .

وتزيد في "مائة " توكيداً على أن المقصود هو الرقم ، ويرى (الحموز) ألا محوج إلى هذا الفرق ، لأنه يوقع بعض المتعلمين في أخطاء أدائية أثناء القراءة في نحو :دعَوْا للجمع , ودعوَا للمثنى , وعمرو وعمر منه صاروا يلفظونها بالألف (الحموز، 1987) .

تبين مما تقدم أن التوكيـد من كلام العرب ؛ و يأتي في النطق والكتابة بطرائق متعددة ؛ وقد كثرت أساليبه وتنوعت ، لئلا يقع مستخدم اللغة في الملبس من القول المقروء أو المكتوب أو المسموع .

ولعل شيوع أساليب التوكيد في اللغة يدلّ على وجود الشك عند أبناء المجتمع العربي ، وقد تأثر بالتوكيد النحاة ، فجعلوه علة لكل ظاهرة لغوية تشير إلى معناه ، وقد أشار البلاغيون إلى أحوال المخاطب خالي الذهن ، ويلقي إليه الخبر دون توكيد نحو قوله تعالى : (قل هو الله أحد) الإخلاص/1 ، والمتردد ، ويلقي إليه الخبر مؤكداً بمؤكد واحد ، نحو قوله تعالى : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ) آل عمران /19، والمنكر يلقى إليه الخبر مؤكداً بأكثر من مؤكِّد ، نحو قوله تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) الحجر /9 .

3-11 علة التجريد :

التجريد لغة من جرّد ، يقال :" جرد السيف من غمده : سله ، و تجردت السنبلة و انجردت : خرجت من لفائفها ، وكذلك النور عن كمامه ، و انجردت الإبل من أوبارها : إذا سقطت عنها ، و جرد الكتاب والمصحف : عراه من الضبط والزيادات والفواتح " (ابن منظور ، اللسان ، مادة جرد).

و التجريد اصطلاحاً : "عزل صفة أو علاقة عزلاً ذهنياً ، وقصر الاعتبار عليها ، و عند الجرجاني التجريد في البلاغة : أن ينتزع من أمر موصوف بصفة أمراً آخر مثله في تلك الصفة من نحو قولهم : لي من فلان صديق حميم " . (الجرجاني ، 1998 ، التعريفات ، 39) وعدّ ابن جني هذا العزل خلعا للصفة (ابن جني ، د ت)، فكأنها خلعت من موصوفها أو نزعت منه ؛ لتدل عليه هي بذاتها .

وقد أوضح ابن جني علاقتها بعقيدة المجتمع العربي إذ قال : " ومعناه أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر ، كأنه حقيقته ومحصوله ، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليها معانيها ، وذلك نحو قولهم : لئن لقيت زيداً لتلقين منه الأسد ، و لئن سألته لتسألن منه البحر ، فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً ، وهو عينه هو الأسد و البحر ، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه "

(ابن جني ، الخصائص ،325/2) ، والمعنى ذاته أورده الجرجاني في تعريف التجريد .

وأضاف ابن جني في باب (التجريد) أن العربي يستطيع أن يجرد من شخصيته شخصاً آخر فيخاطبه . وفي التراث العربي شواهد تدل على قدرة الشاعر على التخيل المفضي إلى التجريد ، يقول امرؤ القيس مخاطباً نفسه :

كدأبك من أمِّ الحُويرثِ قبلَها وجارتِها أمِّ الربابِ بمأسلِ

(ديوان أمريء القيس ، 2003، 9)

فالكاف في "كدأبك "ضمير للمخاطب ، ولكنه أشار به إلى نفسه ، وكذلك في قوله:

ألا رُبَّ يوم لك فيهن صالحٍ ولا سيما يوماً بدارةِ جُلجُلِ

(ديوان أمريء القيس ، 2003، 9)

وتخيل العربي شخصاً آخر يتبادل معه الحديث ، يقول زهير :

سئمتُ تكاليفَ الحياةِ ومن يعشْ ثمانين حولاً لا أبا لك يسأمِ

(ديوان زهير ، 62)

فبعبارة : " لا أبا لك " موجهة لشخص آخر جرده من خياله.

و يخاطب لبيد نفسه حين يقول :

شاقَتْكَ ظُعنُ الحيِّ حين تحملوا فتكنّسوا قُطُناً تَصرُّ خِيامُها

(ديوان لبيد ، 300 ، والزوزني ، 1997، المعلقات ، 131)

و يخاطب نفسه في قوله :

بل ما تذكرُ من نُوار وقد نأتْ وتقطعتْ أسبابُها ورمامُها

(ديوان لبيد ، 301 ، الزوزني ، 1997، المعلقات 134) .

وجرد عنترة من الطلل شخصاً يتبادل معه التحية يقول :

يا دارَ عبلةَ بالجواءِ تكلمي وعمي صباحاً دارَ عبلةَ واسلمي

حييتَ من طللٍ تقادمَ عهدُه أقــوى وأقفــرَ بعدَ أمِّ الهيثــمِ

(ديوان عنترة ، 14، الزوزني ، 1997، المعلقات 192) .

وجرد الأعشى من نفسه شخصاً آخر فخاطبه قائلاً :

ودعْ هريرةَ إنّ الركبَ مُرتحلُ وهلْ تطيقُ وداعاً أيّها الرجلُ

(ديوان الأعشى ، 278 ، الشنقيطي ، شرح المعلقات العشر ، 129)

وقد يأتي التجريد بمعنى التعرية و الإزالة ، كتجريد الاسم من التنوين عند الإضافة كما هي: هذا غلامُ زيد . (: ابن هشام ،1984) وتجريد خبر كان من أن (ابن عقيل ، 1974) .

ويلاحظ أن التجريد يحتاج إلى خيال ناضج ، يفرق بين الواقع الحقيقي و الواقع المتخيل.

وجرد العرب من بعض الأدوات أشخاصاً، أو اسماء أشخاص ؛ يقول ابن جني:" ألا تـرى إلى حكاية يونس عنهم : ضرب مَنٌ مناً ، كقولـك : ضرب رجل رجلاً ، فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر :

و أسماءُ ما أسماءُ ليلةَ أدلَجتْ إليَّ و أصحابِي بأيِ و أيْنَما

فجعل (أي) اسماً للجهة ، فلما اجتمع فيها التعريف و التأنيث منعها الصرف " (ابن جني ، الخصائص 127/1-128، و : 119/2) .

فالعرب يتعاملون مع أدوات اللغة بحسب مدلولها ، وقد يجردون منها ما دلت عليه ، ثم يتعاملون مع المعنى المجرد ، فهم يستخدمون أداة الاستفهام (مَنْ) مثلا ، للسؤال عن شخص ما ، ثم ينقلون دلالتها من اسم استفهام مبني إلى اسم شخص معرب ، قد يكون المستفهم عنه ، كزيد أو غيره ، ما دام غير معروف ، ويسأل عنه بـها ؛ فـ(مَنْ) في قولهم : ضرب منٌ مناً ؛ الأولى : فاعل مرفوع ومناً الثانية: مفعول به منصوب ، وصرفهما لوقوعهما موقع اسمين معربين ، ومنع الشاعر(أي) من الصرف ، لدلالتها على اسم منطقة ، وهي في أصل الوضع معربة.

ويبدو أن العـربي في الصحراء يشعر بالوحدة و الوحشة ، فيلجأ إلى التجريد ، يتخيل شخصاً آخر أو يجعل من نفسه ذلك الشخص فيتكلم معه ، ويخاطبه، ولما تكرر عند شعرائهم في مختلف العصور غدا كالعُرف غير منكور عند سماعه بدليل قبوله في الشعر ، ومجيئه في شعر الفحول . وتأثر النحويون بهذا العرف ، فجعلوا علة التجريد مسوغاً للتعامل مع ما خرج عن معيارية اللغة .

12-3 علّة الاشتقاق :

الاشتقاق لغة من شقق : و " اشتقاق الكلام : الأخذ فيه يميناً وشمالاً ، و اشتقاق الحرف من الحرف : أخذه منه ، ويقال : شقق الكلام : إذا أخرجه أحسن مخرج " (ابن منظور ، اللسان ، مادة شقق)

والاشتقاق اصطلاحاً عند الجرجاني : (نزع لفظ من آخر ، بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً ، ومغايرتهما في الصيغة)، وذكر: الاشتقاق الأكبر : هو أن يكون بين اللفظتين تناسب في المخرج نحو نعق من النهق ، والاشتقاق الأصغر : هو أن يكون بين اللفظتين تناسب في الحروف و التركيب نحو ضرب من الضرب الاشتقاق الأكبر هو أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو :جَبَذَ من الجذب " . (الجرجاني ، 1998، التعريفات ، 23) .

وجاء في التهذيب " و البيت من أبيات الشعر سمي بيتا لأنه كلام جمع منظوما فصار كبيت جمع من شقق وكفاء ورواق وعمد " (ابن منظور ، اللسان ، مادة شقق).

وذكر ابن جني أنه أول من استخدم الاشتقاق الأكبر ، وعقد له باباً ، وقصد به التقليب ، قال : " إنما هذا التقليب لنا نحن ، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن " (ابن جني ، الخصائص 135/1) .

وذكر في المسائل الخلافية أن الغاية من الاشتقاق هي تكثير المعاني التي تتحقق في الفرع ، وبهذا يكون المصدر هو الأصل لقلة المعنى (العكبري ، المسائل الخلافية ,74-75).

ويــرى أن المصدر هو الأصل ؛ لأنه ذو دلالة واحدة هي الزمان ، و الفعل فرع ؛ لأنه ذو دلالتين الحدث و الزمان ، و الفرع أكثر معنى من الأصل ، والفعل لفظ مركب و المصدر لفظ مفرد ، ومثّل على ذلك بصانعة الفضة المعروفة في المجتمع العربي "فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها ، فإذا صيغ منها خاتم أو مرآة أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة ، فهي فرع عن المادة المجردة ، كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره ، و المصدر دليل الحدث وحده" (العكبري ، مسائل خلافية ، 74).

و مادة هذا التمثيل : الفضة وما يشتق منها ؛ هي من لوازم حياة المجتمع الذي يستخدم الخاتم و القارورة و المرآة باشتقاقها على هيئتها من الفضة ؛ فغدت من أعرافهم الأجتماعية .

ويمكن القول أن اللبن أو الحليب الطازج الذي يأخذه العربي من مواشيه ، يشتق منها في بيته مواد متعددة بحسب حاجته ؛ كالزبدة و السمن والجبنة ، وغيرها وهي كلها مشتقات من اللبن .

ويبدو أن النحاة تأثروا بهذه الأعراف المألوفة في المجتمع ، عندما لاحظوا العلاقة بين حروف الألفاظ ، وأنها ترتد إلى أصول اشتقت منها ، كارتداد الخاتم المصنوع إلى أصله الفضة الخام ، واللبن بأشكاله المتعددة يرتد إلى أصله من الحليب ، ولا غرو بعد ذلك أطلقوا على الصرف اسم : صناعة الاشتقاق ، فلعلهم تذكروا العلاقة بين صناعة الفضة و الذهب وغيرها من الصناعات ؛ التي تؤدي إلى إنتاج مشتقات بحسب الرغبة والحاجة ، فربطوا بينها وبين الألفاظ التي تشتق من مصادرها .

ولعل الاشتقاق يقرب فيه المشتق من المشتق منه أكثر من قرب الفرع من الأصل ، لكن المشتقات حُصرت في باب تصريف الألفاظ ، والأصل و الفرع انتشرت على كافة الأبواب ، ثم لما نضجت فكرة الاشتقاق غيرت إلى علم الصرف.

وتحدث ابن جني عن الاشتقاق الأصغر نحو : كتب كاتب مكتوب مكتب، و الاشتقاق الأكبر وخصص له باباً .(ابن جني ، د ت) هو باب التقاليب نحو : قول، ومنه : القول و قلو ، ومنه : القِلو وهو حمار الوحش ، وقل ومنه الوقل : وهو الوعل ، وولق : إذا أسرع ولوق .. ولقو .. وغير ذلك وكلها تشترك في معنى السرعة و الخفة ، فهي ألفاظ اشتقت بتقليب مواضع حروفها ، وتشترك في معنى رئيس واحد . (ابن جني ، د ت ، : ابن الأنباري ،1998) .

ويبدو أن هذه الفكرة منتزعة من فكر الخليل بن أحمد في بنائه لمعجم العين، مع تجاوز مسألة الجدال في نسبته إليه ، ففكرة المعجم للخليل على الأرجح، وقد اشتمل المعجم على ألفاظ مستخدمة ، و أخرى مفترضة أو مهملة ، فالأصل الثلاثي نحو : قول ، ينبغي أن تشتق منه تسعة ألفاظ بتقليب المواضع بين الحروف قول ،

قلو ، لوق ، لقو ، وقل ، ولق ، وجعله ابن جني الاشتقاق الأكبر، ولكن الفكرة لم تغادر مكانها ، لأن الاقتصار على الألفاظ المستخدمة وإهمال ؛ ما أهمل فيه اقتصاد في الجهد على العالم و المتعلم .

ويرى ابن جني أن علة الاشتقاق تؤصل حروف الكلمة ؛ فنون عنتر وعنبر أصلية ، بخلاف نون عنبس وعنسل . (ابن جني ، د ت، الخصائص 225/2) .

وضد الاشتقاق الجمود ، و الاشتقاق هو الأكثر في الحال نحو : جاء راكباً، فإذا كان جامداً نحو : بعته يداً بيد ؛ فإنه يؤول بمشتق، أي: بعته متاجرة أو مواجهة. (ابن عقيل ، 1974) .

ويشترط الاشتقاق في النعت أيضاً نحو : رأيت الرجل الفاضل ، ويكون النعت جامداً فيؤول بمشتق نحو : مررت برجل بصري ، و أقبل رجال مائة . (السامرائي ، 2003) .

وعلة الاشتقاق في بعض المسائل تشكل خلافاً بين الكوفيين و البصريين ، ففي لفظ الاسم قال الكوفيون أنه من السمة فالمحذوف فاؤه ، وقال البصريون إنه من سمو فالمحذوف لامه، وعلة كل منهما صحة الاشقاق .(العكبري ، د ت).

وعلة الاشتقاق واقعة في باب الصرف ، لكن علوم العربية تتداخل ، ويمكن رصد مواقعها النحوية فيما يلي : يرجح العكبري رأي الرماني في حدّ الاشتقاق ، يقول : " أما حد الاشتقاق فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني ، وهو قوله الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل " (العكبري ، مسائل خلافية 74) .

ويقوم باب المفعول المطلق على تأكيد الفعل بمصدره نحو : سرت سيراً أو أن يكون عامله من لفظه نحو : جلست مجلس عمرو . (ابن عقيل ، 1974)

و الاشتقاق علة مقبولة لإزالة الشك عن بعض الألفاظ فهي بهذا مدعمة للقياس ، فلو "أنك لو سمعت (ظَرُف) ولم تسمع (يظرُف) هل كنت تتوقف عن أن تقول : يظرف ؟ راكباً له ، غير مستحي منه ... قياساً أقوى من كثير من سماع غيره ، ونظائر ذلك كثيرة فاشية " . (ابن جني ، الخصائص ، 314/1) .

ولعل معرفة العرب بالاشتقاق معرفة عملية اتضحت من خلال إنتاج مشتقات الألبان في بيوتهم ، وغدت تشكل عرفاً اجتماعياً ؛ فهي مادة غذائية في حياتهم اليومية ؛ لهم و لضيوفهم .

وعرفوا المشتقات الصناعية من المادة الأولية ، كالذهب ، و الفضة ، وصارت من أعرافهم ؛ إذْ دخلت في ملابسهم وحليهم وأدوات طعامهم وشرابهم، و يتفاخرون بامتلاكها.

كانت معرفة للاشتقاق في صورة تنوع لهيئة المادة الأصلية ، بغرض الإفادة منها في شؤون الحياة ، و وجد النحويون غرضهم فيه ، فجاءت تسمية علم الصرف بـــ (صناعة الاشتقاق) في البداية ، لأن العلاقة بين اللفظة و مشتقاتها كالعلاقة ما بين مشتقات الفضة وخام الفضة ، والألبان والحليب ، ثم أخذ النحويون (علة الاشتقاق) لتفسير الظواهر اللغوية بعامة ، وفقا لدائرة المعنى التي ربطت الصرف بالاشتقاق .

3-13 علة القوة :

جاء في اللسان القوة لغة " نقيض الضعف ، والجمع قوى و قوى ، وقوله عز وجل : (يَايَحْيَى خُذْ الْكِتَابَ)مريم 12/19 ، أي : بجد وعون من الله تعالى ، وهي القواية والقوي من الحروف ما لم يكن حرف لين " . (ابن منظور ، اللسان، مادة قوا) .

وتسمية الرجل جاءت من قوة المشي على الرجلين " (اللسان ،مادة رجل) وقوله تعالى : "إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ " الذاريات 58/51، جاء في اللسان : "والمتين ذو الاقتدار الشديد " (ابن منظور ، اللسان ، مادة متن) .

وقد تقدم القول عن اعتداد العرب بالقوة ، المتحققة عندهم في كثرة عدد الولد وكثرة المال ، و يشمل المال الخيل والإبل فضلا عن الذهب والفضة .

وتأثر النحاة بفكرة القوة ؛ يرى ابن منظور: ": أن العرب " قوي في أنفسها أمر المفعول حتى كاد أن يلحق عندهم برتبة الفاعل ، وحتى قال سيبويه فيهما : وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم ؛ خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصيغة ؛ أحدهما : تغيير صيغة المثال مسندا إلى المفعول عن صورته مسندا إلى

الفاعل ، والعدة واحدة ، وذلك نحو: ضرب زيد ، وضرب ، وقتل ، وقتل ، والأخر أنهم لم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدة الحروف مع ضم أوله ، كما غيروا في الأول الصورة والصيغة وحدها ، وذلك قوله : أحببته وحُبَّ ، وأزكمه الله وزُكِم ، وأضأده وضُئِد ، وأملأه وملىء ".(ابن منظور ، اللسان ، مادة قوا) ، ويبدو أن هذا الرأي المنسوب إلى سيبويه إلى قوة المفعول هي التي جعلته ينوب عن الفاعل ، كما أدت إلى تغير صيغة الفعل بضم أوله ليكون مناسباً لنيابة المفعول عن الفاعل .

ويبدو أن صيغة الفعل أيضاً هي من باب استقواء المفعول ليصل إلى درجة الفاعلية نحو : انكسر ، و انشق ... جنباً إلى جنب مع كُسِر و شُقَّ مع ميل الدارجة إلى الأولى .

ولعل نفور العرب من تتابع الكسر نحو فِعِل الكسرُ و نحو : فِعُل ؛ الضم امتد ليصل إلى نفورهم أيضاً من تتابع الضم والكسر ، فُعِل نحو : كُتِب ، فاستحدثت اللغة صيغة إضافية هي : انفعل نحو : انكسر . وقد استخدمت الصيغتان في القرآن الكريم في قوله تعالى : "إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ " الانشقاق 84/1-2 .

ويمكن تتبع أمثلة على علة القوة في الاسم والفعل والحرف، ومنها : أن الاسم الظاهر أقوى من الضمير ، لأنه يخلفه مكانه نحو : جئت ، وزيد جاء ، أي (هو) ، وقد يلي الاسم الظاهر الضمير ليفسره ، نحو : ضربته زيداً . (ابن هشام ، 1974، ابن عقيل ،1974).

وعدوا ضمير المتكلم في نحو قرأتُ، وأنا قادمٌ ؛ أعرف المعارف ، فالمتكلم ظاهر شخصه،لا ينكره أحد . (ابن جني، الخصائص،59/1) المجتمع يهتم بالحاضر ، وقد يهمل الغائب .

ويرى الكوفيون أن اسم الإشارة أعرف من العلم ، بشيئين الأول أنه لا يقبل التنكير ، و الثاني أنه متعرف بنفسه ، و الأعلام تتعرف باللقب ، وما تعرف بشيئين أعرف مما يعرف بشيء واحد ، ومذهب البصريين أن العَلَم أعرف " . (الزبيدي ، 1987، كتاب إئتلاف النصرة ، 69) .

ويبدو أن قول الكوفيين أرجح ؛ لأن القائل : جاء زيد ؛ قد يسأل : أيهم ؟ ، وقائل : جاء هذا ؛ لا يُطالب بتعريف .

ونبه ابن هشام على المواضع التي أشكلت فيها (غير) ، منها قول الشاعر:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ و الحزنِ

فـ(غير) فيها ثلاثة أوجه ، الأول : أنها مبتدأ ، والثاني أنها خبر ، والثالث: خبر لمبتدأ محذوف تقديرة أنا غير آسف ؛ وأقواها الأول ، فهو " في قوة المرفوع بالابتداء " (ابن هشام ، 1998، المغني ، 166) ، والشعر لأبي نواس : البغدادي 1989، الخزانة ، 167/1) على الرغم من معنى النفي الذي أدته في التركيب ، وهو معنى يؤديه الحرف .

ويرى ابن الأنباري أن عوامل الأسماء كالجر نحو : مررت بزيد ؛ أقوى من عوامل الأفعال كالجزم نحو : " لم يمشِ " وهذا التفاوت بين القوي المؤثرة مألوف في المجتمع .

وقال ابن هشام في توجيه قول الشاعر :

وما زرتُ ليلى أنْ تكونَ حبيبةً إليّ ، ولا دينٍ بها أنا طالبهُ

قال : "رووه بخفض (دين) عطفاً على (أن تكون)، إذ أصله : لأن تكون ، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات " (ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ، 496) .

ويرى الكوفيون أن خبر إن مرفوع على الأصل ، لأنهم أجمعوا أن (إن) تنصب المبتدأ لشبهها بالفعل ، وشبهها بالفعل جعلها فرعاً عليه ، فهي لا ترفع . (الزبيدي ، 1987، كتاب إئتلاف النصرة، 167) .

إن النحوي هو ابن المجتمع ، توجهه أعرافه وتقاليده وعاداته ، وأبناء المجتمع العربي يؤمنون بأن القوة تعطي للمتصف بها حقه ، فلا يظلمه الأقل منه قوة ، و قد يأخذُ فوق حقه إذا طمع ، ولم يجد من يكفه عن ظلمه ، ونقل النحويون هذا التصور إلى أدوات اللغة ؛ فالعوامل القوية تصل إلى معمولاتها دون واسطة،

فحرف الجر يعمل ولو حال بينه وبين معموله حائل ، نحو : سافرتُ بلا زادٍ ، وتعمل واو (رُبَّ) عمل (رُبَّ) ، نحو قول الشاعر :

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سُدولَهُ   عليَّ بأنواعِ الهمومِ لِيبتلي

(ديوان إمرئ القيس ، 2003، 61)

وقد يعمل العامل القوي في معمولين ، نحو : إن تدرس كل يوم تنجح ، وقد تعمل مضمرة ، و البصريون يرون أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة بعد فاء السببية نحو: (يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)النساء 73/4. و (واو) المعية نحو : لا تأكل السمك و تشرب اللبن، و لام الجحود نحو : ما كنت لأقطَع أمراً دونك (السيوطي ، د ت).

3-14 علة الضعف أو الافتقار :

الضَّعف لغة : " خلاف القوة ، وقيل الضُّعف بالضم في الجسد و الضَّعف بالفتح في الرأي والعقل ، وقيل " هما معا جائزان في كل وجه " . (اللسان ، مادة ضعف) ، ويبدو أن اللغة اتجهت إلى تخصيص دلالة كل منهما ؛ فما دل على ضعف مادي جاء بالضم ، وما دلّ على ضعف معنوي جاء بالفتح ، وهذا من باب إعطاء الحركة الصرفية واجباً في تخصيص دلالة اللفظة ، وقول ابن منظور "وهما معاً جائزان في كل وجه " يشير إلى تعميم الدلالة ، وهو ضد التخصيص (أنيس ، 1992) .

وعلة الضعف تذكر مع القوة فهما ثنائية مبنية على التناقض ، فلا يكون الضعف إلا عندما تغيب القوة ، والافتقار أحد العوامل المباشرة للضعف .

وفي أعراف المجتمع العربي أن الضعف يذل الإنسان ، وقد تستدعي حاله المساعدة والرحمة ، والضعف متسبب عن خسارة مال تؤدي إلى الفقر ، أو زوال جاه أو مرض مفاجئ ، أو انصراف الأقارب ، أو موت عزيز ، ولعل عيادة المريض ، وعزاء المصاب ، و إغاثة الملهوف ، ونصرة المظلوم هي من باب وقوف الإنسان مع أخيه في لحظة ضعفه .

وفي حديث عمر – رضي الله عنه – قال عليه السلام : " الضعيف أمير الركب " (الجزري ، 1979، النهاية في غريب الأثر ، 88/3) ، فالضعيف في

الركب هو الآمر للركب بالسير أو الوقوف ، أو التمهل أو الإسراع ، أو غيها من أحوال السفر . وفي هذا التوجيه الكريم تكون مساعدة الضعيف ومراعاة حاله دون إشعاره بضعفه وعجزه .

وقد أفاد النحويون من فكرة الضعف عند أبناء المجتمع ، كما أفادوا من الأعراف الاجتماعية المرافقة له في تعليل بعض القضايا النحوية منها : ذكر ابن الأنباري أن الرأي المرجوح ، هو الرأي الضعيف ، ويضعف الرأي إذا خالف الإجماع ، أو كان فاسداً دليله ، أو معناه . (ابن الأنباري ، 1971) ، فالضعف يوصف به الرأي الذي فسد دليله أو معناه ، وهو رأي لا قيمة له أمام رأي الأكثرية أو الإجماع .

وقد يقع الضعف في العلة ، ومن حالاته : أن المشتقات تعمل عمل أفعالها ، فالفرع يحمل على الأصل ، ولكن هذا العمل ليس مطلقاً ، لذا فإنها تعمل بشروط ، وهي في اسم الفاعل و المفعول أن تكون صالحة للحال أو الاستقبال ، أو تعتمد على نفي أو نهي أو استفهام يسبقها فيقويها ، فتقول : زيدٌ كاتبٌ الدرسَ ، أو أكاتبٌ زيدٌ الدرسَ ، و نحوها. أما نحو : زيدٌ كاتبُ الدرسِ فلا يعمل اسم الفاعل ؛ لأن المعنى في الماضي ، ففقدت شرط الحال ، ولم تعتمد على نفي أو نهي أو استفهام، و نحو : زيدٌ محمولٌ متاعُه ، فيعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمفعول ؛ لأنه أفاد الحال أو الاستقبال ، ويمكن أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام فتقول : أمحمول متاع زيد ؟ أو ما محمول متاع زيد ؟ .

و الفعل التام يعمل ، فيأخذ فاعلاً ، نحو : جلس زيد أو فاعلاً أو مفعولاً واحداً نحو : كتب زيد الدرس ، أو مفعولين نحو : ظننت الخبر صحيحاً ، والفعل الناقص نحو : كان زيد قائماً ، ضعيف لافتقاره إلى المنصوب ، قال الصبان : "التمام الاكتفاء بالمرفوع ، و النقصان الافتقار إلى المنصوب أيضاً ، فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين ، وقيل : لنقصانها عنها بتجردها من الحدث " (الصبان ، حاشية الصبان ، 1997، ج1/346) .

والرتبة الضعيفة : هي رتبة الحرف ، لأنه يؤدي المعنى بنفسه ، وليس كالاسم ولا كالفعل ، بل هو مفتقر إليهما ، فلا يكون له معنى إلا في جملة ، فصوت الباء مثلاً لا يكون ذا معنى إلا في نحو : مررت بالمسجد .

و يضعف العامل الحرفي إذا حذف تقول : ذهبت إلى الشام ، ذهبت الشام ، على نزع الخافض ، فإذا نزع حرف الجر فإنه لا يعمل . (سيبويه،1991، الكتاب ، 35/1 ، و159/1) .

ويضعف العامل الحرفي إذا تأخر ، فلا يعمل نحو : هما طالبان لعل . (السيوطي د ت).

وتضعف التوابع مع طول الفصل نحو : هذا جحرُ ضبٍ خربٍ ، فالصفة (خرب) تابع للجحر المرفوع ، ولكنّها جرت لضعفها عن اللحاق بالذي تتبعه ، وقد فصل بينهما بالمضاف إليه (ضبٍ) ، فحدثت صورة من ظاهرة الجر على الجوار ، وحملها ابن جني على حذف المضاف .(ابن جني ، د ت ، الحموز ، 1984)

و يضعف العامل في الاشتغال ، فيؤول عامل آخر بديلاً عنه في نحو : المدينةَ زرتها .

ويضعف أحد المتنازعين في التنازع تقول : زرت و أكرمت علياً، فالبصريون يرون أن عامل نصب (علياً) هو الفعل الثاني ، لأنه الأولى ، ويرى الكوفيون أن العامل هو الفعل الأول للقرب .(ابن الأنباري ، 1998).

وقد يقال في علة الضعف والافتقار نقيض ما قيل في علة القوة ؛ فالمجتمع العربي يعدّ الضعف موجبا للمساعدة ، والوقوف مع الضعيف ، قد يقويه بوقوف الناس معه ، أو يستمر حاله في التردي ، و أخذ النحوي هذه الفكرة ، وفسّر بها بعض الظواهر اللغوية التي يرى فيها ما يمكن أن يتصوره في العوامل من ضعف أو عجز عن العمل ؛ فالعامل قوي إذا رفع ونصب ، أو جر ، أو جزم بنفسه ، دون مساعدة ، ويرى أنه ضعيف إذا لم يعمل ، ويحاول جاهدا ربط ما يجري في المجتمع بما يجري في اللغة ، وفي هذا فهم حقيقي لتراكيب للغة ، و هو فكر نحوي فيه نوع من التجريد الذي يصور أن العلاقات بين ألفاظ اللغة كالعلاقات بين أفراد المجتمع .

3- 15 علة العارض :

العارض : " الآفة تعرض في الشيء ... وعرض له الشك ، ونحو من ذلك ... و العارض: السحاب الذي يعترض أفق السماء ، وقيل : العرض ما سد الأفق " (ابن منظور، اللسان،مادة عرض) (و: الحموز ، 1989).

وفي الاصطلاح : " العارض للشيء : ما يكون محمولا عليه ، خارجا عنه، والعارض أعم من العرض " (الجرجاني ، 1998 ، التعريفات ،104)

ولعل ارتباط العارض بالمطر يجعل لهذه الكلمة موقعاً خاصاً في أعراف العرب ، فهم يعيشون في بيئة صحراوية شبه جافة ، و ينتظرون العارض الذي سيغير حياتهم بالمطر الوفير ، فينمو العشب ، ويدر الضرع ، وتكون الأرض التي استقبلت العارض مكاناً يستقطب القبائل ، وفي هذا يحتمل الشر الناجم عن تنافس القبائل .

فالعارض حال متغير بسبب طارئ ، ويزول العارض بزوال السبب ، والعارض بمعنى المطر محرك لعدد من أعراف العرب، وقد قالوا : الناس شركاء في أربعة : الماء والهواء والكلأ و النار .

وتأثر النحويون بفكرة العارض أو الطارئ الذي يغير حال الشيء ؛ فالنحويون يرون أن الساكن عندما : " تطرأ عليه الحركة فالحكم للثاني منهما" (ابن جني ، الخصائص ، 44/3) ، أي أن العمل أو التأثير هو للطارئ ، والمطر طارئ لأن الأصل غير المطر في حياة العرب ، و إذا طرأ فإن قاعدة جديدة تسير عليها الأعراف ؛ الماء والعشب للجميع كالهواء والنار .

ويمكن تلمس أثر العارض في الفكر النحوي في الآتي : يرى العكبري في علة جعل الإعراب في آخر الكلمة : " المعنى الذي يدل عليه الإعراب ... لا يحدث في المسمى معنى في ذاته بل هو معنى عارض أوجبه عامل عارض " . (العكبري ، مسائل خلافية،101)

فالإعراب عارض في آخر الكلمة لتغيره بتغير موقع الكلمة من الإعراب أو رتبتها في الجملة .

ويرى الصبان أن البناء قسمان : أصلي و عارض ، الأصلي : ما نجم عن علة شبه الحرف كالمضمرات و أسماء الشرط و أسماء الاستفهام و أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة و أسماء الأفعال و أسماء الأصوات ، والبناء العارض : ما جاء لطارئ ، ويزول بزواله ، مثل بناء المنادى ، و اسم (لا) ، نحو : يا زيدُ ، ولا بأس عليك ، فزيد وبأس معربتان في الأصل ، وبنيتا لعارض ، وهو طروء النداء ، و لا النافية للجنس . (الصبان ، 1997) (الحموز ، 1989).

وقد تنقُضُ علة العارض المراتب ، و منها : يتقدم الخبر إذا كان المبتدأ نكرة وخبره شبه جملة نحو : عندك مال ، وفي القاعة اجتماع . (ابن عقيل ، 1974).

ويتأخر الفاعل إذا اتصل به ضمير يعود على المفعول به ، نحو : ضرب زيداً غلامُه . (ابن عقيل ،1974)

ويتقدم المفعول به إذا كان من أسماء الصدارة نحو : كم رغيفاً اشتريت؟ أو من أسماء الشرط نحو : (قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) الإسراء110/17 ، أو ضمير النصب (إيا) في قوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)الفاتحة 4/1 . (: ابن هشام ، شرح قطر الندى ، 186) ، أو اشتمل على ضمير يعود على الفاعل ، نحو : ضرب غلامه زيد .(ابن عقيل ، 1974)

واللواحق عوارض أيضاً كتاء التأنيث نحو : كتبتْ ، و ياء النسب نحو : قرشيّ .

والعارض كل ما طرأ على الكلمة من تغيير أدى إلى تغير في دلالة الكلمة " كلام التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه كرجلٍ و الرجل و النسب و التصغير و الجمع و التكثير تأتي لمعان طارئة وتزول بزوالها". (العكبري ، مسائل خلافية 70/1 و 100/1) .

وتحذف تاء التأنيث لطروء ياء النسب نحو : كوفه و كوفي وتحذف لجمع المؤنث السالم في نحو : ثمرة الثمرات ، وحكم الطارئ في حذف التنوين للإضافة نحو هذا غلامٌ ، وعند الإضافة تقول : هذا غلامُ زيد . (ابن جني ، د ت)

و كانَ الناقصةُ نحو : كان زيد قائماً ، الأصل فيها التمام نحو : (إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) آل عمران47/3 ، و لعلةٍ عارضة جعلت ناقصة لدلالتها على الزمان أصلها . " فالعارض لا تنقض به الحدود العامة " (العكبري ، مسائل خلافية ، 99) .

و العامل عارض ، يحدث معنى عارضاً ، تقول : جاء زيد ، فزيد : فاعل، وتقول : قابلت زيداً ، فصار زيد مفعولاً ، وقد يعرض لزيد حرف جر فيجر ، وقد يعرض له ما يُغيبه ، كأن تقول : في شَرِب زيدٌ الماء ، شُرب الماء .

ويمكن أن يمتد وصف العارض هذا إلى جزم الفعل نحو : لم يقم ، ونصبه نحو : لن يكتب ، و إلى الإعلال و الإبدال ... فكل هذه التغيرات و التأثيرات ناجمة عن علة عارضة ، وتزول بزوالها ، فالعارض الذي يؤثر في حياة العربي إن خيراً أو شراً ، يزول ثم تعود الحياة إلى أصلها .

وتزول حركة الإعراب بزوال العامل العارض ؛ لذلك لم يجوز النحويون التخلص من التقاء الساكنين ، في نحو : لو استطعنا "(الحموز ، 1989، العارض ، ص 71) ، فالعارض طارئ لا يقيد أحياناً .

و قد ألقت فكرة العارض بظلالها على الفكر النحوي الذي عدّ كل تغير عن الأصل ناجماً عن علة عارضة ، فإن زالت عاد الحال إلى ما قبل العارض .

ولعل تأثر النحويين بالعارض في النحو جعلهم يعيدون الفكر و البحث في أبواب النحو على أساس الأصل و العارض ؛ فإعراب اللفظة و معناها لهما أصل، و سيتأثران بحسب العارض الذي سيعرض لها أثناء التركيب ، و العوارض بهذا المعنى قد تشمل عوامل الأسماء و الأفعال الملفوظة و المضمرة و المعنوية ؛ فاللفظة في المعجم ، نحو : سمع أو الرعد أو دويّ ؛ يكون لها معنى معجمي ، وهو غير المعنى في التركيب ، وتكون دون حركة إعرابية حتى تُعرض في جملة مفيدة نحو : سمعت دويّ الرعد ، فيرشحها التركيب لمعنى تركيبي ، و حركة إعرابية مناسبة للعارض الذي أثر فيها .

16-3 علة حجة الخصم :

الخصم لغة " الخصومة و الجدل ، و خاصمه خصاما و مخاصمة فخصمه يخصمه خصما : غلبه بالحجة و الخصومة : الاسم من التخاصم ، و الاختصام و الخصم : معروف ،واختصم القوم و تخاصموا ، وخصمك الذي يخاصمك ، وجمعه خصوم ، وقد يكون الخصم للاثنين والجمع والمؤنث " . (ابن منظور اللسان، مادة خصم)

والحجة في الاصطلاح : " ما دُلَّ به على صحة الدعوى ، وقيل : الحجة والدليل واحد ". (الجرجاني ، 1998، التعريفات ، 60) ، فحجة الخصم هي دليل الخصم الذي يستدل به على حقه في موضوع الخصومة .

ومن أعراف العرب في القضاء تقديم أطراف الخصومة الحجة أمام القاضي، يذكر الأول حجته ، ثم الثاني ؛ فحجة الخصم هي من أقوى الوسائل لكسب القضية، بنقض ما فيها من قوة ، وإظهار ما فيها من ضعف ، وبناء حجة قوية .

وقد أفاد النحويون في اعتلالاتهم من هذا العرف في القضاء العربي ، فصبوا اهتمامهم على حجة الخصم لإضعافها من خلالها ، وتقوية حجتهم .

ومن أمثلتها في النحو : ذكر ابن جني أن مما يضعف حجة الخصم أن يقول الرجل غير ما قال به أهل مذهبه ، أو مخالفة الإجماع ، و مثّل عليها بإنكار (المبرد) جواز تقديم خبر ليس عليها ، ولم يقل بهذا الرأي البصريون ، و لا الكوفيون ، يقول ابن جني : " فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا ، والكوفيون أيضا معنا ، فإذا كانت إجازة ذلك مذهبا للكافة من البلدين، وجب عليك يا أبا العباس ، أن تنفر عن خلافه ، وتستوحش منه ، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه ". (ابن جني ، الخصائص ،171/1) ، ورأي ابن جني هذا لم يمنع ورود آراء فردية مخالفة للإجماع .

ويتوجه هم المخاصم إلى حجة الخصم ، أو دليله الذي يستدل به ، فإذا أسقطه سقطت حجة الخصم ؛ ذكر ابن الأنباري أن مما يسقط الدليل أن يدخل إليه الاحتمال ؛ ومنه اختلاف الرواية كرواية بيت امرئ القيس :

فاليوم اشربْ ، غير مستحقب   من الله إثما ، ولا واغل

(ديوان أمريء القيس ، 2003، 108 ، وروايته : اليوم أسقى ، وذكر المحقق في الحاشية أنها تروى : أسقى) ، وقد جاء في الإنصاف أن تقديم خبر ليس أجازه البصريون لجواز تقديم خبر كان عليها ، وأنكره الكوفيون لأن ليس فعل غير متصرف ، فلا يجري مجرى المتصرف (ابن الأنباري ، 1998) .

فقد يقول الخصم ، يروى هذا البيت : فاليوم فاشرب ؛ فيكون الفعل طلبيا ، ولا شاهد فيه ، في الروايتين ، لأن رواية البيت دخلها الاحتمال .

و يسقط الدليل أن تحتج بحجة خصمك ، فتبني مثلها لهدمها ، فقد ذكر ابن جني أن (أبا عثمان) لا يجيز نحو : مررت برجل أفعل ، على أن (أفعل) صفة فصرفها . وإبطال هذا الدليل أن تقول : " قد جاءت الصفة غير مفيدة في جواب من قال : رأيت زيد ، آلمنيّ يا فتى ؟ ، فالمنيّ صفة ، وغير مفيدة " (ابن جني ، الخصائص ، 177/1) .

و ذكر ابن هشام في المغني أسلوباً يقوي الحجة ، وذلك بذكر رأي خصمك كأنه رأيك ، بأسلوب الحكاية ، ثم الكر عليه لهدم رأيه كله ، ومن مواضعه في القرآن الكريم " قوله تعالى : (هَذَا رَبِّي) الأنعام 76/6و77و78، في المواضع الثلاثة و المحققون على أنه خبر ، و أن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل ، فيحكى كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة "(ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ،24). والآيات موضع الحجة هي قوله تعالى : (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ(76)فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأَكُونَنَّ مِنْ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (77) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَاقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ) الأنعام6/75-78 .

ومما يسقط الدليل التنبه إلى حالات الجواز ، فهي محددة بشروط ، منها: أن جواز تقدم الحال في نحو : راكباً جاء زيد ، لا يجيز تقديم معمول الفعل المتصرف في غير الحال " (السيوطي ، 1998، الاقتراح ،91).

و يسقط الدليل بالمعارضة بدليل آخر مثله . (السيوطي ،1998) ورفض المبرد ما أقرة سيبويه والأخفش وسمع عن العرب قولهم : لولاك ولاولاه ، فرفضها

المبرد وأقرها كل من سيبويه والأخفش ، فقد جاء في القرآن الكريم (لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) سبأ /31 ، فأقرها سيبويه ، فالمبرد أعترض على الرواية : فاليوم أشربْ ، والصواب عنده : فاليوم فاشرب . (: شوقي ضيف ، د ت)

ويفسد الشاهد إذا كان قائله مجهولاً ، فقد أبطل ابن الأنباري بهذه القاعدة حجة الكوفيين في استشهادهم بقول شاعر :

فـزججتها بمزجة   زج القلـوصَ أبي مزادة

(البغدادي ،1989، الخزانة ، 251/2 ، غير معزو لقائل)

الشاهد قوله : "زج القلوص أبي مزاده" إذ فصل بين المضاف (زجّ) و المضاف إليه ، أبي مزاده بالقلوص . وأبطل ابن الأنباري الاستشهاد به ؛ لأن قائله غير معروف . (ابن الانباري ، 1998) .

ولهذا ذهب البصريون إلى وَهْي قراءة ابن عامر(زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) الأنعام 137/6 ؛ قرأها ابن عامر بنصب : أولاد ، وجر : شركاء .

وعقد السيوطي في الاقتراح باباً بعنوان : ذكر القوادح في العلة ؛ ضمنه شواهد نحوية على علة حجة الخصم . (السيوطي ،1998) ، منها :

يتمكن الخصم من دفع النقض بالحمل على اللفظ أو المعنى ،ومثاله : أنه قد جاز النصب بنحو : يا زيد الظريفَ حملاً على الموضع ، وينتقض هذا الرأي بعدم جواز النصب في قولنا : يا أيها الرجل ، و الرجل وصف للمنادى ، واختار ابن الأنباري " النصب ؛ لأن الأصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع ، لا على اللفظ " . (ابن الأنباري ، 1999، أسرار العربية ، 172)

ويقال في نحو : زيد قام ، زيد : مبتدأ ؛ لأنه اسم تعرى من العوامل ، وليس كل اسم نحوه مبتدأ ، فنحو : إذا زيد جاءني أكرمته ، زيد ليس مبتدأ .

بهذا يتبين أن المجتمع العربي كسائر المجتمعات ؛ يتعرض أبناؤه فرادى وجماعات إلى خصومات ، وهم يحتاجون إلى قضاء يسوي خلافاتهم ، و القاضي يستمع إلى حجة المتخاصمين ، وكلا المتخاصمين يرى أنه على حق ؛ سواء أكان الأمر حقاً أم باطلاً ، و لكي يفوز في القضية يركز على حجة خصمه ؛ يحاول

نقضها ، بإفساد الأدلة القوية ، وبيان أن أدلة خصمه ضعيفة ، وبناء حجة قوية ، وأفاد النحويون من هذا العرف الاجتماعي في مجتمعاتهم النحوية ، فلديهم خلافات نحوية ، والفوز لمن استطاع هدم حجة خصمه ، و بناء رأي قوي لا يقوى أحد على هدمه .

3-17 علة العُرف :

تقدم في الفصل الأول تعريف العرف لغةً و اصطلاحاً ، وذكرها في هذا الباب هــو للإشارة إلى أمثلة لغوية كان الحكم فيها لعلة العرف السائدة بين اللغويين؛ فقد نظّم اللغويون مجتمعهم ، فسادت أعراف بينهم ، فهم يحترمونها كما يحترم أبناء المجتمع أعرافهم ، وعدّوا الخروج عليها مثلبة .

فالزبيدي في كتاب (أئتلاف النصرة) ينتصر في مسألتين نحويتين للبصريين؛ الأولى أنهم لم يجيزوا إلغاء (ظننتُ) و أخواتها عن العمل، فتأخذ مفعولاً وهي متقدمة ، تقول : ظننت الخبر صحيحاً ، ومذهب الكوفيين " أنه يجوزه قال الزبيدي منتصراً للبصريين : " وهذا هو الصحيح المعروف المشهور " (الزبيدي ، 1987، كتاب إئتلاف النصرة، 134) . فاكتفى الزبيدي بوصف الرأي بأنه صحيح ومعروف مشهور، ولم يأت بدليل .

" وكان رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خير عــافاك الله ، أي : بخــير ، يــحذف الباء ؛ لدلالة الحال عليها بجري العادة و العرف بها .

وكلما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه ، وانجذابه نحو وإذا تباعدا كانا بالصحة والظهور قمناً، وهذا -لعمري- جرى هناك على مألوف العرف في تخصيص العلة (ابن جني ، الخصائص ، 144/1) . وتخصيص العلة هو اطرادها ، و جعل ابن جني ما يجري من إبدال و إقلاب وإدغام ، وغيرها ؛ قد جرى العرف العربي على قبوله.

ورصد ابن جني ظاهرة خالفت فيها اللغة ما يجري في عرف النحويين، وذلك في مجيء مضارع نَخَل بالضم ينْخُل ، وقتل يقتُل ، والقياس بكسر العين ، نحو : ضرب يضرب ، والمعروف أنه إذا كــان للفعل " وجهان فالعرف و العادة

إن أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصر عليه ، هو أقيس فيه " (ابن جني ، الخصائص ، 149/2)

ويفرق ابن هشام بين مقتضى العرف واللغة ، يقول : " قال جماعة من الفقهاء : لو قال : أليس لي عليك حق ألف ؟ فقال : بلى ، لزمته ، ولو قال : نعم ، لم تلزمه ، وقال آخرون : تلزمه فيهما ، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة " . (ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ، 122) ؛ فالأولون حكموا وفقا للعرف اللغوي الذي يجعل الإجابة المثبتة للسؤال المنفي بـــ (بلى) ، ونفيه ب(نعم) ، والآخرون حكموا وفقا للعرف الاجتماعي ؛ إذ يجيب الإنسان العادي بـــ(نعم) للإثبات ، ولا يهتم بنفي السؤال أو إثباته .

ومن أعراف النحويين أن اصطلحوا على ألفاظ يصفون بها آراء معارضيهم، يتبادلونها بينهم ، يجري بعضها مجرى التأدب بالترفع عن الإساءة ، والنظر إلى سمو مقام العلم والعلماء ، ومنه : التعسف : يوصف به الرأي المحمول قسراً دون دليل ، أو الحكم المسبق على الظواهر اللغوية وذلك ناجم عن مذهب ، أو أن القول بنقيضه يؤدي إلى القول برأي آخر يتعارض مع مذهبه ، أو الإصرار على الرأي " (ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ، 49).

والتوهم : يوصف به سلوك العالم في نسب الرأي لغير صاحبه ، أو عدم ذكر أحدهم و إغفال سائر القائلين به ، ويوصف بالتوهم بعض القراء عندما يخالفون في قراءتهم معيارية اللغة، وقد وجه العلماء هذه القراءات ، لأنّ القارئ لا يقرأ برأيه وإنما هي قراءة متواترة مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنْ حكم بشذوذها . (: ابن جني ، المحتسب ج32/1)

ومن أساليبهم في وصف معارضيهم القيام بإنزال النفس منزلة الآخر ، يقول أبو علي الفارسي : " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس عندنا منه شيء ، وإن كان ما نقوله النحو فليس عنده منه شيء " . (ابن الأنباري ، 1985، نزهة الألباء، 234) .

وقد عدّ نهاد الموسى العرف أصلاً من أصول النحو العربي .(نهاد الموسى الأعراف الاجتماعية ، 9).

3-18 علة الأهم :

الأهم لغة وزن أفْعَل ، من همم ، والهم : " الحزن ، وجمعه هموم " (اللسان، مادة همم) . وتفيد صيغة (أفعل) المفاضلة بين شيئين اشتركا في الصفة؛ لذا فإن : الأهم ، مفاضلة بين مهمين ، لكن أحدهما ازداد أهمية على الآخر فَفضَلَهُ .

وينظر في أعراف المجتمع العربي إلى الأهم في صور متعددة ، وتأثر بها النحويون في العلة النحوية ؛ فالرجل يهتم بذاته ، ثم بالحاضر ، ويثلث بالغائبين يقول : ذهبتُ أنا وزيد إلى عمروٍ ، فقد أشار المتكلم إلى نفسه بالضمير المتصل (تُ) ، و المنفصل (أنا) ، ثم ذكر الحاضر معه ، و أخيراً الغائب .

والرجل الأهم يقدم ، ويجلس في مكان الصدارة ، وله مكانة بين أفراد قومه، وفي النحو الاسم أشرف من الفعل والحرف ، فإذا تقدم كان هو المبتدأ ، فيتصدر الجملة ، ويأخذ أقوى الحركات وهي الضمة ، ويُسند إليه الخبر.

وقد أفاد النحويون من أعراف المجتمع في العناية بالأهم ، فجعلوا علة تقديم الفاعل : في نحو : زيد جاء ، أو المفعول نحو : زيداً رأيت ، أو الخبر نحو قول الله تعالى : (وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ) الذاريات22/51 ، هو أنه الأهم .وهو ما يتطلع إليه السامع ، أو به تتم فائدة الخبر .

وتتقدم الأسماء التي لها الصدارة لأهميتها في نحو : كم قرأت ؟ وكم من كتاب قرأت ! فهي متقدمة لأنها هي محور الفائدة .

وتتقدم حروف المعاني على الأفعال والأسماء في الجمل ؛ لأنها تغير معناها، فنحو : إن السماء صافية ، لا يجوز أن نقول : السماء إن صافية ، أو الصافية السماء إن ، وتقدمها هو لأنها جاءت بمعنى التوكيد ، وهو مدار الفائدة ، فكأن قائلها قد تعرض إلى تشكيك أو تكذيب ، أو نحوه ، فأراد توكيد قوله ، فالتوكيد هو الأهم في الجملة ؛ لذا تقدم العنصر الدال عليه ، وهو (إن).

ونحو : لعل زيدا يأتي ، محور القول ، أو مداره هو الرجاء ، والدليل أنك لو حذفت لعل يكون المعنى إثبات : زيد يأتي ، فهو خبر مؤكد لا في حال رجاء . ولما كان الرجاء هو المعنى المراد في الجملة اقتضت أهميته تقديم ما دل عليه ، ولم يجز حذفه أو تأخيره .

وفي أسلوب الشرط تقوم أدوات الشرط بإقامة علاقة بين جملة فعل الشرط ، وجملة جواب الشرط ؛ لذا كان المقتضى تقدم أداة الشرط ، نحو : إذا أمطرت السماء نبت الزرع ، وتغيير موقع أداة الشرط أو حذفها يؤدي إلى تغيير كبير في المعنى ، ولأن الشرط هو المعنى الأهم في الجملة تقدمت أداته على جملتي فعل الشرط وجوابه .

وأدوات النداء ، نحو : يا زيد ، بمعنى أدعو زيدا ، لكن هذا الفعل لا يحل محله في واقع الأداء اللغوي .

والجواب يتقدم سائر مكونات الجملة ، لأنه هو مقتضى الفائدة للسائل ؛ فإذا قال : من القادم ؟ يجاب : زيد القادم . أو زيد ، فصار الكلام مفيدا على الرغم من حذف : القادم ، لذا جاز نحو : زيدا ؛ جواب من قال : من رأيت ؟.

إن المجتمع العربي مجتمع واقعي ، يعرف المهم و الأهم ، و الأقل أهمية ، فالمجتمعُ يجعل المكان المناسب لمستحقه ، فتركوا للرجل المهم صـــدر المجلس ، ولعل الحكمة تكمن في أن يتمكن الحاضرون من الاستـــماع إليه ، و ليتمكن هو من الكلام إليهم ، وفي اللغة قالوا : لكل مقام مقال ، وجعلوا للكلمة المهمة في المعنى مكان الصدارة ، سواء أكانت حرفاً أم اسماً أم فعلاً ، فلها الصدارة ما دامت مؤثرة في المعنى ، لأن توصيل المعنى هو غاية اللغة .

ولإظهار أهمية (العنصر المهم) في الجملة تلفت اللغة انتباه مستخدميها إليه بأساليب متعددة ، منها : مخالفة المألوف من حيث زيادة عنصر نحو : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)فصلت46/41 ، أو إذا ما زرت زيداً فسلم عليه ، أو بصورة مخالفة للحركة المتوقعة أو المعيارية نحو : ما جاء من القوم إلا زيداً ، وجاء زيدٌ الشجاعَ أو غيرها من الأساليب ، أو التقديم نحو : زيدٌ جاء ، أو التأخير جاء متعباً زيدٌ .

الفصل الرابع :

علل التخفيف :

التخفيف لغة : مصدر خَفَّف ، " والخفة ضد الثقل .. ، وهي خفة الوزن و خفة الحال ، وخفّ القوم خفوفاً أي قلّوا ، وخف الرجل طاش و خف إلى العدو أسرع إليه ، و التخفيف ضد الثقيل ، و استخفه خلاف استثقله ، واستثقله رآه خفيفاً ... "(ابن منظور ، لسان العرب ، مادة خفف)

فالتخفيف بدأ بالخفة المادة ، كالوزن و تخفيفه يكون بإنقاصه ، ثم دلّ على المعنى كخفة الحال ، و السرعة في الانتقال من مكان إلى آخر .

ويبدو أن التخفيف في النطق تصرف في أصوات الكلمة بالتبديل أو الحذف أو الزيادة بهدف السهولة و السرعة في الأداء الكلامي . (عفيفي ، 1996) .

وقد عرف العرب الخفة ، ومالوا إليها ؛ فالبيئة الصحراوية تتطلب الانتقال من مكان إلى آخر ، فجاءت بيوتهم خفيفة لنقلها بسرعة ، وآثروا الخفة في المأكل و المشرب و الملبس ، وآثروا الخفة في لقاء العدو يخفون إليه لتكون مواجهتهم إليه سريعة ، وقبل أن يدخل ديارهم.

وأشار المحدثون إلى علة التخفيف فيما يعرف بقانون (الاقتصاد في الجهد) وهو أحد القوانين الصوتية ، فاللغة تميل في تطورها إلى التخفيف على أعضاء النطق لدى مستخدميها (عمر ، 1985).

وتأثر النحويون بفكرة الخفّة الشائعة في مجتمعهم ، فتلمسوا آثارها في اللغة ووجهوا الظواهر اللغوية بوحي منها ، ودخلت في غالبية أبواب النحو العربي " على المستويين الصرفي و النحوي ، ويمكن إعادة مجموعة من العلل إلى علة التخفيف وهي :

علة الاستثقال ، علة التوطئة ، علة الحذف ، علة الاستغناء ، علة الاختصار ، علة الاتساع ، علة العوض، علة الاتباع ، علة الإدغام ، علة التغليب، علة التعادل، علة الجوار ، علة إصلاح اللفظ ، علة النية ، علة الضرورة ، علة الفصل ، علة الصوت . .

1-4 علة الاستثقال :

ارتبطت علة الاستثقال بعلة الخفة ، مع خلاف بين العلماء في عد الخفة علة إذ يطرح عفيفي تساؤلاً : هل التخفيف علة أم غاية ؟ ، ثم يعرض آراء العلماء و إشاراتهم ، ينتهي إلى عد الخفة ظاهرة " فسرت كثيراً من الظواهر الصرفية و النحوية " . (عفيفي ، 1996، ظاهرة التخفيف، ص 18)

ويمكن عرض أمثلة على جهود النحويين في التخفيف من الثقل في الأمثلة الآتية : يرى النحويون أن الاسم في العربية أخف من الفعل ؛ لأن الاسم يدل على المسمى ، و الفعل يدل على الحدث و الزمن ، والأصل في الاسم المتمكن التنوين نحو : زيدٌ ويسقط التنوين عند الإضافة نحو: زيد الخير ، وكأن النحوي يتأثر بالثقل المادي المألوف ، فأحاله في اللغة على التنوين عندما رآه يسقط عند الإضافة.

و يحذف التنوين من كل ثقيل طلباً للخفة ، لذا حذف التنوين من العلم المضاف نحو : جاء زيدُ الخير ، ويحذف من الممنوع من الصرف نحو : جاء إبراهيمُ ، لأن صرف الاسم دلالة على خفته . (ابن يعيش ، د ت)

و الإعراب بالعلامات الأصلية أخف من الإعراب بالعلامات الفرعية نحو : جاء زيدٌ ، وجاء الزيدان ، وجاء الزيدون ، وجاءت فاطمة ، وجاءت الفاطمتان ، وجاءت الفاطمات ، ويبدو أن الثقل المقصود في هذه الحالة ناجم عن لفظ الألف والواو فكل منهما يتكون من حركتين ؛ الألف فتحتان ، والواو ضمتان ، فضلاً عن صوت النون .

البناء قائم على الحذف :

حذف الحركة نحو : ضربْتُ ، ويضربْنَ ، ولأكتبَنَّ ، فسقوط الحركة يدل على ثقلها عند توالي الحركات في نحو : ضَرَبَتُ .

حذف حرف العلة نحو : لم يسعَ لم يَقُلْ ، يثق ، فحذف حرف العلة يدل على ثقله مع الجزم .

حذف النون نحو : جاء مهندسو البناء ، فالحذف يدل على أن النون ثقيلة مع الإضافة . .

لا تظهر الحركة في حالتي الرفع والجرّ على الاسم المقصور للتعذر، ولا تظهر على الاسم المنقوص للثقل ، نحو : جاء ساعي البريد ، وسلمت على القاضي والاعتذار مقبول عند العرب عرفاً ، ويعد واجباً عند الخطأ أو النسيان.

تأثر النحويون العرب بفكرة الثقل و الخفة الشائعة في مجتمعهم ، ونظروا إلى موضوعات الدرس النحوي من خلالها ، فأقاموا علاقة بين الحركات مبنية على الخفة و الثقل ؛ فالفتحة أخف الحركات وتليها الكسرة و أثقلها الضمة ، و التنوين علم التنكير ، و النكرة أخف من المعرفة ، والاسم أخف من الفعل ، والأدوات المفردة أخف من المركبة ، والجمل التي تشتمل على صلة أثقل من غيرها ، وهكذا.

ولاحظوا أن مدار غالبية علل النحو هي الخفة بسبب الثقل . ولا ريب في أن العربيّ يطلب الخفة في كلامه ، فهو يعيش في بيئة صحراوية شديدة الحرارة والجفاف ، وهو بهذا يريد أن يعبر عن حاجاته بكلام قليل يؤدي الغرض ، ومن مواضع هذه العلة في النحو :

حركات الإعراب : على الحروف الصحيحة ، نحو : كتب زيدٌ الدرسَ ، و على الحروف المعتلة ، نحو : دنا موسى من عيسى ، و على العلامات الفرعية ، نحو : جاء الطالبان ، وجاء المعلمون ، وجاءت المعلمات .

شهد النحو العربي نظريتين تفسران علامات الإعراب ، الأولى : تقوم على الربط بين علامات الإعراب و المعنى ، وعليها أغلب علماء العربية ، وحاول (إبراهيم مصطفى) الربط بين وظائف الكلمة في الجملة وحركة الإعراب ، فالمسند إليه مرفوع ، وهو المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل ، وموضع الجر الإضافة أو حروف الجر مجرور ، وما عدا هذين الموضعين فمنصوب ، ويرى أن التنوين علم التنكير إذ يقال: جاء طالبٌ ، وجاء طالبُ العلمِ في حالة الإضافة ، ويقال : جاء زيدٌ بالتنوين المفضي إلى التنكير وزيد علم ؛ لأن مَنْ سمي بزيد كثيرون ، فكأنه نكرة لكثرته ، ولو حددته لجاء بالضم نحو : جاء زيد بن عمرو

ويرى قطرب أن الحركات جاءت لوصل الكلام ، وسرعة النطق به ولا علاقة لها بالمعاني ، فامتناع لفظ ساكنين متتاليين في الكلام جعل العرب يحركون

أحدهما للنطق بهما إذ لا يمكن البدء بساكن في النظام المقطع الصوتي ، فجعلوا الحركة بعد السكون ، وتعدد الحركات هو من الاتساع . (الزجاجي ، 1982)

وقد نجم عن ظاهرة إعراب الكلام في العربية الإعراب الظاهر والمقدر والفرعي ؛ فالإعراب الظاهر يأتي على آخر الكلمة المنتهية بحرف صحيح ، تقول : جاءَ زيدٌ مسرعاً من السوقِ ، فظهرت الحركات على أواخر كلمات الجملة بحسب القاعدة المعيارية .

والإعراب المقدر يكون على أواخر الكلمات المختومة بحروف العلة ، وعرف في الاسماء بالاسماء المنقوصة نحو : جاء القاضي ، وجاء قاضٍ ، والاسماء المقصورة نحو : جاءت ليلى ، ورأيت موسى ، وسلمت على عيسى ، و الأفعال المعتلة الآخر ؛ الفعل الناقص نحو : سعى الحاج بين الصفا و المروة ، ويسعى ولم يسعَ .

والإعراب الفرعي يجيء في أحوال مخصوصة بينتها كتب اللغة ، وتأتي في الأسماء : الأسماء الستة ، نحو : جاء أخوك ، ورأيت أخاك، وسلمت على أخيك . وفي الأفعال ، ومنها الأفعال الخمسة ، نحو : أنتما تكتبان ، ولم (أو) لن تكتبا ، وفي المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف .

ويمكن عد كل ما أُهمل في العربية من باب التخفيف ، فقد أُهملت أوزان : فِعُل ، وفِعِل ؛ أُهملت أفعال ثلاثية نحو : ودع ووذر ، وسد مسدها ترك ، و باب إهمال ما أُهمل في جانب منه تقديري وهمي لا يـمكن تخيله ، وإنمـا يمكن القول إن ما جاء في العربية مـن ألـفاظ

وأساليب جاءت وفقاً لأغراضهم ، وما لم يأت لا محوج إليه وإلا لجاءت به العرب ؛ يقول ابن جني : "إن أحداً لم يتكلف القول على علة إهمال ما أُهمل ، واستعمال ما استعمل ، وإجماع أمر القول فيه ... لزومك بحجة القول بالاستثقال والاستخفاف " . (ابن جني ، الخصائص، 78/1) ، فما قيل في العربية هو من باب الاستخفاف ، وما لم يقل هو من باب الاستثقال

2-4 علة الاختصار :

والاختصار لغة : "حذف الفضول من كل شيء " (ابن منظور ، اللسان، مادة خصر) ، والاختصار في اللغة : حذف الزيادة من الكلام ، والاكتفاء بما يؤدي المعنى .

ومن أعراف العرب القائمة على الاختصار الكنى نحو : أبو عمرو ، وأبو زيد .(العكبري ، د ت) ، ذلك أنها تكفي عن الاسم ، ويمكن عد أسماء القبائل ، والألقاب أيضاً من الباب نفسه .

وقد " قيل لأبي عمرو بن العلاء: أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم ؛ لتبلغ، قيل : أفكانت توجز ؟ قال : نعم ، ليحفظ عنها "(ابن جني ، الخصائص 86/1)

فالكلام العربي فيه الإيجاز وفيه الإطناب ، ولكن ابن جني يقرر بأن العرب "إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد " . (ابن جني ، الخصائص 86/1) .

وكتب ابن جني باباً في الخصائص بعنوان " إدراج العلة و اختصارها "، والإدراج في القراءة هو الإسراع ، و الإدراج في العلة الإسراع في إيرادها دون إطالة ، وذكر أمثلة صرفية عليها ، نحو : أأدم ، أأمن ؛ اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية واواً ؛فالنحوي لم يذكر الأصل ، ولم يستوف شرح العلة .(ابن جني ، د ت).

والحذف و التوكيد نقيضان ؛ لأنّ ما حذف اختصاراً لا يجوز توكيده ، لتدافع حالي به من حيث التوكيد للإسهاب و الإطناب ، والحذف للاختصار و الإيجاز " (ابن جني ، الخصائص 250/1) ، وقد كرر معنى هذا القول في أكثر من موضع (ابن جني ، د ت ، سر صناعة الإعراب ،1985) .

وقد أُثر عن العرب معرفتهم للمختصرات من الدروب ، وتكون أكثر وعورة والطريق السهلة أطول مسافة (: لسان العرب ،243/4) ، والكلام المختصر يحتاج إلى فهم وتحليل وتأويل ، وقد يحتاج إلى تقدير المحذوف ، وحينئذ كُلٌّ يقدر كيف يرى .

أما الإطناب فله أغراض ذكرتها كتب المعاني فهو زيادة في الألفاظ على المعاني ، ولكل من الإيجاز والاطناب والمساواة ظروفه ؛ فالبيئة العربية بيئة صحراوية شديدة الحرارة والجفاف أكثر أيام السنة ، وهذا ما يوجب الإيجاز أو

الاختصار أو الحذف ، فالمتكلم و المخاطب يطلبان الخفة فراراً من الإطالة التي تؤدي إلى تعرضهما إلى درجة الحرارة ، فكلما كان الكلام موجزاً أدى إلى الاقتصاد في الجهد والوقت .

ومن الأمثلة النحوية على علة الحذف : جاء في (سر صناعة الإعراب) أن (الفاء) تحذف " اختصاراً وهي مراده ، وذلك نحو ما أنشده سيبويه :

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها   والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

(سيبويه ، 1991، الكتاب ، 65/3 ، و البغدادي ، 1989) (ابن جني ، 1985)

ويرى ابن جني أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف ... فأما وجه القياس في امتناع حذفهما فمن قبل أن الغرض في الحروف إنما هو الاختصار ، ألا ترى أنك إذا قلت : هل قام زيد ؟ فقد نابت (هل) عن استفهم ، فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعل وغاية الاختصار " (ابن جني ، 1985، سر صناعة الإعراب ، 1/ 269 ، و أيضاً 272، 273) ، ومن المنطق أن المختصر لا يختصر ، لأن ذلك يؤدي إلى الإجحاف في الحذف ، وهو مكروه عرفاً .

يبدو أن النحويين قد تعاملوا مع اللغة كأنها مجتمع مشابه للمجتمع البشري ، فالإجحاف مرفوض في اللغة كما هو الحال في المجتمع .

وذكر ابن هشام أن قولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت ، أصله : انطلقت لأن كنت منطلقاً ، أي انطلقت لأجل انطلاقك ، ثم جرت تغيرات على القول منها : "حذف لام العلة وفائدة ذلك الاختصار ... وحذف كان وفائدته أيضاً الاختصار " . (ابن هشام ، 1984، شرح شذور الذهب 241/1-242)

وذكر العكبري في باب (الحكاية) أن الكنى عند العرب قائمة على الاختصار، ذلك أن : "معنى الحكاية أنّ يأتي الاسم أو ما قام مقامه على الوصف الذي كان قبل ذلك ، والحكاية تكون في المعارف والنكرات ، فالمعارف المحلية المحكية مختصة بالمعارف " (العكبري ، اللباب ، 135/2).

3-4 علة التوطئة :

التوطئة لغةً من "وطأ الشيء يطؤه داسه ... و أوطأ فرسه : حمله عليه حتى وطئه ... وقد استوطأ المركب أي وجده وطيئاً " (ابن منظور ، اللسان ،مادة وطأ 1/ 19) .

و تشير التوطئة والتهيئة و التمهيد والتنبيه دلالة إلى المعنى ذاته ، ونقل الجرجاني أن التنبيه هو : " قاعدة تعرف بها الأبحاث الآتية بجملة " . (الجرجاني، 1998، التعريفات ، 49)

و التوطئة التي تكون تمهيداً أو تنبيهاً تتمثل في أعراف المجتمع العربي بصور متعددة ؛ فالطرْقُ على الباب ، يكون تمهيداً للاتصال بسكان البيت ، وطرح السلام يكون تمهيداً وتوطئةً للحديث ، والمصافحة تكون تمهيداً للتعارف ، والخطوبة تكون تمهيداً للزواج ، وهكذا تجد أن كل أمر من شؤون المجتمع صغر أم عظم تكون له مقدمة تمهد إليه ، كالشرارة التي تؤدي إلى نار كبيرة ، أو كلمة الشر التي تفضي إلى خصومة ، أو كلمة الخير التي تؤدي إلى منفعة عامة تسهم في أمن المجتمع وسلامته .

والتوطئة في اللغة وجدها النحويون في مستويات اللغة المتعددة ؛ الصوتي و الصرفي و النحوي و الدلالي .

ولعل من أشهر مواضع الصوت همزة الوصل ، فقد جاءت توطئة للنطق بالصامت الساكن ، نحو : انْطلق ، وغيرها كثير .

وفي النحو جملة من الأمثلة تدل على تأثر النحويين بأعراف المجتمع، منها: عدّ النحويون المثال المصنوع الذي يقدمه سيبويه في الكتاب توطئة لمناقشة المسألة الأصلية ومنه قول سيبويه :" هذا باب الحروف التي تضمر فيها أنْ ، وذلك اللام التي في قولك : جئتك لِتفعل " (سيبويه ، 1991، الكتاب ، 5/3) .

وفي هذا فكر نحويّ يقوم على صناعة مثال على نمط المسألة ثم التطبيق عليها تمهيداً لنقل أسلوب المعالجة إلى المسألة الأصلية ، وفي هذا الأسلوب محاولة للتدرب على نظير المسألة ، و فيه درء عن الوقوع في الخطأ في موضع السؤال .

وتأتي في اللغة أدوات للتنبيه منها : "ألا" في نحو قوله تعالى : (أَلا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ)(هود 5/11) " فـ(ألا)هذه فيها شيئان : التنبيه و افتتاح الكلام "(ابن جني،الخصائص ، 2/ 129) ، ويبدو أن (ألا) في الكلام تقوم مقام الطرق على الباب في المجتمع فهما للاستئذان .

اللام الموطئة للقسم المهيئة له ، وتأتي في سياقين ؛ جواب للقسم ، جواب الشرط ، وهي لام مفتوحة ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ لَمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)(المائدة73/4) قال ابن هشام : "فهذا لا يكون إلا جواباً للقسم " (ابن هشام ، 1998، المغني ، ص238)

وذكر ابن هشام أن "لا " قد تزاد توطئة وتمهيداً لنفي الجواب ، وقد وردت في مواضع من القرآن الكريم منها : (لآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (القيامة 75/1) والتقدير لا، أُقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى " (ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ، ص 250)

وتكون (الفاء) الواقعة في جواب الشرط بمنزلة لام التوطئة نحو : الذي يأتني فله درهم .

وتأتي الحال موطئة "وهي الجامدة الموصوفة نحو قوله تعالى : (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) (مريم 17/19) ، فإنما ذكر (بشراً) توطـئة لذكر(سوياً) ، وتقول : جاءني زيد رجلاً محسناً " . (ابن هشام ، مغني اللبيب ، 443) ، ويبدو أن الحال (رجل) هي مدار الحديث ؛ لذا وليها الوصف الذي يجعلها مناسبة للحال : فالرجل يحتمل أن يكون محسناً أو غير محسن ، وتحديد الحال المقصود هو غاية المعنى الذي قامت عليه الجملة ؛ فذكر المبدل منه توطئة لذكر البدل .

ويبدو أن لأسلوبي اللقسم والشرط في الكلام أهمية خاصة ، ومدار الأهمية هو الجواب في جملة القسم لتعلقه بكل من المتكلم والمخاطب وموضوع الخطاب في الجملتين لذا جاء التنبيه في جملة الجواب باللام أو الفاء ، للتنبيه على أهميته .

وهو نظير الأهمية في التنبيه بالسلام أو بالخطبة للزواج في المجتمع ، فهي مواقف تستدعي الإشهار و الإعلان لحدث أكبر في قابل الأيام .

4-4 علة الحذف :

الحذف في اللغة من حذف ، يقال : "حذف الشيء حذفاً قطعه من طرفه... وفي الحديث : حذف السلام في الصلاة سنة ، هو تخفيفه ، وترك الإطالة فيه ، ويدل عليه حديث النخعي : التكبير جزم ، والسلام جزم ؛ فإنه إذا جزم السلام ، وقطعه فقد خففه وحذفه " . (ابن منظور ، اللسان، مادة حذف)

فالحذف في اللغة يدور في معنى التخفيف بالقطع أو الجزم أو الانتقاص من طرف الشيء في الغالب ؛ لأن من صور الحذف أن يكون الانتقاص من الوسط كحذف عين فعل المعتل في نحو : قُلْ لالتقاء الساكنين في صيغة فعل الأمر ، وكذلك حذف الفاء واللام في نحو : قِ رأسك ، وفِ بوعدك .

والتخفيف بالحذف أو القطع أو الجزم عُرفٌ في المجتمع العربي الذي يميل إلى التخفيف بسبب البيئة الجغرافية من عدة نواحٍ :

الأولى : ارتفاع درجة الحرارة بعامة ، والثانية : صعوبة السير في الرمال الصحراوية ، والثالثة : كثرة التنقل بين المناطق بناء على توافر العشب والماء .

لذا فإن حاجتهم للتخفيف دعتهم إلى اقتناء بيوت الشعر لخفتها وتربية الإبل لأنه الحيوان الأنسب للصحراء ، ولتحملها العطش وخفّها الذي يسهل مشيها فوق الرمال ، والتنقل من مكان إلى آخر طلباً للعشب والماء .

واتخذ التخفيف صوراً متعددة في اللغة ، فالإيجاز يقوم على صورة من صور الحذف ، وتحميل اللفظ معنىً أكثر من معناه المعتاد ، وعليه أكثر مبنى كلام العـرب كقول الرسول عليه الصلاة والسلام :(إنّما الأعـمـالُ بالنّـيات) (النووي رياض الصالحين ، 3) ، وقولهم : "في بيته يؤتى الحك" . (الميداني ، مجمع الأمثال ج 72/2) . وقول عمر –رضي الله عنه– : متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أُمهاتهـم أحراراً ، وقوله : البينة على من ادّعى واليمين على من أنكر .

ولعل علة تعدد ضروب البيان المتعددة في اللغة هي تأدية المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة ، فقولهم للرجل الذي لم يحقّق مُرادهُ : عاد بخُفيّ حُنَين ، ما هو إلا كلام موجز ، جرى بتشبيه حال راهنة بحال ماضية .

ويمكن تلمس الأمثلة على علة الحذف عند النحويين – فضلاً عما ذكر– في النواحي الآتية :عقد ابن جني باباً في الخصائص بعنوان باب في " شجاعة العربية " جعل منه الحذف ؛ حذف الجملة والمفرد والحرف والحركة ، ثم نوّه إلى أن الحذف لا يجري في العربية إلا بدليل يدل عليه ، " وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته " . (ابن جني ، الخصائص ، 243/2 ، و : ابن هشام ، 1998)

ولا يجوز الحذف إلا بديل ، وهذا الشرط له علاقة بعُرفٍ عربيّ في الكلام ، وهو الالتزام بالإبانة والوضوح عن المعاني دائماً ، فالعربيّ مَنْ أعربَ لغته ، وكل مَنْ غَمضت لغته ، ولفّها الإبهام فهو أعجميّ .

وحذف العرب الجملة في القسم نحو : والله لا فعلت ، " وأصله : أُقسم بالله ، فحذف الفعل والفاعل ، وبقيت الحال من الجار والجواب ؛ دليلاً على الجملة المحذوفة " . (ابن جني ، الخصائص ، 243/2)

وقد حذف العرب فعل الأمر أو النهي أو التحضيض ؛ فالأمر في نحو : زيداً ، أي اضرب زيداً ، ويبدو أن الحال هي التي أجازت حذف الفعـل ، وقولك في النهي إياك ، ويقال في تحذير المخاطب : النارَ النارَ ، ويرى الحذف جملة الشرط نحو : إنْ تزرني أزرك وإنْ لم فلا .

وقد عرفت لغة من لغات العرب بالقطعة ، وتقوم على حذف آخر الكلمة نحو : أتى أبو الحكا ، و "قولهم : الاتا ، بلى فا أي : ألا تفعل ، بلى فافعل " . (ابن جني ، الخصائص ، 244/2)

ويرى ابن جني أن حذف المفرد " على ثلاثة أضرب اسم وفعل وحرف " . (ابن جني ، الخصائص ، 244/2 ، و: ابن هشام ، 1998)

ومنه الحالات التالية : حذف المبتدأ : نحو : هل لك في الكتاب ؟ أي هل لك فيه حاجة ، وحذف الخبر : كقولك زيد جواباً لمن قال من عندك ؟ ، وحذف المضاف : ومنه قوله تعالى : (وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ) (يوسف 12/ 82) أي أهل القرية ، ومنه قولهم : مناط الثريا ومقدم الحجاج ، وتقديره مكان مناط الثريا ووقت مقدم الحجاج . (الواسطي ، 2000)

وحذف المضاف إليه نحو قوله تعالى :(فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ) (الروم 30/ 4) ، أي من قبل ذلك ومن بعده .

وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه نحو : مررت بطويل .

وحذف الصفة وإقامة الموصوف نحو : لا صلاة لجارِ المسجد إلا في المسجد، أي لا صلاة كاملة أو فاضلة

وحذف المفعول به نحو قوله تعالى : (وأوتيتْ مِنْ كلِّ شيء) (النمل 2/ 23) أي شيئاً .

وحذف المستثنى نحو : جاءني زيد ليس إلا ، أي ليس إلا إياه .

وحذف خبر (إنّ) مع النكرة ، نحو : سأمضي إنّ تعباً أو راحةً .

ومع المعرفة كأن تقول : في الاختيار إن زيداً ، أو إن عمراً.

وحذف المنادى نحو قوله تعالى : (يَالَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا)(النبأ 40/78)

قال ابن جني :"وحذف الحال لا يحسن... ولم أعلم المصدر حذف في موضع " (ابن جني ، الخصائص ، 257/2)

وعد ابن جني نحو : أزيد قام ، وقوله تعالى :(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)(الإنشقاق84 /1)، ولم يجز حذف الصلة في نحو : جـاء الذي في الدار بتقدير مستقر. (ابن هشام ، 1998)

حذف الحرف : حذف الحرف الزائد على الكلمة ، ويبدو أنه يعنى بذلك حذف حرف من الكلمة ، نحو : قل ، اسعَ وقاضٍ وحاشَ لله . (الزبيدي ، 1987، ائتلاف النصرة ، /178)

ويرى الزبيدي أن "الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس " . (الزبيدي ، 1987 ائتلاف النصرة ، /156)

ويبدو أن هذا التداخل واضح في شؤون المجتمع التي تتطلب حذفاً ، أو اختصاراً أو استغناء ، تشمل جوانب متعددة كالأكل والشرب والأثاث المنزلي والمنزل نفسه ، فهي كلها في حياة العرب تقتصر (في الغالب) على الضروري وحذف الفضول .

وعلة الحذف تتداخل مع علل أخرى هي : الاختصار والاستغناء ، والتعويض والتغليب ، الإدغام ... وغيرها ، فالحذف يكون أحياناً إجراءً عملياً أثناء تشكل الظاهرة اللغوية ، فالاستغناء بـ (ترك) أدى إلى حذف (ودع) ، والتعويض في جملة المبني للمفعول ناتج عن حذف الفاعل ، والتغليب في نحو : القمرين أدى إلى حذف الشمس من أصل التركيب ، وهو الشمس والقمر .

والإدغام في نحو قوله تعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ)(البقرة 185/2) ، أدى إلى حذف الحركة الإعرابية في شهر ، وهكذا . والإتباع في نحو : الحمدِ لله ، أدى إلى حذف الحركة الإعرابية في (الحمد) .

وقد يؤدي الحذف إلى إجراء نحويّ يشير إلى الحذف ، ومنها بناء العدد المركب (أحدَ عشر) و(ثلاثة عشر) إلى(تسعة عشر) على فتح الجزئين ، والعلة حذف حرف العطف بين العددين . (ابن الأنباري ، 1999)

فعلة الحذف نحوياً جاءت بهدف التخفيف ، تجري بالاختصار أو القطع أو الاستغناء ، وهذا يؤدي إلى تداخل عدد من العلل هي الاختصار ، والاستغناء ، ، وتجمعهما مع علة الحذف علة التخفيف .

5-4 علة الاستغناء :

الاستغناء في اللغة من غني " ... واستغنى الله عنه ... أي : اطّرحه الله ... مِن استغنى عن الشيء فلم يلتفت إليه " . (ابن منظور ، لسان العرب ، مادة غنا)

و كلمة(استغنى) مزيدة بالألف والسين والتاء لإفادة الصيرورة ؛ أي صار غنياً ، فالمستغني صار إلى حال لا يحتاج فيها إلى شيء .

و أعطت العقيدة الإسلامية دلالة خاصة لكلمة الغنيّ فهو من أسماء الله الحسنى : " وهو الذي لا يحتاج إلى أحد في شيء ، وكل أحد محتاج إليه ، وهذا هو الغنى المطلق الذي لا يشارك الله فيه غيره ". (ابن منظور ، لسان العرب ، مادة غنا)

والأغنياء هم من أفراد المجتمع يمتلكون الأموال المنقولة وغير المنقولة ، وهم بهذا كأنهم لا يحتاجون إلى أحد من الناس من حولهم .

وذكر سيبويه ظاهرة الاستغناء في الكتاب ، قال : " وأما استتغناؤهم بالشيء عن الشيء أنهم يقولون يدع ولا يقولون ودع استغنوا عنها بترك أشباة ذلك كثير " (سيبويه ، 1991، الكتاب ، 25/1).

وقال ابن جني : "إن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره ، جارٍ في حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على الحكم الواحد"، (ابن جني ، الخصائص،1/ 379) ، فالاستغناء بهذا أقوى من القياس .

وعقد ابن جني باباً في الخصائص بعنوان الاستغناء بالشيء عن الشيء صدّره بقول سيبويه ، اعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يعيد المستغنى منه مسقطاً من كلامهم البتة " . (ابن جني ، الخصائص ، 1/ 234)

وضرب ابن جني مثلاً باستغناء العرب (بترك) عن : ودع و وذر ، وبـ(أنوق) عن : أينق ، و(قسيّ) عن : قووس . (ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف ، 1/ 134، 23/2)

واستغناء بالأساليب بعضها عن بعض : فما أجود جوابه استغناء عن قولك : هو أجود منك جواباً ، وجاء في الكتاب : أن العرب استغنت بما أفعل فعله عن : ما أفعله ، وما أكثر قائلته عن : ما أقيله.(سيبويه ، 1991، الكتاب ، 99/4)

الاستغناء بعلامة التثنية عن التوكيد اللفظي ؛ ذلك " أنهم قالوا للواحد : قفا ، على التثنية ؛ لأن المعنى : قف قف " . (ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف ، 83/1)

استغنى بـ (بل) في الإيجاب عن (لكن) التي تكون للغلط والنسيان ، تقول : ما جاءني زيد لكن عمروٌ ، في النفي ، و تقول : ما جاءني زيد لكن عمروٌ ، في النسيان والخطأ .

والمضمرات أي الضمائر ، قد عرفت فأضمرت ؛ لذا استغني عن وصفها (الواسطي ، 2000، شرح اللمع ، 133) .

واستغنوا عن (حتاه) بـ(إليه) . (الواسطي ، 2000، شرح اللمع ، 137)

واستغنوا بـ كلا وكلتا وسيان عن تثنية أجمع وجمعاء وسواء .(الزبيدي ائتلاف النصرة ، / 74)

وذهب الكوفيون إلى أن نحو : كل رجل وضيعته استغنى فيها التركيب عن الخبر بمعنى (مع) الذي أفادته الواو .(الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، 76/)

وفي العربية تقوم الجملة بالاسم وتستغني عن الفعل ، تقول زيد قادم ، هذا سيف صارم ، ولهذا عد البصريون الاسم أصلاً لأنه يقوم بنفسه . (الزبيدي ، 1987، ائتلاف النصرة ، / 111)

ويرى الكوفيون أن نحو : زيداً ضربته ، حذف منه الفعل المقدر الناصب لزيد " استغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخراً وقلبه ما يدل عليه " . (الزبيدي ، 1987، ائتلاف النصرة ، / 113)

ويمكن عد بعض صور الحذف من باب الاستغناء كحذف المضاف ، استغناء بالمضاف إليه وغيرها من حالات الحذف.(انظر علة الحذف في هذه الرسالة)

تبين بهذا أن الاستغناء عرف اجتماعيّ ، يقوم فيه المستغنى به عن المستغنى عنه ، دون إضرار بالأصل ، وقد وجد النحويون هذه الفكرة في استغناء اللغة ببعض الأصوات أو الألفاظ عن ما جرى حذفه ، وبهذا سوّغوا قيام أساليب معـــينة نحو : ما أكثر قيلته ، واختفاء أخرى قياسية نحو : ما أقيله في مثال سيبويه .

4-6 علة الاتساع :

الاتساع لغة من السعة ، وهي : "نقيض الضيق ... واتسع كوسع .. و التوسيع خلاف التضييق .. و اتّسع النهار ، وغيره : امتدّ وطال" (ابن منظور ، اللسان ، مادة وطأ)

و الاتساع اصطلاحاً : "ضرب من الحذف ، إلا أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وتحذف العامل في الحذف ، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب " .(الكفوي ، 1992، الكليات ، 36)

فالكفوي يفرق بين الحذف و الاتساع ، فجعل الاتساع نوعاً من الحذف ، ولكن المحذوف قد يعمل)، ويفهم من هذا أن المحذوف قد يعمل.

ويرى ابن جني أن " الاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية " (ابن جني ، الخصائص ، 243/2) ، وهو يرى أن الاستعارة ضرب من الاتساع تجري مجرى العرف والعادة عند العرب في كل لفظ استعير للتعبير عن معنى ؛ كقوله

تعالى : (فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ) (البقرة 115/2) ، جاء في المزهر : "ومن سنن العرب الحذف والاختصار يقولون : والله أفعل ذاك ، تريد لا أفعل " (السيوطي ، المزهر ، 331/1).

وقد يقصد بالاتساع الجواز ، " ذلك أن وجه الشيء أبداً هو أكرمه وأوضحه" (ابن جني ، الخصائص ،176/3).

وقد يقصد بالاتساع إجازة نحو : قام زيد و أخوك محمد ، بعطف "إحدى الجملتين على الأُخرى ، وإن اختلفتا بالتركيب " (ابن جني ، 1985، سر صناعة الإعراب ، 263/1) ، وعد نحو قولهم : الحسن الوجه و الكريم الأب ؛ بالجمع بين اللام و الإضافة من الاتساع . (ابن جني ، 1985)

وأمثلته الاتساع في الصرف كثيرة .(: ابن جني ، د ت): تقديم المفعول به يجيء لضرب من "الحاجة إلى اتساع الألفاظ " (العكبري ، اللباب 153/1) ؛ فيقول زيداً رأيتُ ، كأنك قلت رأيت زيداً نفسه .

ويكثر الاتساع في الظرف ، نحو : كتبته في يوم كذا في عام كذا ؛ فيعيد "الثاني حال من الأول ، فهو ظرف له على الاتساع " (ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ، 616 ، 225، 479) .

و من الاتساع الاستعارة ، نحو: أنت الأسد ، وكفك البحر(ابن جني الخصائص 118/2)

ومن الاتساع مجيء الاستفهام وصفاً نحو قول الشاعر :

حتى إذا جنَّ الظلامُ و اختلط جاؤوا بضيحٍ ، هلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ

أي : لون اللبن الذي جاؤوا به كلون الذئب .

(ابن الأنباري ، 1998) (العجاج ، ديوانه ، 304/2)

– ومن الاتساع مجيء الأمر حالاً في قوله :

بئس مقام الشيخ أمْرِسْ أمرسِ إما على قعوٍ ، وإما اقعنسسِ

وينتفي الاتساع في باب التوكيد فهما ضدان ونقيضان ؛ لأن الغرض من ذكره إزالة الاتساع ؛ فقولك : جاء زيد قد يراد به : جاءني غلامه أو كتابه .. "(العكبري، اللباب ، 394/1) ، وقولك جاء زيد نفسه يمنع الاتساع .

ويبدو أن علة الاتساع تسوغ قبول كل ما ساغ إضماره ، أو إظهاره ، شرط أن يحقق المعنى المراد ، أو أن يحقق أكثر من معنى من غير تعارض أو تناقض ، وهو في اللغة منعكس عن المجتمع الذي يميل إلى الاهتمام بالمعاني وتكثيرها بأقل جهد .

4-7 علة العِوض :

علة العِوض هي أيضاً علة التعويض ، والعِوض : البدل ... تقول : عضت فلاناً وأعضه وعوضته ؛ إذا أعطيته بدل ما ذهب منه ، وللمستقبل التعويض " (اللسان ، مادة عوض 192/7)

جاء في الصاحبي : " أن التعويض من سنن العربية ، وهو إقامة كلمة مقام كلمة " (ابن فارس ، 1993، الصاحبي ، /179)

وذكر ابن جني أن : " كل عوض بدل ، وليس كل بدل عوضاً " (ابن جني، الخصائص ، 1/ 266)

وجاء في المزهر : "من سنن العرب التعويض ، وهو إقامة كلمة مقام كلمة كإقامة المصدر مقام الأمر نحو: ضرب الرقاب " (السيوطي ، المزهر ، 337/1)

والعرب في أعرافهم عرفوا العِوض ، وطلبوه ، وذلك في أخذ المتضرر قيمة الضرر من موقعه ، وسمي في حالة القتل (الدية) ، فيؤخذ من القاتل مائة بعير ، وتدفع لأهل المقتول ، وفي حالة التعويض أو العوض عن الضرر ، فإنها تسمى بقدر ما يقرر القاضي في مجلس القضاء .

فالتعويض في المجتمع يقوم على حقائق منها : أن التعويض يقع بدلاً عن الضرر ، والتعويض في المجتمع يقوم على إبدال المتضرر من ضرره المادي أو المعنوي بقيمة تساوي الضرر الذي حلّ به ، وهو بهذا إيقاع عقوبة على المتسبب بقيمة الضرر الذي ألحقه بالمتضرر .

ولكن الدية أو ما يقع في دائرتها من تعويضات لا تعيد المفقود الماديّ أو المعنوي .

وقد وجد النحويون في فكرة التعويض المعروفة في المجتمع علة مقبولة لقضايا اللغة الصرفية والنحوية ، وقد عرضت كتب اللغة قضايا التعويض في

الصرف ، ولعل أكثرها ما جاء عند ابن جني . (: ابن جني ، د ت) ، ويبدو أن التعويض يأتي للتخفيف ، إذْ أن العِوض أخف من المعوض عنه .

ويمكن عرض قضايا التعويض المتعلقة بالنحو ، والفكر النحوي الذي يفسرها على النحو الآتي : إن الفعل المبني للمعلوم نحو : شَرِب زيدٌ الحليبَ ، عندما يحذف فاعله نحو : شُرب الحليبُ ، يعوض الفعل ببنائه للمفعول بإقامة المفعول به (الحليب) مقام الفاعل الأصل (زيد) ، ولكن المفعول به لا يمكن أن يكون فاعلاً حتى بعد هذه الإجراءات النحوية ، مثل الدية التي تعوض عن المؤدى عنه ، وإن كسبها المؤدى له .

وذكر ابن جني أمثلة صرفية للتعويض ، ثم قال : " وقد أوقع هذا التعاوض في الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صيغها ، وذلك قول الراجز على مذهب الخليل :

إن الكريم وأبيك يعتملْ   إن لم يجد يوماً على مَنْ يتكل ؟

(سيبويه ، 1991، الكتاب 81/3 ، والشعر من شواهد سيبويه)

أي من يتكل عليه ، فحذف عليه هذه ، وزاد على مقدمته ... وقياس هذا الحذف والتعويض قولهم : يايهم تضرب أمرر، أي أيّهَم تضرب امرر بــه . (ابن جني ، الخصائص ، 2/ 204)

فقد جاءت (على) في الشاهد قبل : (من يتكل) زائدة للتعويض من (على) أُخرى محذوفة بعد (من يتكل) . (انظر : زيادة في تعويضاً من أُخرى محذوفة 176، والباء 156)

وجاء في شرح اللمع للواسطي : " قال أبو علي : ما جاء مضافاً أبد وما حذفت الإضافة منه لم يعوض ، وهو كلٍّ وبعض ، ولو عوض في (كل) لوجب الحذف في هذا الموضع " . (الواسطي ، 2000، شرح اللمع ، ص146)

وذكر ابن جني ما حكي عن الأخفش وهو " أن رُبَّ اسمٌ ، ويلزم المجرور بعد (رُبّ) الصفة عوضاً من حذف الجواب تقول : رُبّ رجلٍ أكرمته ، وتقديره : رب رجل جاءني فأكرمته ، بدل من جاءني " .   (الواسطي ، 2000، شرح اللمع ، /91)

وجاء في الإنصاف أن من كلامهم " أو ما أقول أن بسم الله ، كأنهم قالوا : أنه بسم الله ، وقال تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) طه 20/ 89 ، كأنه قال أن لا يرجع إليهم قولاً ، إلا أنها لا تخفف مع الفعل الأصح أحد أربعة أحرف ، وهي : لا وقد وسوف والسين ، كقوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) المزمل 20/73 ، ... وعلمت أن قد خرج عمرو " ؛ لأنهم جعلوها عوضاً مما لحق (أن) من التغيير " (ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف ،190/1)

ويبدو أن الفعل بعد (إن) يحذف ، ويعوض بأحد أربعة أحرف لا قد أو السين أو سوف .

وواضح أن هذه الحروف المعوضة من الفعل لا تقوم مقامه كما لا تقوم الدية مقام المقتول ، أو الغرم مقام الضرر ، ولكنه يدفع ، وجاء في اللباب أن النون في الأفعال الخمسة نحو : يعملان وتعملان ويعملون وتعملون وتعلمين ؛ ثبتت عوضاً من الضم ". (العكبري ، 1995، اللباب ، 106/1)

وذكر ابن هشام أن " التنوين إما للمتكلمين فلا يلحق إلا المعربات ، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور".(ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ،164)

وجاء في المغني : " أن نعت أي في النداء نحو : يا أيها الرجل "هو للتنبيه ، وقيل : وللتعويض عما تضاف إليه أي " . (ابن هشام ، 1998، مغني اللبيب ، 338)

لعل مما يشي بتأثر النحويين بأفكار المجتمع في باب العلل النحوية ما يدور في ثنايا توضيح العلل من إشارات تنبع من المجتمع كقولهم : بشرف الاسم، وانحطاط رتبة الحرف ، والتعويض الذي يقوم بدلاً من المعوض منه ، والأصل والفرع ، وشيوع بعض الألفاظ مما يجرى في المجتمع في الأنساب كالأب والأُم والأخ والأخوات ... وغيرها .

وقد ينزل العوض منزلة المعوض منه ، فقد وجه الزمخشري قراءة (ولات حين مناص) (ص3/38) بأن قال : للتعويض كيومئذ " (الزمخشري ، 1993، الكشاف ، المغني 255) ، فالمعوض هنا كأنه قام مقام المعوض منه .

ويرى النحويون أن ما الكافة نوعان : عوض وغير عوض .

أما العوض ففي موضعين الأول نحو : أما أنت منطلقاً انطلقت والأصل انطلقت لأن كنت منطلقاً ؛ قدم المفعول به للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بـ (ما) للتعويض . (ابن هشام 1998، مغني اللبيب، 306) ، ويبدو أن التعويض في سائر الأمثلة يأتي للتخفيف ، إذْ إن المعوض أحق من المعوض عنه .

وفي هذا يتضح تداخل العلل الذي جاء لتوضيح أسلوب من أساليب العربية.

فالتعويض في النحو علة تسوغ حالات سُدّ فيها النقص الحاصل في تركيب لغويّ ، إما لسد النقص أو لتوضيح معنى .

4-8 **علة الاتباع :**

الاتباع لغة : من تبع الشيء تبعاً وتباعاً في الأفعال ، وتبعت الشيء تبوعاً : سرت في أثره ... و الاتباع :أن يسير الرجل وأنت تسير وراءه ... فكأنك قفوته" (اللسان ، مادة تبع ، 27/8)

وفي الكليات : الاتباع اصطلاحاً : " هو أن تتبع الكلمة وزنها أو رويها إشباعاً وتوكيداً حيث لا يكون الثاني مستعملاً بانفراده في كلامهم ". (الكفوي ، 1992، الكليات ، ص35) .

و الاتباع في العربية ضروب شتى ، أومأ الكفوي إلى اتباع لفظي ، ومثاله : حسن بسن " (اللسان 8/ 32) ، و الاتباع : " منه اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها كقراءة مَنْ قرأ : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) (الفاتحة1/1) بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ".(السيوطي ، 1999، الأشباه ،17/1) ؛ ويبدو أن الإتباع يأتي للتخفيف ؛ إذْ يخف على اللسان النطق في اتجاه واحد بدلاً من الإنتقال من موضع لفظ حركة إلى موضع آخر .

وقد أكثر العرب من الاتباع حتى قد صار ذلك كأنه أصل يقاس عليه " (السيوطي ، 1999، الأشباه ، 21/1) ، وأجاز الحموز القياس على الاتباع؛ لأن الاتباع لغة العرب .(الحموز ،1985 ، الحمل على الجوار ، 133)

و الاتباع في المجتمع العربي له صور شتى ، ومنها :

استخدم المجتمع العربي القديم لفظة التَّبيع ، بمعنى العجل ابن السّنَة الذي يتّبع أمه . (اللسان 29/8)

والتابع أو التبيع في الأنساب العربية هو الرجل يلحق بغير نسبه فهو تابع أو تبيع أو مولى .

وكانوا يعتقدون أن الشاعر له تابع جني يلقنه الشعر ، امتد هذا الاعتقاد العربي إلى القول أن لكل إنسان تابعة جنية . (اللسان 27/8)

ويبدو أن النحويّ العربيّ ، تأثر بفكرة التبعية المعروفة في مجتمعه ، فرآها في اللغة في صورة تأثير صوت في صوت آخر بحيث يجانسه أو يناسبه . (أنيس ، 1992) .

وأمثلة الاتباع الصرفي الذي يكون داخل الكلمة الواحدة كثيرة . (ابن الأنباري ، 1998 ، أنيس 1992)

وتمثل الاتباع في الفكر النحوي عند العرب في باب التوابع : النعت والعطف والتوكيد والبدل ، إذ إنّ كلاً منها تبيع لآخر سبقه متبوع ؛ فالعطف نحـــو : جاء زيد ومحمد ، محمد معطوف على زيد فهو يتبعه في الإعراب ، والنعت نحو : جاء زيد الكريم ؛ فالكريم نعت لزيد ويتبعه في الإعراب والتوكيد اللفظي يكون بتكرار اللفظ نحو : جاء زيد زيد ، والتوكيد المعنوي نحو : جاء زيد نفسُه ، ويكون فيه المؤكد تابعاً للمؤكد في الإعراب .

وفي البدل نحو : جاء زيد أبو علي من السفر ، أبو بدل من زيد ويتبعه في إعرابه ، ويكون الاتباع على اللفظ نحو : عجبت من شرب زيدٍ الظريفِ ، أو الاتباع على المحل فيقول الظريفُ بالرفع . (ابن عقيل ، 1974)

وفي عقْدِ بابِ التوابعِ الأربعةِ فكرٌ نحويّ يتجه إلى جمع الموضوعات المتشابهة من حيث تأثر اللاحق بالسابق ؛ في باب واحد ، وإن كانت التوابع حقيقية في مسميات منفصلة ، وأغراض مستقلة ، فهي كالتابعين لأبناء القبيلة ، كل له قبيلته الأصلية ، ولكنهم يتحدون تحت اسم واحد في إطار قبيلتهم الجديدة ، و جاء هذا التجميع بهدف توضيح العلم وإفهامه لطالبيه.

وتوجد أمثلة على الاتباع الذي يؤثر في علامة الإعراب ، منها : تأثر حركة آخر الكلمة بحركة أول صوت الكلمة التي تليها نحو قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) الفاتحة 1/1 ، فقد تأثرت الضمة بعد الدال بصوت الكسرة بعد اللام في لفظ الجلالة لِله ، وهو تأثر مقبل منفصل . (السيوطي ، 1999) ، وضعّف هذه اللغة الزمخشري قال : "لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم : الحمدِ لِله " .

وفي الكشاف قرأ أبو جعفر قوله تعالى : (لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا) (البقرة 34/2) بضم التاء للاتباع "

ومنه اتباع الكلمة كلمة قبلها في تنوينها ، وهي ممنوعة من الصرف ، ومنه قوله تعالى : (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ)(النمل 22/27) ، فسبأ حقها المنع من الصرف ، ولكنها صرفت اتباعاً لصوت التنوين بعدها في كلمة نبأٍ .

وقد يتبع الضمير ضميراً آخر فيشاكله ، ومنه اتباع ضمير المذكر بضمير المؤنث في قوله عليه السلام : (اللهم رب السموات السبع وما أظللن ، ورب الأرضين وما أقللن * ورب الشياطين وما أضللن) (مستدرك الحـــاكم 1/ 446 ، والأذكار النووية 201) ، والأصل : أضلوا بضمير الذكور . (السيوطي ، 1999)

ويمكن أن يقطع الاتباع لزيادة الاهتمام بالتراكيب ، ومثاله قطع النعت ، نحو : رأيت زيداً المسكينُ ، وفي البدل المقطوع ، نحو : سلمت على زيدٍ بنُ عبد الله .

ويبدو أن المتكلم عند مخالفة المألوف يُلفت انتباه السامع إلى أهمية التراكيب ، فيمعن النظر في التركيب مرة أُخرى ليرى موضع الأهمية.

لقد عرف المجتمع العربي التابع في صورة الخادم الذي يتبع أثر سيده ، وفي صورة العجل الذي يتبع أُمه ، لذا رأى في اللغة الصورة ذاتها ؛ التوابع النحوية ، والتوابع الصوتية ، التي يتبع فيه صوت صوتاً آخر قبله أو بعده ، سواءً أكان متصلاً أو منفصلاً .

9-4 علة الإدغام :

الإدغام لغة : من دغم ، يقال : "دغم الغيث الأرض يدغَمُها و أدغمها إذا غشيها وقهرها ... و الإدغام :إدخال حرف في حرف ... و الإدغام إدخال اللجام في أفواه الدواب " . (اللسان ، مادة دغم 202/2)

وكما يدخل اللجام في أفواه الدواب ، فتنقاد به أنّى تشاء إرادة المسيطر على اللجام ، مع بقاء الدابة مسلوبة الإرادة .

و الإدغام في الاصطلاح اللغوي هو:" إسكان الأول ، وإدراجـــه في الثاني ، ويسمى الأول مدغماً والثاني مدغماً فيه "(الجرجاني، 1998) ؛ فالحرفان المتتاليان نحو مدد يسيطر الثاني على الأول فيدخله في حوزته بعد أن تُسلب حركتُه ، وتبقى حركة الثاني وكأنها دليل على سيطرته ، وسيادته .

هذا هو الإدغام في العرف الاجتماعي لجام يدخل في فم الدابة ؛ تقاد به ، للسيطرة عليها وتوجيهها حيث أراد مستخدميها ، ولا ينكر عليه فعله هذا ، لأنه موافق للعرف العام ، إلا من حيث فصيلة الدابة فالذي يلجم ما يركب كالفرس والجمل وغيرها ، وما لا يلجم لا يركب كالشاة والطائر وغيرها ، وهي أكثر من الدواب التي تلجم ، لأن الأصل الإطلاق كما أن الأصل عدم الإدغام في الكلام ؛ فالإدغام في الكلام نحو :امدد أو (أُذكُرْ ربَك) ناشيءٌ عن سبب طارئ أو عارض ، وهو التقاء المثلين ؛ الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فيدخل الأول في الثاني بحركة الثاني ، وعند زوال السبب الموجب للإدغام يعود للأصل ، فنقول : (مَدَدْنا) إذا سكن الصوت الثاني وليس الأول ، ونقول : (ذكرَ ربَه) إذا تحرك فتحرك المثلان .

وفي الإدغام ميل إلى التخفيف فاللجام المدغم في فم الدابة يخفف الجهد المبذول في قيادتها، والانتفاع بها ، والإدغام اللغوي فيه اقتصاد بذل المجهود العضلي الناجم عن تكرار حركة اللسان لنطق الصوت مرتين ، فينطقه مرة واحدة مع إطالة قليلة .

ويبدو أن النحويين أخذوا فكرة الإدغام من المجتمع فقد رأوا نظيرها في اللغة في صورة سيطرة حرف على حرف آخر ، وانقياد أحدهما إلى الآخر من ناحيتين

الأولى : الصوتية ، وهي الأصل، إذ يبقى صوت الأول وتزول حركته ، ثم يأتي الثاني مع حركته ليظهر الأول من صمته ، فلو قلنا : اذكرْ ربك لسمعنا ، صوت الأول ساكناً ، ثم يأتي الثاني وحركته ليخرج الصوتين مع حركته ، فالحركات صوائت ، تخرج الصوامت ، ودونها لا يخرج الصوت .

والناحية الثانية هي : الصورة الكتابية ؛ فيكتب الصوت المدغم في صورة خطية واحدة ، توضع عليها علامة التضعيف ، وحركة المدغم فيه : مَدَّ ، يمدُّ .

وقضايا الإدغام الصرفي كثيرة ، فأينما يوجد المثلان كان الإدغام ، ومنه باب الثلاثي المضعف شدّ ، وصبّ ... وتوسع اللغويون في الباب فوجدوا أمثلة على ادغام المتشابهين والمتقاربين . (: أنيس 1992)

ويمكن رصد علة الإدغام عند النحويين في التراكيب اللغوية في الأمثلة الآتية: إذا التقى المثلان ؛ الأول في نهاية كلمة والثاني في أول التالية لها ، وكان الأول ساكناً والثاني متحركاً نحو : " أذكرْ ربك " فإن الأول يُدغم في الثانية ، بحركة الثاني .

ويمكن أن يلحق بهذا النمط إدغام الحروف المتماثلة والمتقاربة في التراكيب النحوية نحو : عمّ ، أصلها : عنْ ما وممَ أصلها : مِنْ ما ، وألا أصلها : أنْ لا .

ولما كان الأصل فك الإدغام فإن حالات محددة تمنع الإدغام على رأسها التباس المعنى ، فإن نحو : يكرمنني لا تُدغم نون النسوة في نون الوقاية ، فاللغة تسعى نحو التخفيف بالإدغام وغيره إذا أُمن اللبس تعرض عن هذا المطلب إذا لم يؤمن .

فالإدغام سيطرة من قوي على ضعيف ، ولكنها ليست إزالة للضعيف بأية حال ، فهو يبقى مسلوب الإرادة تحت سيطرة القوي ، كما يعم ماء الغيث بسيوله المنحدرة من كل صوب الأرض ، ثم يبقى أثر هذه السيول في هيئة أعشاب وشجيرات أو غابات تغطي الأرض أو تخفي وجهها ، لكن الأرض موجودة تحت الغطاء النباتي .

4- 10 علة التغليب :

التغليب لغة : مصدر غلّب ؛ و مجردها : غَلَبَ و غلبه أي : " مهره... والمغلّب من الشعراء المحكوم له بالغلبة على قرنه ، كأنه غلب عليه ... و المغلِب الذي يحكم له بالغلبة ... وتغلب على بلد كذا : استولى عليه قهراً " . (اللسان ، مادة غلب)

فكلمة التغليب يدور معناها في مدار السيطرة والغلبة ، وللتغليب أطراف : غالب أو مغلّب ومغلوب ومغلَّب وموضوع غلبة .

و التغليب في الاصطلاح اللغوي : " هو تغليب حكم ما في كلمة ما لعلة ما على الرغم من جواز الحكم الآخر أحياناً ". (الحموز ، 1993، ظاهرة التغليب ، 24)

انظر آراء القدامى و المحدثين في التغليب . (الحموز ، ظاهرة التغليب ، ص 21-27)

وللتغليب في أعراف العرب صور متعددة (الحموز ، 1993) ، ومنها تغليب المذكر على المؤنث ، نحو : الأبوان والقمران وذلك أن المجتمع العربي يميل إلى تفضيل الذكور على الإناث .

ومن أعراف العرب تفضيل المتكلم نفسه على الآخرين فيقول : جئت أنا وزيد مثلاً ؛ فيذكر نفسه مرتين .

ويغلب العرب في أعرافهم الكثير على القليل فيقولون : جاء القوم و لا يقصدون كلهم بل غالبيتهم أو الجمع منهم .

تغليب الأكثر استعمالاً على الأقل استعمالاً ، نحو : المشارق والمغارب ، أو المشرقين ، ويبدو أن المشرق غلب على المغرب لأنه مبدأ النهار بشروق الشمس ، فالشروق فيه تفاؤل متجدد كل يوم ، وعكسه الغرب الذي يشهد نهاية النهار باختفاء قرص الشمس . (انظر لمزيد من صور التغليب في العربية : الحموز ،1993)

ويبدو أن "التغليب" صورة من صور التخفيف التي مال العرب إليها في كل شؤون حياتهم ، ومنها اللغة ؛ فذكر أحد المتلازمين في الذكر كالأم والأب ثم تثنية

اللفظ (الأبوان) فيه تخفيف ، والأبوان في العرف العربي هما : الأب والأم ، فاللغة بهذا جرت مع العرف مرتين ؛ الأولى : بالتخفيف ، والثانية : بالمعنى .

4-11 علة التعادل :

وتدعى علة المعادلة ، وهي في اللغة من العدل ، وهو " ما قام في النفوس أنه مستقيم ، وهو ضد الجور ... وعادلت بين الشيئين ... إذا سويت بينهما .. والعِدل نصف الحمل " . (اللسان ، مادة عدل 430/11-432)

و التعادل في الاصطلاح : حمل قضية لغوية على أُخرى رغبة في المساواة ، ومثالها "جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم ". (السيوطي ، 1998،الإقتراح ، ص 108 و : الحموز ، 1993)

وبهذا التفت النحوي إلى الثقل من حيث العدد والتأثير أيضاً ، فما كانت أفراده كثيرة أُعطي الأقل ، وما كانت أفراده قليلة أُعطي الأكثر فيتم التعادل ، ويبدو أن النحوي أخذ الفكرة من الجيش فالعدد القليل لو أُعطي سلاحاً كثيراً لتعادل مع الجيش الكثير الذي قلت أسلحته .

و التعادل في المجتمع عرف في أكثر من ميدان اجتماعي : فالحمل على الدابة عِدلان أي : قسمان متساويان ؛ أحدهما يساوي الآخر حتى لا يفسد الحمل بأن يميل العدل الثقيل ثم يسقط العدلان .

ولا يخفى أن العدل مطلب اجتماعي للفرد و الأسرة والمجتمع ، داخلياً وخارجياً ، فالفرد يعدل مع نفسه بتلبية متطلباته الحياتية وفق ما يستطيع ، ولا يسرف ، فإن الإسراف كالتقتير ، فما زاد عن حده انقلب ضده .

والعدل يطلبه الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه .

و التعادل حكم يطلقه أبناء المجتمع على نتائج الألعاب أو المسابقات أو المناظرات ونحوها التي لا يفوز فيها أحد المتنافسين .

ويبدو أن النحاة أخذوا هذه الفكرة ، لوصف بعض الظواهر اللغوية ، والنحو منها : يرى ابن جني أن اللغات (أي اللهجات) تتعادل بينها قال : "لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداها ، فتقويها على أختها " (ابن جني ، الخصائص ، 7/2)

فاللهجات العربية متساوية ، و لا يخطأ من يتكلم بأية لهجة منها . (: ابن جني ، الخصائص ، 8/2)

ولعل فكرة التعادل في علامات الإعراب تجرى أيضاً بين لفظ على مرفوع أبداً و المفاعيل منصوبة أبداً ، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، والرفع ثقيل ، والمفعول يكون واحداً فأكثر والنصب خفيف ، فجعلوا الثقيل للقليل ، والخفيف للكثير قصداً للتعادل (: الحموز ،1991)، وفي هذا تعادل كمي فيه مراعاة للوزن .

وجاء في الخصائص : "من ذلك قول العرب أقام أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامها ، قال أبو عثمان : و القياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدٌهما ؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان ، فتصل الضمير ، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى " . (ابن جني ، د ت، الخصائص، 101/1)

وتقوم معادلة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية في باب العطف ، وذلك في نحو قوله تعالى : (وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَاقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ(51)أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلا يَكَادُ يُبِينُ) (الزخرف 43/51-52) ، قال ابن هشام : " وجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل " أم تبصرون" ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية ، والسبب مقام المسبب ، لأنهم إذا قالوا له : أنت خير ، كانوا عنده بصراء ، وهذا معنى كلام سيبويه" (ابن هشام ، 1998، المغني ، 56) ، فالجملة الاسمية : "أنا خير منه "، أُقيمت مقام الجملة الفعلية المقدره وهي تبصرون لأن العطف أيضاً فيه تعادل بين المعطوف ، فالنحويون يتصورون في باب العطف أن يكون المعطوف معادلاً للمعطوف عليه ، ففي عطف الجملة على الجملة لا بد من وجود جملتين متجانستين للتعاطف فالجملة المعطوف عليها في الآية الكريمة جملة فعلية : (أفلا تبصرون) والجملة المعطوفة عليها : (أنا خير منه) وهي جملة اسمية ، ويرى ابن هشام أنها قامت مقام جملة فعلية معادلة لها تقديرها : تبصرون .

ويتصور النحويون أن الاسم لا يعطف إلا على الاسم نحو : جاء زيد و علي لأنهما متعادلان أو متساويان ، فإذا كان المعطوف عليه ضميراً نحو : جئت أنا

وزيد ، فإن التاء المتحركةُ المتصلةُ تقوّى بضمير منفصل هو (أنا) لكي يعادل الاسم الظاهر : زيداً .

وفي باب العدد يرى النحويون تعادلاً بين كناية العدد والعدد نفسه ، فـ (كم) تعادل نحو : ثلاثين ، يقول ابن الأنباري : " لأن كم مُنِعت بعض ما للثلاثين من الصرف ، فجعل هذا عوضاً مما منعته ، ألا ترى أن ثلاثينَ تكون فاعله لفظاً ومعنى كقولك : أعطيت ثلاثين ، ولايكون ذلك في (كم) ، فلما منعت (كم) بعض ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضرب من التصرف ، لا يكون لثلاثين ؛ ليقع التعادل بينهما " . (ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف 286/1)

وجاء في الإنصاف أن العدد من ثلاثة إلى عشرة وضعت له التاء مع المذكر للتعادل ، يقال : ثلاثة أقلام ، وعشرة سيوف مثلاً ، ذلك أن العدد يلتبس بالمعدود في حالة المعدود المذكر ، والفرق حاصل بينهما في الأصل في المعدود المؤنث نحو: ثلاث ورقات ، وعشر غرف ، فالمذكر أخف دون علامة للتذكير ، فأُنث العدد معه ، فتعادل لأنه مع المعدود المؤنث ، وكأن جملة العدد نحو ثلاث ورقات ، وثلاثة سيوف قد تعادلت.

وجاء في أسرار العربية أن الجمع أثقل من التثنية ، والكسر أثقل من الفتح فأعطوا الأخف الأثقل ، والأثقل الأخف ، ليعادلوا بينهما ". (ابن الأنباري ، 1999، أسرار العربية ، /66)

ويبدو أن هذا ضرب من العدل يقوم على الوزن ، وهو قائم في المجتمع عندما يقومون بتوزيع الواجبات الإضافية آخذين بذلك ما كلف به الفرد سابقاً فيعطى المثقل الأخف من الواجبات ويعطى المخف الواجب الأثقل للتعادل بينهم .

يتضح بهذا أن فكرة التعادل أو العدل في صورها المتعددة ذات نشأة اجتماعية ؛ العدل العددي ، والكمي ، وانتقلت إلى الميدان اللغوي بعامة والنحوي بخاصة عن طريق النحويين الذين رأوا في اللغة تعادلاً مماثلاً لما يجري في المجتمع ؛ تعادل في الحركات والألفاظ والمعاني والتراكيب ، ويبدو أن اللغة في تصورهم تجري وفقاً لنظام متعادل ، كالمجتمع .

3-12 علة الجوار :

الجوار لغة " المجاورة، والجار الذي يجاورك ... والجار : الذي أجرته مِنْ أن يظلمه ظالم " . (ابن منظور ، اللسان ، مادة جور)

ورصد سيبويه ظاهرة الجوار في اللغة . (: سيبويه، 1991 ، 67/1)

و الجوار بمعنى الجيران وهو السكان الذين تتلاصق بيوتهم أو تكون قريبة بعضها من بعض ، فهم جيران ، وقد أعطى المجتمع حقوقاً للجار على جاره ، وقد أجازها الإسلام فقد قال عليه السلام : (ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه) (النووي ، 1969، رياض الصالحين ، ص 99) ، و الجوار بمعنى طلب مراد أو أكثر حمايتهم من ظلم ظالم أو أكثر .

ويرى ابن جني أن ظاهرة الجوار تكون في اللغة في حالتين الأولى : الجوار الصناعي (اللفظي) ويكون في المتصل نحو : بَكُرْ في الوقف ، ويَقعُدُ وأصلهما بَكْرُ، ويقْعَدُ ، فصوت الضمة في نحو : جاء بكرُ يأتي بعد الراء ، وعند الوقف يتقدم صوت الضمة قبل الراء ، ويقف على الراء دون حركة ، والأصل في مضارع (قَعَدَ) أن تأتي سابقة الياء قبل القاف ، فتصير الكلمة (يقعَدُ) بضمة بعد الدال ، وفتحة بعد العين ، ولكن صوت الضمة أثَر في الفتحة تأثيراً كلياً فصارت : يقعُدُ (أنيس ، 1992)، والثانية تكون في المنفصل نحو : هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ ، ويرى ابن جني أنه لا جوار فيه ، وأنه قائم على حذف مضاف تقديره : هذا جحر ضب جحرهُ خربٍ ، والآخر تجاور الأحوال ، وعده من الغريب .(ابن جني ، د ت، الحموز ، 1985 ، الحمل على الجوار، 9 ،وهذه الرسالة 116).

ويرى ابن فارس أن الحمل على الجوار : " قليل يقتصر فيه على السماع ، ولا يقاس عليه لقلته" . (ابن الأنباري ، 1999، أسرار العربية /174)

وقد أجاز الكوفيون الحمل على الجوار ، لكثرة وروده في كلام العرب فهم يرون أن نحو : أضربُ إن تضربْ ؛ حقه الرفع " إلا أنه لما أُخِّرَ انجزم بالجوار" (ابن الأنباري ، 1985، الإنصاف ، 141/2)

وقد وجد اللغويون أن بعض الحروف يؤدي معنى القرب والمجاورة منها : أن (الباء) تفيد الإلصاق ، وهو أشد درجات القرب في نحو : أمسكت بزيد .(ابن هشام ، 1998)

وتفيد (عند) القرب في نحو قوله تعالى :(عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى)(النجم53/14)

و (أي) لنداء القريب نحو : أي زيد . (: ابن هشام ، المغني ، 87)

وتأتي (قد) لتقريب الماضي من الحال نحو : قد قام زيد . (ابن هشام ، 1998) .

وعالج الدرس الصوتي المعاصر علة الجوار في موضوع المماثلة ، وتأتي في صورتين ؛ الأولى : داخل اللفظة الواحدة ، وتكون بتأثير الصوت الأول في الثاني أو الثاني في الأول ، وهو موضوع صرفي . والثانية : بين كلمتين متتاليتين ، وقد تحدثت عنهما في علة الإدغام ، وهذا التداخل بين العلل النحوية في الفكر النحوي العربي ظاهرة طبيعية ، إذْ لا يمكن الفصل بين العلل على نحو ما يجري في المختبرات العلمية .

وأمثلتها في النحو كثيرة منها :علة الجوار تتضح في ظاهرة التوهم نحو : هذا جحر ضبٍ خربٍ ، فقد جر المتكلم خربٍ لقربها من ضب ، وحقها أن ترفع صفة لجحر المرفوعة . ويبدو أن الإيقاع الموسيقي شغل المتكلم ، فنون (خربٍ) تنويناً مماثلاً للكلمة السابقة لها ؛ ليحقق انسجاماً صوتياً موسيقياً بين الكلمتين في الجملة الواحدة ، ولو رفع على الأصل (خربٌ) لحدث تنافر بين تنوين الكسر وتنوين الضم .

تأثر النحويون بالقرب في باب التنازع فيجوز في : ضربني ، وضربت زيداً ، إعمال الأول ، واختاره الكوفيون فيضمر في الثاني كل ما يحتاجه ، أو الثاني ، واختاره البصريون فيضمر في الأول مرفوعه فقط ، " فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه ، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه" (ابن هشام ، 1990، شرح قطر الندى ، 196-198) ، والقرب هنا قرب مكاني كالجوار تماماً . والخلاف قائم في عامل النصب في المفعول (زيداً) في نحو : ضربني وضربت زيداً ؛ فكل من الفعلين المتقدمين يطلبه ، والبصريون أخذوا بعلة القرب فجعلوا الفعل القريب من

المفعول به (زيداً) هو الناصب له ، وهذا الخلاف ناجم عن نظرية العامل التي الزمت القائلين بها بوجود عامل لكل معمول .

وجرى خلاف آخر في عامل الرفع في الخبر في نحو : زيد وعمرو قائم ، فقد أورد ابن هشام آراء النحويين في مسألة عامل الرفع في الخبر ، فسيبويه يرى الحذف من الأول أي : زيد قائم وعمرو قائم ، وهذا الرأي يعطي (عمرو) حقه في رفع خبره (قائم) للمجاورة . (ابن هشام ، 1998) ، وفي المجتمع نجد أن الجار أولى بالجار ، يجلب له النفع ، ويدفع عنه الضرر .

إن المجتمع العربي عرف الجوار بمعنى القرب المادي المتمثل في تلاصق البناء ، أو مكان السكن ، أو قربهما بعضهما من بعض ، وبمعنى القرب المعنوي الذي يجعل المستجير في حمى مجيره ، يدفع عنه الأذى ، ويجلب له النفع ، مع بقائه على أصل انتمائه السابق .

والنحوي رأى في التراكيب النحوية مثل هذه العلاقة الحميمة بين الألفاظ التي يؤثر فيها لفظ في لفظ آخر لقربه ، لكن المعنى لا يتأثر بهذه الحالة العارضة ففي قولهم : هذا جحر ضب خرب ؛ الخرب : هو الجحر ، ولا يخطر لعاقل أن يصف الضب بالخراب ، لكن الجوار كان أقوى ، فأثر في التركيب تأثيراً شكلياً .

3-13 علة إصلاح اللفظ :

الإصلاح لغة : "نقيض الفساد " . (ابن منظور ، اللسان ، مادة صلح)

واللفظ : "ما يتلفظ به الإنسان ، أو من في حكمه مهملاً كان أو مستقلاً ". (الجرجاني ، 1998، التعريفات ، 135) .

فعلة إصلاح اللفظ يقصد بها إزالة الفساد الحاصل للألفاظ حين بنائها أو للتراكيب حين تركيبها ، والفساد مناطه عرفي فما قبله العرب من الأصوات والتراكيب مقبول ، وما كره فإنه فاسد ، ويحتاج إلى إصلاح إذا نتج فساده أثناء التركيب ، ولعل هذا ما يفيده قول ابن جني : " المسائل الصرفية يرجع فيها إلى النفس والحس لا إلى الإجماع ، وإجماع النحويين ليس حجة فيها ".(ابن جني ،د ت، الخصائص ، 218/2)

و الإصلاح عرف في المجتمع العربي يأتي في صورتين ؛ الأولى : إصلاح ذات البين داخلياً ، قال الله تعالى : (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا) (الحجرات 9/49) ، فهو أول خطوة في عرف المجتمع العربي يمكن أن يدرأ بها فساد الفتنة ، ويبعد شرورها عن أبناء المجتمع أفراداً وجماعات، والثانية : الإصلاح الخارجي ، ويتمثل في إقامة الصلح بين أبناء المجتمع العالمي الإنساني ، يقول الله تعالى : (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا) (الأنفال 61/8).

وقد عرفوا الإصلاح المادي المتمثل في إزالة فساد المواد ، وإعاقتها إلى وضع الإفادة منها .

ويبدو أن النحويين أخذوا فكرة الإصلاح من المجتمع ، فوصفوا بها الظواهر اللغوية التي تهيأ لهم أنها أُجريت لها إصلاحات ، لإزالة فسادها لتؤدي المعنى المطلوب ؛ يقول ابن جني : " لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة ، وعليها أدلة وإليها موصلة ، وعلى المراد منها محصلة ، عنيت العرب بها ، فأولتها صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها " (ابن جني ، د ت، الخصائص ، 202/1) ، ومثالها جمع نحو : تمرة هو تمرات ، وحقها أن تكون بتاء التأنيث ثم الألف والتاء ، وحذف تاء التأنيث هو لإصلاح اللفظ .(ابن جني ، د ت)

ومن أمثلة إصلاح اللفظ في النحو : تغيير بناء الفعل الماضي من الفتحة إلى السكون عند التصاق اللواحق بها نحو : ضرَبْتُ ، وضربنا ، وضربنَ ، جاء لإصلاح اللفظ ، فقد كره اجتماع أربع حركات نحو : ضَرَبَتُ ، فأسكنو لام نحو : ضَرَبَ لإصلاح اللفظ ، وقُبِل نحو : ضَرَبَا ؛ لأن الألف تحققت بزيادة فتحة واحدة .

وعقد ابن جني في الخصائص باباً في إصلاح اللفظ ، جاء فيه أن " قولهم : أما زيد فمنطلق ... كأنك قلت : مَهْمَا يكن من شيء فزيد منطلق ، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدمة عليهما ، وأنت في قولك : أما زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ...وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ " .(ابن جني ، د ت ، الخصائص ، 267/1) ، فابن جني قدر بناءً آخر للتركيب الأول ، ثم قارن بينهما ؛ فالفاء جاءت في وسط التركيب الأول ، وجاءت في التركيب الثاني بين الجزئين ، وهذا الفرق جاء للإصلاح .

و يتبين الإصلاح في واو المعية ، نحو : انتظرتك وطلوعَ الشمس ، إصلاح إذ لا يجوز نحو : انتظرتك طلوعُ الشمس ، ومثلها نحو : قمت وزيداً ؛ " قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى (مع) لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه غير عاطفة لجاز" . (ابن جني ، د ت ، الخصائص ، 267/1)

وفي هذا يبدو أن فكرة الأصل لجأ إليها النحويون للخروج من ظاهرة الازدواجية الشكلية التي وقعوا فيها ، فالحقيقة أن (فاء) العطف تختلف عن (الفاء) الواقعة في جواب الشرط ، وربطهم بينهما أوقعهم في مشكلة ، ثم خرجوا منها بإعادة (واو) المعية إلى أصلها (المتوهم) وهو العطف ، والعودة إلى الأصل عند الاختلاف عرف اجتماعي غير منكور .

وفي نحو: إن زيداً لقائم ، إصلاح للفظ ، فالأصل أن تتقدم لام الإبتداء فيقال: لئنَّ زيداً قائم " فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد – وهو التوكيد– أُخِّرت اللام إلى الخبر فصار : إن زيداً لمنطلق . (ابن جني ، د ت ، الخصائص ، 267/1 ، و : 401/1) ، ويبدو أن علة إزالة اللبس هي الدافع إلى تأخير اللام لقائم من جانبين الأول هو توكيد قائم والثاني لئلا تلتبس بـــ(لئن) الشرطية .

ولعل العِوض في اللغة في نحو : (ثقة) مصدر (وثق) هو من باب لإصلاح اللفظ .

وفي باب النائب عن الفاعل نجد أن المفعول به يرفع نائباً عن الفاعل المحذوف ، ويبدو أن العلة هي إصلاح شكل التركيب ؛ فالفاعل أولى من المفعول به ، ولكنه لا يقوم مقامه في المعنى .

إن عرف المجتمع المتعلق بالإصلاح المادي والمعنوي فكرة ، وجد النحويون ظلها في الابنية اللغوية التي تخالف القياس المألوف كجمع المؤنث السالم المختوم بالتاء ، نحو : تفاحات ، وإصلاح التراكيب التي ظاهرها القياس المفترض لها كالفاء في جواب الشرط و واو المعية التي توهموا فيها حروف العطف ، ثم خضعوا لظاهر استخدامها في اللغة ، ولكنهم عللوا المخالفة بإصلاح اللفظ ، أو إصلاح التركيب .

14-4 علة النية :

يقال في اللغة : " نوى الشيء ... وانتواه : قصده واعتقده ... والنية الوجه يذهب فيه " . (ابن منظور ، اللسان ، مادة نوى)

وفي الحديث النبوي الشريف : "إنّما الأعمالُ بالنياتِ " (النووي ، 1969، رياض الصالحين ، 3) ، فكل عمل تسبقه نية هي التي تحدد قبوله أو عدم قبوله .

والنية في القلب ، وقد يعلنها الناوي ، فالعقيدة جعلت قبول العمل أو رفضه مرتهن بالنية ، ويشمل العمل : كل عمل يقوم به المسلم سواء أكان تعبدياً أو غير تعبدي ، وتبقى هذه النية غير معلومة على وجه اليقين ، فهي مكتومة في النفس .

ويبدو أن النحوي تأثر تأثيراً عقائدياً بقضية النية ، فحمل عليها بعض الظواهر اللغوية ، وجلّها في الصرف ، ومنها :

أن ابن جني علل بها حذف (تاء) التأنيث من نحو : تمرة إذا جمعت جمعاً مؤنثاً سالماً ، إذ تقول : تمرات ، بحذف التاء " وهي في النية مرادة البتة " . (ابن جني ، د ت ، الخصائص ، 314/1) ، فالتاء رغم حذفها ، فإن نية المتكلم أن لا يحذفها بدليل استمرار تأنيثها ، فالنية في اللغة ، كما هي في العقيدة ، تكون أقوى من العمل ، لأنها توجهه وتسبقه .

ويرى ابن السراج أن إعلال ثيرة جرى " لأنها منقوصة من ثيارة ، فتركوا الإعلال في العين أمارة " لما نووا من الألف " . (ابن جني ، د ت ، الخصائص ، 1/ 113 ، و 195/1)

وقد أفاد النحويون من النية التي تعد من أصول العبادات ، وتمثلت إفادتهم في جوانب متعددة منها :

الإضمار : يبدو أن علة النية عند النحويين تتمثل في الإضمار، فكل مضمر كان في نية القائل أن يقول به ، والتقدير يبينه ويوضحه ، وذلك نحو قوله تعالى : (وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ) (البقرة 124/2) ، وأما إذا وقع اللفظ في الموقع الذي يستحقه نحو : كتب زيدٌ رسالةً ، فلا تقدير ، لأن اللفظ " إذا وقع في الموضع الذي يستحقه فمحال أن يقال إن النية به غير ذلك " . (ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف ، 72/1)

احتجّ نحويون "بأن تقديم الخبر إضمار قبل الذكر ، وهذا غير مانع من التـقديم ، لأنه مؤخر تقديراً ، فهو كقولهم : في بيته يؤتى الحكم (الميداني ، مجمع الأمثال ج 72/2) ، وكقولك: ضرب غلامَه زيدٌ ، إذا جعلته مفعولاً ؛ لأن النية به التأخير " (العكبري ، 1995، اللباب ، 142/1) ، فهذا الرأي مستمد من فكرة النية السابقة للعمل ، فالمتكلم نوى أن يأتي بالجملة على الأصل ، وإنْ تكلم بالتقديم ، فالأصل يؤتى الحكم في بيته ، وضرب زيد غلامه ، فيعود الضمير على متقدم . (العكبري، 1995)

ويبدو أن النحويين في هذا التعليل قد وضعوا علة لا يمكن التأكد من صحتها أو فسادها ؛ لأن النية عند المتكلم لا دليل عليها ، وهي غير متلفظ بها في هذا المقام

وفي توجيه رفع كلمة (الصابئون) في قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (المائدة 69/5) ، اختلفت الآراء ومنها : إن خبر (الصابئون) محذوف ، والنية به التأخير ، وتقديره : (إن الذين آمنوا) إلى قوله : (ولا هم يحزنون) والصابئون كذلك . (العكبري، 1995، اللباب ، 213/1)

ويبدو أن كل مضمر نية ؛ لأنه غير ظاهر ، يقول العكبري في باب اسم التفضيل : " ومن العرب من يعمل أفعل ، لأنه وصف مشتق ، فأما عمله في المضمر فجائز ، لأن مضمره ليس بلفظ بل هو في النية " (العكبري ، 1995، اللباب ، 447/1) ، فنحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، كان فاعل أحسن من الملفوظ : الكحل ، وفاعله المضمر في النية ضمير تقديره : هو .

وفي مسألة العطف على ضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ذهب الكوفيون إلى جواز نحو : ذهبت وزيد ، ومنع البصريون ذلك ، ومجيـئه في الشعر ضرورة قبيحة ، إذ لابد من الفصل : ذهبت أنا وزيد .

ويرى البصريون أن الأصل ضمير النصب في أن يأتي منفصلاً ، " فإن جاء لفـظه متصلاً نحو : زارني ، فهو في النية في تقدير الإنفصال " . (ابن الأنباري ، 1998، الإنصاف ، 15/1)

وجاء في شرح ابن عقيل أن نحو : عسى أن يقوم زيد الأصل عسى زيد أن يقوم ، فيكون في (يقوم) ضمير يعود على (زيد) ، وفي : عسى أن يقوم زيد ، جاز عود الضمير على متأخر وهو (زيد) لأنه في النية متقدم . (ابن عقيل ، 1974)

تبين أن النحويين تأثروا بفكرة النية التي عظمتها العقيدة الإسلامية ، وجعلتها أساساً لقبول العمل أو رفضه ، وهي نية ملفوظة أو مخفية في النفس ، وأخذ النحويون بها في تفسير بعض الظواهر اللغوية ، وجعلوا النية علة مسوغة لها .

4-15 علة الضرورة :

الضرورة في اللغة : " بمعنى الاضطرار ، وهو : الاحتياج إلى الشيء ". (ابن منظور، لسان العرب، مادة ضرر)

و الضرورة في الاصطلاح اللغوي عند الجمهور : " ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أولا ".(الجرجاني ، 1998، التعريفات، /180)

فعلة الضرورة في اللغة علة خاصة بالشعر والشعراء .

ويرى ابن جني أن ما يباح للشاعر من ضروريات ينبغي أن يتاح للناثر . قال : " ذلك مباح له وللناثر ؛ لأن مخالفة القاعدة النحوية أخف من مخالفة القواعد العروضية " . (ابن جني ، دت ، الخصائص ، 406/2 ، و 324/1 ، و 335)

والضرورة في العقيدة الإسلامية تقدر بقدرها ، ومن صورها اضطرار المسلم للوقوع في المخالفة نهي عنها لدفع ضرر أشد ، كشرب خمر في حال العطش الشديد، وعوز الماء ، وأكل الميتة في حال الجوع الشديد ، وعوز الطعام.

واللجوء إلى الوقوع في أخف الضررين مختار أيضاً، و من مباحات الشريعة كالكذب طلباً للنجاة أو للمحافظة على حياة مسلم آخر .

ويبذو أن النحوي أخذ فكرة التسويغ للمضطر بأن يرتكب المخالفة بقدر إزالة الضرر، فأجاز للشاعر بعض المخالفات للقاعدة النحوية ، وهي غير جائزة في سعة الكلام ، وقيدت بالمسموع من المخالفات أحياناً ؛ فلا يجوز للشاعر أن يرتكب في أي عصر مخالفة ، وحجته الضرورة ، بل يسمح له بالمخالفات الشعرية المنقولة .

وهذا التضييق اللغوي في باب الضرورة ، وقصرها على الشعر ، كالتضييق في العقيدة الإسلامية على المضطر ؛ فلا يكون الاضطرار دائماً ، ولا يزيد فيه على رفع الخطر ، ومن باب الزيادة في التضييق أن ما جاء ضرورة لا يحتج به في اللغة . (الزبيدي ، 1987، النصرة ، 152)

وقد أُبيح للشعراء أن يخالفوا القاعدة النحوية في أبواب محددة منها : الممنوع من الصرف ؛ فقد " ذهب الكوفيون و الأخفش وأبو القاسم بن برهان إلى جواز منع الصرف للضرورة في الشعر" . (الزبيدي ، 1987، النصرة ، 59)

وذكر ابن هشام " أن "إنْ " تعمل ، ويجب في غير الضرورة حذف اسمها ضمير الشأن " (ابن هشام ، 1990، القطر ، 152) ؛ قال الله تعالى : (عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) المزمل 20/73 ، فهي مصدرية عاملة في الآية ، ومحذوف ضمير الشأن معها على الأصل .

وعدّ بعض النحويين ضرورة الشعر قبحاً ، منهم سيبويه في الكتاب ، قال سيبويه : " إعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ... وحذف ما لا ينحذف " (سيبويه ، 1991، الكتاب ، 26/1) ويرى ابن هشام: " أن يا أبتي ، ويا أبتا لغتان ، وهاتان اللغتان قبيحتان ... وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر " . (ابن هشام ، 1990، القطر ، /207) ، فاللجوء إلى اللغة القبيحة ضرورة ، والضرورة محصورة في باب الشعر ، وهي قبيحة في اللغة التي تمثلها وقبيحة في الشعر .

ومن الضرورة القبيحة الحذف في نحو قول المتنبي :

وا حر قلباهُ ، ممن قلبُهُ شَبِمُ ومَنْ بِجسمي وحالي عندهَ سَقَمُ

(ديوان المتنبي ، ص256)

والضرورة في البيت قوله : وا حر قلباه ؛ إذ الأصل أن يقول : وا حر قلبياه، فأسقط الياء ، وأبقى الهاء ، وحقها أن يسقط الألف والهاء ، ويبقي (الياء) فيقول : وا حر قلبي ، أما وا حر قلباه ؛ فضرورة لا تجوز إلا في الشعر .(ابن هشام ، 1990)

ومن صور الضرورة الحذف المجحف نحو قول الشاعر :

هل تذكرون إلى الديرين هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمان قربانا

لأنه بتقدير : " وقولكم يا رحمنُ قربانا " ، (ابن هشام ، 1990، القطر ،266) (ديوان جرير ، 454)وفيه إعمال المصدر المحذوف (قولكم) ، فإذا كان المصدر يعمل ، وهو فرع على الفعل في العمل ، فالأصل أن لا يبقى عمله مع حذفه ، وأعمله في البيت ضرورة .

5-16 علة الفصل :

جاء في لسان العرب نقلاً عن الليث أن " الفصل بون ما بين الشيئين ... والفصال الفطام ... والفصل ولد الناقة إذا فصل عن أمه ، وفصيلة الرجل عشيرته ورهطه الأدنون ... وأصل الفصيلة قطعة من لحم الفخذ ، حكاه عن الهروي". (ابن منظور ، لسان العرب ، مادة فصل).

فالفصل هو بون أو ابتعاد بين متلازمين في القرب المادي ؛ المتمثل في أخذ قطعة لحم من الفخذ ، أو فصل ولد الناقة عن أُمه ، والقرب المعنوي ؛ المتمثل في قرب أبناء العشيرة الواحدة بعضهم من بعض ؛ فالفصيلة التي تؤوى الفرد ، هم أقاربه الذين انفصلوا عن جسم القبيلة الكبير ، وهي تتشكل من مجموع الفصائل المنتمية إليها .

وفصل الاتصال الإيجابي يتمثل في فصل ابن الناقة الذي لاصق أُمه حولاً كاملاً ، ثم دخل في الحول الثاني ، إذ يفصل حينئذٍ عن أُمه لتتمكن هي من التهيؤ لحمل آخر .

وفصل الاتصال السلبي يتمثل في الغرض من القضاء الذي يفصل بين أطراف النزاع برؤية محايدة متعطلة تجري وفقاً لعوائد متعارف عليها بين أبناء المجتمع . فالفصل في اللغوي الاجتماعي يشتمل على فك الاتصال الايجابي أو السلبي بين الاشياء المتصلة على نحو ما ؛ التقديم والتأخير أو متوسط ثالث بينهما.

وترد أمثلة على الفصل في النحو ، منها: جعل اللغويون الضمير في نحو قوله تعالى : (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)آل عمران 62/3 ، ضمير فصل عند البصريين ، وضمير عماد عند الكوفيين . (ابن هشام ، 1990)

والضمائر المنفصلة عند اللغويين اثنتا عشرة كلمة مرفوعة هي : أنا ، نحن ، أنتَ ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، هو ، هي ، هما ، هم ، هن ، واثنتا عشرة كلمة

منصوبة هي : أيّاي ، إيانا ، إياك ، إياكِ ، إياكما ، إياكم ، إياكن ، إياه ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن ، وجميعها تقع منصوبة ومرفوعة ولا تقع مجرورة . وتـــقع متصلة نحو : (سلنيه) بمعنى الرجاء ، وظننتكه وكنته ، بمعنى الرجحان . (ابن هشام 1990)

ويبدو أن النحويين تأثروا بفكرة الفصل بين المتصلات في التركيب اللغوي اتصالاً مألوفاً في الترتيب أو في التركيب ؛ الأول : الفصل بين المسند والمسند إليه؛ الفعل والفاعل نحو : وقف فوق المنبر الخطيب ، ونحو : نهض من فراشه زيد ، ونحو : ضرب زيداً عمرو ، والمبتدأ والخبر نحو : زيد في الدار أخوه ، وفي الدار لا في السوق زيد ، ويمكن إلحاق المفعول به لازمة لأصل الترتيب في الجملة الفعلية المتعدي فعلها نحو زيداً العاصي اضرب ، والمحمول على المفعول به كسائر المفاعيل والحال والتمييز .

و الفصل التركيبي هو الفصل بين المضاف و المضاف إليه ، يقول ابن الأنباري : "أما حذف التنوين فلأنه [أي التنوين] يدل على الإنفصال ، و الإضافة تدل على الاتصال ، فلم يجمعوا بينهما " .(ابن الأنباري ، 1999، أسرار العربية ، 206/) ؛ فعدم التنوين علم الإضافة ، ويفهم تكون التركيب الإضافي من كلمة "الاتصال" .

ويفصل بين المضاف و المضاف إليه بمفعول المضاف ، في نحو قوله تعالى:(فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ) (إبراهيم 47/14) .

ويفصل بالقسم : نحو هذا غلام والله زيد . (ابن عقيل ، 1974).

وقد أجاز النحويون الفصل بين الجار والمجرور ، نحو قوله تعالى : (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ * مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ*مِنْ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ) الناس 114/1-6 ، فقد فصلت جملة الصلة : (الذي يوسوس في صدور الناس) بين (من شر الوسواس الخناس) و(من الجنة والناس) . (ابن جني ، د ت) .

وحمل النحويون الجزم على الجر فأجازوا الفصل بينهما ، نحو قول الشاعر، وهو ذو الرمة :

فأضحتْ مغانيها قفارا رسومها كأن لم - سوى أهلٍ من الوحش- تؤْهَلِ

أراد : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش ، ففصل بين لم ومجزومها بـ(سوى) وما أضيف إليها .

وحُمل النصب على الجزم في قول الشاعر :

لمّا رأيتُ أبا يزيد مقاتلا أدعَ القتالَ

يقول ابن جني : " أي: لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلا ...وكأنه شبّه لن بأن ، فكما جاز الفصل بين (أن) واسمها بالظرف في نحو قولك : بلغني أن في الدار زيدا ، كذلك شبه (لن) مع الضرورة بها فـفصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذي هو : (ما رأيت أبا زيد) أي : مدة رؤيتي ".(ابن جني ، د ت ، الخصائص ، 281/2).

ويجوز الفصل بين (كم) الخبرية ، وتمييزها جوازاً حسناً نحو : كم لك كتاباً ، أن (لك) التي تفصل بين (كم) وتمييزها ، ولم تغير المعنى .

ويبدو أن هذه العلة تشكل ثنائية مع الوصل ؛ فما حقه المجاورة أو القرب من عناصر الجملة يجري الفصل بينهما بالتقديم أو التأخير ، نحو : جلس زيد ، وزيد جلس . أو يتوسط ثالث بينها نحو : جاء مبتسماً زيد . ويلاحظ أن المعنى الاجتماعي يبقى قائماً، ففصل أجزاء الجملة بعضها عن بعض لا يؤثر في المعنى.

5-17 علة الصوت :

الصوت في لسان العرب : " الجَرْسُ ... وقد صات يصوت ويصات صوتاً وصوت به : كله نادى " . (ابن منظور ، لسان العرب ، مادة صوت)

و الصوت اصطلاحاً هو : " الأثر السمعي الذي تحدثه تموجات ناشئة من اهتزاز جسم ما " (مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مادة : صوت).

واللغة وفقاً لتعريف ابن جني ظاهرة اجتماعية تهدف إلى خدمة أبناء المجتمع في التعبير عن مستلزمات حياتهم ، فاللغة بهذا تتداخل مع سائر الظواهر الاجتماعية وتتبادل معها التأثر والتأثير .

واللغة أصوات تألفت منها الكلمات ، و الكلمات تكتسب معانيها وفقاً لاصطلاح أبناء المجتمع على تلك المعاني ؛ إنْ حقيقة أو مجازاً ، فالعين لها عدد

من الدلالات بحسب تعارف أبناء المجتمع : العين الطبيعية : العضو البشري الذي تكون به حاسة الإبصار، وعين الماء، وعين العدو، وعين الدولة ، وغيرها ؛ وتبقى هذه الدلالات الجديدة التي أُزيحت إليها الكلمات ؛ معروفة ومفهومة لدى أبناء المجتمع الواحد.

وقد ربط ابن جني بين الصوت والمعنى في : باب الألفاظ لتصاقب المعاني منه أن الخضم والقضم في دلالية واحدة هي : الأكل ، ولكن "الخضم" للأكل الطري بسبب صوت الخاء ، والقضم للأكل اليابس أو ما يحتاج إلى كسر بالأسنان بسبب صوت القاف . (ابن جني ، د ت)

ومن الأمثلة النحوية على علة الصوت : يرى قطرب : أن الحركات في الكلام العربي جاءت لغــرض صوتي بحت ، وهو وصل الكلام ، وهو بهذا يعارض من يقول بدلالة الحركات على المعاني ، وهم سائر النحويين . (الزجاجي ، 1982)

ولعل رأي قطرب يخرج النحويين من الحالات التي يخالف فيها اللفظ ما رسم له من علامة إعرابية : كالمثنى والجمع و الاسم الممنوع من الصرف والاسم المنقوص والمقصور وغيرها .

و يرى معظم النحويين أن الحركات الإعرابية في حالات الإعراب المتعددة تدل على المعاني النحوية ؛ فالرفع للمسند والمسند إليه ، والجر للمضاف إليه والمجرور بحرف الجر والنصب علامة ما ليس بمسند ولا بمضاف وقد تبنى هذا الرأي كل من : إبراهيم مصطفى ومهدي المخزوميّ (مصطفى ، إحياء النحو ، 195)

وعلة الصوت قد تؤدي إلى إجراءات تعديلية في التركيب منها : يبنى الفعل الماضي الصحيح الآخر على الفتحة نحو : كتبَ ، وفي هذه الحالة فإنه يتشكل من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة ، وعند اتصاله بالضمائر المتحركة مثل تُ ، فإن المقاطع المتحركة المتتالية ستصير أربعة مما يثقل على المتكلم ، اذا تسقط حركة المقطع الثالث من الأصل ، ويندمج مع الثاني(تَبْ) فيشكلا مقطعاً صغيراً مغلق

بصامت ، فهو مقطع مقبول في العربية يتوسط مقطعين قصيرين مفتوحين فانخفض البناء المقطعي لكلمة من أربعة إلى ثلاثة .

واسقاط حركة الإعراب أحياناً في نحو : الإدغام، نحو قوله تعالى : (شَهْرُ رَمَضَان) (البقرة 185/2) ، بإدغام الرائين بعد سقوط حركة الإعراب ، ومنه أيضاً الإدغام في قوله تعالى (وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي)طه/39 . (البنّاء ، د ت)

وقد تغير حركة الإعراب بسبب الإتباع نحو: (الحمدِ للهِ) الفاتحة 1/1 .

ويمكن أن تسقط آخر الفعل أو تجزمه في نحو : لم يمشِ ، ولم يسعَ ولم يدعُ، ويبني حينها الفعل على حركة تشير إلى المحذوف .

و يبدو أن أبواباً نحوية في العربية قامت على الصوت منها : النداء ، إذ يقوم على أدوات النداء ، والنداء صوت تنبيهيّ ، ثم المنادى نحو : أي زيد للمنادى القريب : ويا زيد المنادى البعيد ، والنداء وسيلة اتصال اجتماعية وقد يأتي اسلوب المنادى بحذف آخر المنادى التحبب نحو : يا حارِ ، وأفاطمُ يوصل.(ابن الأنباري ، 1999)

والندبة أسلوبٌ صوتي كالنداء ، يهدف إلى التعبير عن مشاعر التفجع والأسى يقوم على أداة نداء واسم مندوب بألف وهاء ، وازيداه ... (ابن الأنباري 1999)

والاستغاثة أسلوبٌ صوتي كالنداء ، يقوم على أداة نداء واسم مستغاث به مجرور بلام مفتوحة واسم مستغاث له مجرور بلام مفتوحة نحو : يا لصلاح الدين للقدس .

ويقوم التركيب الشعري على تآلف الأصوات وفقاً للقواعد الموسيقية العروضية و التركيب المقطعي العروضي في الشعر العربيّ لا يسمح بتوالي أكثر من ثلاثة مقاطع متحركة لذا اتخذ الشعراء بعض الأساليب الإجرائية للتعبير عما يريدون دون الوقوع في المحذور ، فإذا أراد الشاعر معنى : أخذتُ أربعةَ أرغفةٍ ، فإنه يقول : أخذت ثلاثة أرغفة وواحدا ، والغرض صوتي بحت؛ وقد يلجأون إلى أساليب أُخرى خارج موضوع الرسالة . واضطر جرير في قوله :

- سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفْكم العربُ

فقد سكن الفاء من (تعرفكم) وحقها الرفع . (عبد التواب ، د ت).

إن اللغة ظاهرة اجتماعية، وعلة الصوت ذات علاقة باللغة ؛ لأن اللغة في أصلها أصوات تتآلف لتكون الألفاظ، ثم التراكيب ؛ لذا فإن غالبية الأمثلة على علة الصوت هي : قضايا صوتية وصرفية، وتمس جانبا من التراكيب حاولت كشفها والتمثيل عليها.

وقد تتداخل علة الصوت مع قضايا أدرجتها في علل أُخرى منها : الإدغام و الاتباع والمماثلة الصوتية عموماً .

النـــتائـــج :

أولاً :

حاولــت في الفصل الأول أن أُعرف بمفردات عنوان الرسالة وهي: مكونة من قســمين العلة النحوية، وأعراف المجتمع العربي، وقد انطلقت من المعنى المعجمي، مروراً بالمعنى الاصطلاحي، ثم حاولت –أحياناً– تلمس دلالة المفردة في الشعر أو النثر الفني على قلته .

ويــبدو المجــتمع العربيّ قبل بداية عهد التدوين مجتمعاً له هوية خاصة تميزه عــن ســائر المجــتمعات لديه تعدد في الأديان، وعادات وتقاليد راسخة تتلاءم مع ظروف حياة الفرد اليومية .

وجاء الفكر الإسلامي فأبقى على الإيجابيات من صورة المجتمع، وأزال بيسر واضح السلبيات كشرب الخمر، ووأد البنات، وإثارة الفتن .

وترســخت صــفات إيجابــية للإنســان العربي، منها : الشجاعة، والوضوح، والكرم، والميل إلى التحرير، وصفات سلبية منها : الشك .

ويــبدو أن ظــلال هذه الصفات قد امتدت لتؤثر في ظواهر الحياة الاجتماعية ومــنها اللغــة ؛ فالنحوي هو ابن المجتمع العربي، ويتكلم العربية، ودراسة اللغة لا تكون إلا بوساطة اللغة ذاتها؛ لذا فإن فكر النحوي سيتأثر بأعراف المجتمع .

ثانياً :

وتبيّــن في الفصل الثاني أنّ النحاة في علل الأصل قد تأثروا بأفكار مجتمعهم العربي الذيٍ اهتم أبناؤه بعلم الأنساب , وحاولت توضيح هذا الارتباط , ما استطعت مستهدياً بإشارات العلماء القدماء، والمحدثين .

وحاولــت ربــط العلل الدائرة في ميدان الأصل بفكرة الأصول والفروع التي كانــت شائعة في المجتمع العربي , لاهتمامهم , كمجتمع قبلي , بالأنساب , فقالوا : علة الأصل وعلة الحقيقة , وعلة الأولى , وعلة الإعراب وغيرها .

ثم إن عللاً منها : الفرق والقياس والتشبيه والنظير هي مما يهتم به الإنسان في المجتمع لفهم الأشياء من حوله، وإدراكها بداهة بالتحليل والربط والتمييز .

وحاولــت ربــط العلــة بأعراف المجتمع العربي من خلال توضيح مفهومها، وبينت آراء العلماء فيها – ما أمكن –، ثم بيان علاقة العلة بالعرف الاجتماعي .

ولاحظــت أن عــدداً من العلل يتداخل , وهو عائد فيما يبدو لواحد من أمرين الأول : قــرب المصــطلحات بعضــها مــن بعض دلالياً مثل : الأصل والحقيقة , والســماع والــنقل , والفــرق وأمن اللبس، والنظير والتشبيه , والحمل على الأكثر وكــثرة الاستعمال ؛ فحاولت التفريق بين هذه المصطلحات، أو التنبيه على تشاركها في الدلالة .

والثانــي أن الأصــول النحوية، وهي السماع والقياس والإجماع واستصحاب والإستحسان , أدرجها بعض النحويين في العلل , وكان ينبغي الفصل بينها , بإيجاد مصطلحات جديدة , وإبقاء مصطلحات الأصول على حالها .

وترتبط علة السماع بكل من القياس، وكثرة الاستعمال، وقلة الاستعمال والحمل على الأكثر، وعدم السماع ؛ فالسماع يأتي للمادة اللغوية المستعملة، ثم يقرر اللغوي أن المــادة اللغويــة المسموعة الدالة على ظاهرة ما قليلة أو كثيرة، فإن كانت كثيرة قــاس علــيها، وإن كانت قليلة لم يقس، ولكنه لا يرفضها، ثم يقرر القاعدة النحوية، ومــن أمــثلة المسموع الكثير: رفع الفاعل ونصب المفعول نحو : شربَ زيدٌ الماءَ، وقــد تــرد شواهد لغوية مسموعة كثيرة لظاهرة مخالفة للقياس، فيحمل عليها لكثرة الاستعمال، ومثالها قولهم : ملكت كذا من الدراهم، مجرور بمن على الأكثر، ويجوز النصــب، ومن أمثلة المسموع القليل: استخدام الفعل الثلاثي المجرد : ودع، ووذر، وقــد أبدلتها العرب بــ ترك، ومنه أيضاً : نصب الفاعل ورفع المفعول، في نحو : خرق الثوب المسمار .

وترتــبط العلــة بالأحكام ؛ إذ إنها جاءت لتوضيحها، أو تعليلها، وترتبط العلل الــنحوية بــالعلل الصرفية أحياناً أو الصوتية، عندما يتأثر موضع العلامة الإعرابية كإدغام نحو : "شهرُ رمضانَ" البقرة / 185.

ويبدو أن ما لم يستعمل العرب في كلامهم فهو شاذ، ولو كان موافقاً للقياس، وعلته عدم السماع .

ويلجأ العرب إلى التشبيه والنظير عند فقدان السماع، والمحال لا يقال به ؛ وهو محالٌ نطقاً نحو : قضاا، أو محال في المعنى، نحو : أكلت الحجر وشربت الهواء، أو محال تركيباً، نحو: مررت واقفة بهند مسرعاً، أو ضرب موسى عيسى، على أن عيسى الفاعل .

لــذا تشــعر اللغــة أبناءها بالحرف الناقص من بناء الكلمة، في نحو : ادعُ بالضــمة و امــشِ بالكسرة واسعَ بالفتحة، وتشعرهم بأن المعنى في الجملة مهم عند القطــع نحو : جاء الرجلُ المسكينَ أو في جملة الاستثناء العادية نحو : ما جاء القوم إلا زيــداً، فإن حق زيد من حيث المعنى الإعرابي هو الرفع على الفاعلية ؛ لأنه هو وحده الذي قام بالفعل، ولكن يرفع على البدل من المستثنى منه، ويجوز النصب فيه إشعاراً للمتكلم بأهمية العمل الذي قام فيه دون سائر القوم .

واللغــة تــتعامل مــع الناطقين بها ككائن حي عاقل ؛ إنها تتدرج معهم في قواعدهــم، حتى تصل إلى أبعد مكان، فها هي (أو) جاءت في الأصل للتخيير، تقول : اشــرب ماءً أو حليباً .ولكن لو شربتهما معاً لما خالفت لأن أو تشبه (الواو) التي للمشاركة بالتدريج، فكأن معنى القول : اشرب هذا النوع من الشراب .

ثالثاً :

وقد تبين بعد دراسة علل المعنى في الفصل الثالث أن بيان المعنى هو مدار الدراسة النحوية مع الاهتمام باللفظ، وهذا الاهتمام الثنائي باللفظ والمعنى في النظم كان مدار حديث عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز عن سرّ فصاحة القرآن الكريم .

ولاهتمامهم بالمعنى احتاطوا عن الوقوع في اللبس من القول بالتنبيه على مواضع اللبس، وكيفية تلافيها، و سوّغوا بعـض المخالفات لتوافر أمن اللبس نحو: كسر الزجاج الحجرَ، وغيرها .

وقد اهتم العرب بالنقيض، كما اهتموا بالنظير ؛ فالنقيض في النحو قد يؤثر تأثيراً إيجابياً بمناقضته فيأخذ بعض صفات مناقضه، كمناقضة (إن) لِ (لا) في المعنى ؛ الأولى توكـيد و الثانية للنفي، ثم تؤثر إحداهما في الأُخرى فتعمل عملها، وغيرها .

والاستحسان عند الـعرب اختيار يخالف القياس، وهو أقوى منه، لذا قالوا: استحوذ، وفتوى، وصبية بدلاً من استحاذ، و فتية وصبوة .

ونفروا من أداءات لغوية بعينها لعلة الاستقباح، وعُدّ سُبّة اجتماعية تخفض مكانة مرتكبها، كمخالفة القياس، والوقوع في الغلط اللغوي، وهو اللحن .

وقُبل عند العرب التوهم ؛ لأن مجتمعهم يقبل عذر المتوهم، ومن أمثلته الشائعة في اللغة: الجرّ على الجِوار، ومنه أيضاً : نزع الحركة في نحو : رِدَّ .

وقد تبين في الدراسة أن غالبية النتائج تقوم على ثنائية تقابلية، فالمعنى يقابله الظاهر وهو اللفظ، و الاستحسان يقابله الاستقباح و القوة يقابلها الضعف، وقد تتقابل علل حقل مع علل في حقل آخر، فعلة القياس في حقل الأصل تتقابل مع علة الاستحسان في علل المعنى .

وقد رصدت الدراسة مواقع تتداخل فيها العلل، ومنها :

أ. أن المخالفات اللغوية المعللة بالتوهم إذا كثر استخدامها شاعت، وهذا دليل على استحسان العرب لها، فهذه إذاً ثلاث مراحل تمر بها : الظهور، ثم الشيوع، ثم الاستحسان، أو الرفض .

ب. و أن بعض العلل قد يسمح بما يخالف القاعدة، ولكن بعض المخالفات لم تشع، نحو: خرق الثوبُ المسمارَ، وهذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، على الرغم من حكم ابن جني على كثرة أمثلة هذه الظاهرة .

ويبدو أن المعيارية الصارمة التي أشاعتها مدرسة البصرة في النحو ساعدت على إيقاف هذه الظاهرة ومثيلاتها، فلم تصل إلى المرحلة الثانية، وهي كثرة الاستعمال المفضية إلى التقعيد لها .

ويمكن إعادة دراسة مخالفة العدد للمعدود في ضوء علة أمن اللبس، فالمعدود المؤنث نحو : هذه خمسة دراهم لم يؤمن اللبس بين العدد المذكر (خمس) و المعدود المذكر (دراهم) فأُنث العدد لأمن اللبس، ويبقى العدد على الأصل مع ألفاظ العقود و المائة و الألف ونحوها لانتفاء اللبس أيضاً.

وقد اشار نهاد الموسى إلى إمكانية دراستها بحسب نظرية المعلم وغير المعلم .

وتنبه العرب إلى الأثر المتبادل بين عناصر الخطاب، وهي القول، و القائل و السامع والمشاهد، و السامع دون مشاهدة، ولاحظ ابن جني أن السامع المشاهد أكثر فهماً للمعنى من السامع لدلالة الحال .

وتنتمي إلى علل المعنى علل ترتبط بأعراف المجتمع كالتضمن، فمنه الضامن لديات القتلى في الجاهلية و الإسلام، و يعرف اليوم بالكفيل الملزم بموضوع القضية كالغريم، و الكلمة في اللغة إذا تضمنت معنى الحرف بُنيَت، والمشتق يعمل لتضمنه معنى فعله، وإذا طرد الباب على وتيرة واحدة فحق التمييز و الحال البناء، و ليس النصب ؛ لتضمنها معنى الحرف.

وتكشف علة التوكيد عن صفة عربية لم تذكر كثيراً، وهي الشك، وذلك لتعدد الأساليب التي تؤكد الكلام وتنوعها .

وعرف أن العرب واقــعيون، وهم لشدة واقعيتهم يستطيعون التجريد أو إقامة واقع وهمي متخيل، والتعامل معه كأنه حقيقي، ثم إشعار أطراف الكلام بأن المتكلــم عاقل واقعي ؛ فتحدثوا مع رجال متخيلين، ومع أنفسهم، و وصل المدى بالخيال أن سألوا عن الأدوات المسؤول بها عن الأشخاص فقالوا : ضربَ مَنٌ مَنّاً ؟

وواقعية العرب تمثلت في جوانب عملية متعددة، منها أنهم يحترمون القوي ويجعلون له مكانة، ولا يكرهون الضعيف،و لكنهم يكرهون الضعف فساعدوا الضعيف، ليقوى على الحياة، و ألقت هذه الفكرة ظلالها على الفكر النحوي من

خلال نظرية العامل فالعامل القوي يعمل ؛ فله معمول واحد على الأقل كالفعل اللازم : جلس زيد، أو معمولين نحو : شربت اللبن أو ثلاثة .... وقد يعمل وهو مضمر نحو : لا تأكل السمك و تشرب اللبن بحسب رأي البصريين، وقد يكون العامل ضعيفاً كالمشتقات، ولكنها تعمل إذا سوعدت ؛ كأن تعتمد على نفي أو استفهام أو نحوه، أو كانت دالة على الحال أو الاستقبال فتعمل حينئذٍ عمل فعلها نحو : زيدٌ كاتبٌ الدرس، و ألا رجل مسموع صوته ؛ فيصلح بين القوم ؟ ... وهكذا .

ومن أعراف العرب تغيير بعض أنظمة حياتهم الاجتماعية عند حدوث عارض أو طارئ فقالوا : " الناس شركاء في أربعة الماء والعشب و النار و الـــهواء "، فإذا جاء العارض، وهو المطر ؛ تغيرت حياتهم وقوانينها، ثم تعود إلى سابق عهدها إذا انقضى الموسم المطري .

و أفاد النحويون من فكرة العارض في العوامل أيضاً، فهي مؤثرة في معمولاتها إذا كانت ملفوظة أو ملحوظة، ويزول أثرها بزوالها .

وأفاد النحويون في الخلاف النحوي من القضاء في المجتمع، وتمثلت في حجة الخصم التي تستند على إبطال أحدهما لحجة الآخر بإفسادها وتقوية حجته .

ومن واقعية العرب تقديمهم الأهم، وجعله يتبوأ صدر المجلس، وفي اللغة قدموا الأهم في المعنى على سائر مكونات التركيب الكلامي، نحو : كيف أنت ؟ وزيد قام من مجلسه، و في الدار صوت، وغير ذلك .

والمجتمع العربي مجتمع منتج عرف الصناعة البيتية في إفادة حقيقية من تربية المواشي، أفادوا من لحومها بالقديد، و شحومها بالدهن، و جلودها و أصوافها و أوبارها و ألبانها، و عرفوا الصناعة العامة كصياغة الذهب و الفضة، وأخذ النحويون فكرة العلاقة القائمة بين هذه الصناعات و المادة الخام، ونقلوها إلى اللغة، فرأوا فيها صناعة مشابهة تمثلت في علم صناعة الاشتقاق أو علم الصرف .

رابعاً :

تَرِدُ علل قريبة في معناها بعضها من بعض في علل المعنى، منها: التخفيف والحذف والاستغناء والاختصار .

ويــبدو أن العلمـــاء قد فرقوا بين هذه العلل بتحديد المقصود بكل منها، من حيث المدلول اللغوي ؛ فالحذف : إزالةٌ والمحذوف قد يعمل أحياناً، والمستغنى عنه لا يعمل مطلقاً .

والاختصـــار يكون أكثر من الحذف ؛ ويجري بالاقتصار على ذكر ما يؤدي المعنى، هذه العلل : الاختصار والحذف والاستغناء جاءت للتخفيف .

وتأتـــي صــورة أخـــرى مـــن التخفيف كالتغليب الذي يقوم على ذكر أحد المشـــهورين أو المعروفيـــن بصـــيغة المثـــنى أو الجمـــع، كالعمرين أو الزائرين، والفاطمـــات، والجوار والإتباع، إذ ينقاد فيهما المتكلم إلى ما يمكن نطقة بسهولة أو الاستعارة من باب الإتباع .

ويــبدو أن علة الاتساع يمكن أن تجري على أبواب كثيرة ؛ في علم البيان، كالتشبيهات والمجاز، وكما خُصّ الشعرُ بالموسيقى، خُصَّ أيضاً بالضرورة , ويبدو أن علة الضرورة جاءت من باب التعادل، فكما أُثقل على الشاعر بالموسيقى والقافية خُفِّفَ عنه بالضرورة على أن لا يؤثر في المعنى .

ويأتـــي عـــدد من العلل لإصلاح ما يجري نتيجة للتخفيف ومنها : التعويض بحرف أو أكثر، وإصلاح اللفظ والتعادل .

المراجع

ابن الأثير ضياء الدين أبو الفتح نصر الله، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق محمد محي الدين عبد المجيد، القاهرة.

ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن (ت577) 1971، **الإغراب في جدل الإعراب**، ط2، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر.

ابن الأنباري، 1985، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ط3، تحقيق ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن –الزرقاء.

ابن الأنباري، 1998، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط1، حقّقه: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الأنباريّ، 1971، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ط2،تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر.

ابن الأنباريّ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577 هـ) 1999، **أسرار العربية**، ط1، حقّقه بركات يوسف هبّود، دار الأرقم، بيروت.

ابن جني، (د.ت)، **الخصائص**، (د ط)، حقّقه عبد الحكيم بن محمد المكتبة التوفيقية.

ابن جني، 1985، **سرّ صناعة الإعراب**، حقّقه حسن هنداوي دار القلم دمشق.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ) 1999، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، الجزء الأول: حقّقه علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الجزء الثاني: حقّقه علي النجدي ناصف، عبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف، مصر، القاهرة.

ابن خلدون، (د ت)، **مقدمة ابن خلدون**، (د ط)، دار الفكر.

ابن سنان، أبو محمد عبد الله بن سعيد الخفاجي الحلبي ت(466)، 1982،**سر الفصاحة**، ط1، دار الكتب العلمية.

ابن سيدة أبو الحسن علي بن اسماعيل الأندلسي، **المحكم والميط الأعظم**، (د ط)، عبد المجيد هنداوي، 2000، دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ)، 1974، **شرح ابن عقيل**، (د.ط)، حقّقه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

ابن فارس، 1969، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، البابي الحلبي، مصر.

ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا الرازيّ اللغويّ (ت375 هـ) 1993، **الصاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ط1، حققه : عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت.

ابن قتيبة الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم، (د ت)، **أدب الكاتب**، (د ط)، دار صادر.

ابن كلثوم، عمرو، 1991، **ديوان عمرو بن كلثوم**، ط1، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (ت344 هـ)1400هـ، **السبعة في القراءات**، ط3، حقّقه شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ)، 1995، **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت.

ابن هشام، 1984، **شرح شذور الذهب**، ط1، تحقيق عبد الغني السدقر، الشركة المتحدة.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، 1990، قطر الندى وبل الصدى، ط1، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت.

ابن هشام، 1998، حققه : **مازن المبارك محمد علي حمد الله**، ط1، دار الفكر، لبنان.

ابن يعيش، (د ت)، **شرح المفصل**،(د ط)، عالم الكتب، بيروت.

أبو المكارم، **علي**، 1973، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية.

أبو حيان، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف (ت 745هـ)، 1990، **البحر المحيط**، ط2، دار إحياء التراث، لبنان.

الأبياري إبراهيم، (د ت)، **مهذب السيرة النبوية**، (د ط)، دار المعارف.

امريء القيس بن حجر الكندي 2003، شرحه عبد الرحمن المصطاوي **ديوان أمريء القيس**، ط1، دار المعرفة، بيروت.

أمين، احمد، (د ت)، **ظحى الإسلام**، ط10، دار الكتاب العربي، بيروت.

أمين، أحمد، 1960، **فجر الإسلام**، ط10، دار الكتاب العربي، بيروت.

أمين، احمد، 1969، **ظهر الإسلام**، ط5، دار الكتاب العربي، بيروت.

أنيس، إبراهيم، 1992، **الأصوات اللغوية**، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية.

أنيس، إبراهيم، 1993، **دلالة الألفاظ**، ط7، مكتبة الأنجلو المصرية.

أوس بن حجر، 1979، **ديوان أوس بن حجر**،(د ط)، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت.

البغدادي عبد القادر بن عمر، 1989، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ط2، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

البناء، أحمد بن محمد الدمياطيّ (د.ت)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر،(د.ط)، دار الندوة، لبنان.

ترزي، فؤاد حنا، 1969، **أصول اللغة والنحو**، دار الكتب، بيروت.

الثعالبي، أبو منصور، 1996، **فقه اللغة وسر العربية**، ط2، تحقيق فائز محمد و إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت.

الجاحظ، عمرو بن بحر، (د ت)، البيان والتبيين، ط4، تحقيق عبد السلام هارون، المجتمع العلمي العربي الاسلامي، بيروت.

الجرجاني علي بن محمد علي الحسيني، 1998، **كتاب التعريفات**، ط1، دار الفكر، بيروت.

جرير، 1986، **ديوان جرير**، ط1، تحقيق مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية، بيروت.

الجزري، محمد، 1979، **النهاية في غريب الأثر**، (د ط)، طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية.

الجمحي، ابن سلام (ت 232)، (د.ت)، **طبقات فحول الشعراء**، (د ط)، تحقيق محمود شاكر، القاهرة، 1985.

الجواليقي أبو منصور موهوب بن احمد بن محمد بن الخضر ت(540)، 1966 **المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، (د ط)، طبعة طهران.

الحاكم النيسابوري، (د ت)، **المستدرك على الصحيحين**، (د ط)، دار الكتاب العربي، بيروت.

حجازي، محمود فهمي، (د ت)، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، دار غريب للطباعة، القاهرة.

الحجوج، محمد عبد الرحمن، 2002، **الأصول اللغوية في كتاب الخصائص**، رسالة ماجستير /مؤتة.

حسان، تمام، 1981، **الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، ط1، دا الثقافة.

حسان، تمام، 1998، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط3، عالم الكتب، القاهرة.

حسن، عباس، 1966، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف بمصر.

الحموز عبد الفتاح أحمد، 1985، **الحمل على جوار في القرآن الكريم**، ط1، مكتبة الرشد للنسر والتوزيع، الرياض.

الحموز، 1984، **التأويل في القرآن الكريم**، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.

الحموز، 1997، عبدالفتاح، **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**، ط1، الشركة الجديدة للطباعة، عمان.

الحموز، عبد الفتاح أحمد، 1987، **مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها** مجلد 2،ع1، حزيران، مؤته للبحوث والدراسات – جامعة مؤتة.

الحموز، عبد الفتاح أحمد، 1991، **التعادل في العربية**، مجلد 6،ع2، كانون أول، مؤته للبحوث والدراسات – جامعة مؤتة.

الحموز، عبد الفتاح أحمد، 1986، المذهب السلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه) في النحو والصرف، مجلد 1،ع1، حزيران، مؤته للبحوث والدراسات – جامعة مؤتة.

الحموز، عبد الفتاح أحمد، 1987، **ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية**، العدد 25، جامعة الكويت، المجلد السابع شتاء.

الحموز، عبد الفتاح أحمد، 1989، **العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه**، العدد 33، جامعة الكويت، المجلد التاسع شتاء.

الحموز، عبد الفتاح أحمد، 1990، **النظير وعدمه في العربية**، المجلة العربية للعلوم الأنسانية، ع38، مجلد 10.

الحموز، عبدالفتاح، 1993، **التغليب في العربية ظاهرة لغوية اجتماعية**، ط1، منشورات جامعة مؤته.

الحوفي، أحمد محمد، (د ت)، **الحياة العربية من الشعر الجاهلي**، ط5 دار النهظة، مصر.

خالد جمعة، (د ت)، **شواهد الشعر في كتاب سيبويه**، ط2، الدار الشرقية بمصر، 1989.

الخنساء تماضر بنت عمرو، 1985، **شرح ديوان الخنساء** (ت 24هـ)، تحقيق عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي (ت117هـ)، 1982، **ديوان ذي الرمة** تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت.

الزبيدي عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، 1987، **كتاب أئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، ط1، تحقيق طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 379هـ)، 1973، **طبقات النحويين واللغويين**، حقّقه أبو الفضل أبراهيم، دار الموقف، مصر.

الزجاجي، 1982، **الإيضاح في علل النحو**، ط4، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت 340هـ)، 1984، **مجالس العلماء**، ط2، حقّقه عبدالسلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت.

الزركلي، **خير الدين**، 1984، الأعلام، ط6، دار العلم للملايين، بيروت.

زكريا، ميشال، 1982، **الألسنية علم اللغة الحديث**،ط1، المؤسسة الجامعية، بيروت.

الزمخشري، ابي القاسم محمود بن عمر، 1993،**المفصل في صناعة الإعراب**، ط1، تحقيق علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال.

الزوزني، أحمد بن الحسين،1997، **شرح المعلقات السبع**، دار الكتب العلمية، لبنان.

السامرائي، 1987، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، ط1، دار الفكر للنشر،عمان.

السامرائي، فاضل صالح، 2002، **معاني النحو**، ط2، دار الفكر.

سانو، قطب مصطفى2000 ، **معجم مصطلحات أصول الفقة**، ط1، دار الفكر، دمشق.

السعران، محمود، (د.ت)، **علم اللغة العام مقدمة للقــاريء العربــي**، (د.ط)، دار النهضة العربية، بيروت.

سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، 1991، **الكتاب**، ط1، دار الجيل بيروت، تحقيــق محمد عبدالسلام هارون.

السيد،عبد الرحمن، (د ت)، **مدرسة البصرة النحوية**، ط1، دار المعارف، مصر.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله(ت386هــــ)، 1985، **أخبــار النحــويين البصريين**، ط1، حقّقه محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام.

السيوطي، 1999، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط1، حقّقــه محمــد عبــد القــادر الفاضلي، المكتبة العصرية،بيروت.

السيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن جلال الدين (ت911هـــ)، 1979، **همع الهوامــع في شرح جمع الجوامع**، حقّقه عبدالعال سالم مكرم، دار البحــوث العلميــة، الكويت.

السيوطي، 1998، **الاقتراح في علم أصول النحــو**، ط1، تحقيــق محمــد حســن الشافعي، دار الكتب العالمية، بيروت.

السيوطي،(د ت)، **المزهر في علوم اللغة**، (د ط)، وأنواعها، حقّقه محمد أحمد جاد المولى وزميليه، دار الفكر.

السيوطيّ، 1979، بغية **الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ط2، حقّقه محمد أبــو الفضل إبراهيم، دار الفكر،بيروت، لبنان،.

شاهين، عبد الصبور، (د.ت)، **المنهج الصوتي للبنيـــة العربيـــة**،(د.ط)، مؤسســـة الرسالة.
الشنقيطي، احمد بن الأمين، (د ت)، **شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها**،(د ط)، دار الكتب العالمية، بيروت.
الصالح، صبحي، 1989، **دراسات في فقه اللغة**، ط12، دار العم للملايين.
الصبان، محمد بن علي،1997، **حاشية الصبان**،ط1، دار الكتب العلمية، بيوت.
ضناوي، سعدي، 1993، **أثر الصحراء فـــي الشـــعر الجـــاهلي**، ط1، دار الفكـــر اللبناني.
ضيف، (د ت)، **العصر الإسلامي**، ط5، دار المعارف، مصر.
ضيف، شوقي، (د ت)، **المدارس النحوية**، ط8، دار المعارف، القاهرة.
الطائي،حاتم، 1990، **ديوان شعر حاتم الطائي وأخباره**، ط2، يحيى مدرك الطائي، وهشام بن محمد الكلبي، تحقيق : عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة.
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، (د.ت)، **تفسير الطبري جامع البيـــان عن تأويل آي القرآن**، (د. ط)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
طفيل الغنوي، 1977، **ديوان طفيل الغنوي**، شرح الأصمعي، ط1، تحقيق حســـان فلاح، دار صادر بيروت، شرح الأصمعي.
عباس، إحسان، وآخرون، 1989، **المجتمـــع العربـــي**، ط1، مطبوعـــات جامعـــة الامارات العربية المتحدة.
عثمان، إبراهيم، 1999، **مقدمة في علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق، عمان.
العجاج، (د ت)، ديوان العجاج، **رواية الأصمعي**، تحقيق عزت حسن، مكتبـــة دار الشروق، سورية – بيروت.
عطوان، حسين، 1993، **بيئات الشعر الجاهلي**، ط 1، دار الجيل بيروت.
عفيفي، أحمد، 1996، **ظاهرة التخفيف في النحـــو العربـــي**،ط1، الـــدار المصـــية اللبنانية.
العكبري، (د.ت)، **مسائل خلافية في النحو**، ط2، تحقيق محمد خيـــر الحلـــواني، منشورات دار المأمون للتراث.

العكبري، 1995، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ط1، دار الفكر بدمشق.
العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (د ت)، **التبيان في اعراب القرآن**، (د ط) تحقيق علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية.
علامة، طلال، **تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، دار الفكر اللبناني.
علي، جواد، 1980، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ط 3، دار العلم للملايين، بيروت.
عمايرة خليل، 1985، **النظرية التوليدية وأصولها في النحو العربي**، المجلة العربية للدراسات اللغوية /م4 /ع1 /أغسطس.
عمر بن أبي ربيعة، 1986، **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تحقيق علي مهنا، دار الكتب العلمية.
عمر، أحمد مختار، 1985، **دراسة الصوت اللغوي**، ط2، عالم الكتاب، القاهرة.
الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ)، 1989، **معاني القرآن**، حقّقه بدر الدين الدسوقي عبد العزيز، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
الفرزدق، (د.ت)، **ديوان الفرزدق**، دار صادر، بيروت.
الفيروزبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، (د ت)، **القاموس المحيط**، (د ط)، دار الجليل، بيروت.
القرشي، محي الدين أبي محمد عبد القادر ت(775)، 1993، **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية**، ط2، تحقيق عبد الفتاح الحلو مؤسسة الرسالة.
القرطبي ابن مضاء، (د.ت)، **كتاب الرد على النحاة** حقّقه شوقي ضيف، (د.ط)، دار المعارف القاهرة.
القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671هـ)، 1985، **الجامع لاحكام القرآن**، دار إحياء التراث العربي، لبنان.
القفطي أبو الحسين جمال الدين علي بن يوسف، 1986، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، ط1، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله، 1998، **معاني القرآن**، دار قباء.

الكفوي، 1992، الكليات، **معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ط1، أعده: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت.

الكلبي هشام بن محمد، (د ت)، **الأصنام**، (د ط)، تحقيق أحمد زكي باشا.

لاشين، عبد الفتاح، 1982، **معاني التراكيب اللغوية**، (د ط)، دار الطباعة المحمدية القاهرة.

المتلمس الضبعي، 1998، **ديوان المتلمس الضبعي**، ط1، تحقيق الدكتور محمد التونجي، دار صادر، بيروت.

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين، 2003، اعتنى به وشرحة عبد الرحمن المصطاوي **ديوان المتنبي**، ط1، دالر المعرفة، بيروت.

مجمع اللغة العربية، 1989، **المعجم الوسيط**، (د.ط)، دار الدعوة، تركيا.

مصطفى، إبراهيم،1959، **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

معن، خليل عمر،1992، **البناء الاجتماعي**، ط1، دار الشروق، عمان الأردن.

الملخ، حسن خميس، 2001، **التفكير العلمي في النحو العربي**، ط1، الاستقراء التحليلي، دار الشروق، عمان،.

الملخ، حسن، 2000، **نظرية التعليل في النحو العربي**،ط1، دار الشروق، عمان.

الموسى، 1985، **الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية**، 9، مجلة الخرطوم، ع1، أغسطس.

الموسى، نهاد، 1980م، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الميداني، محمد محي الدين عبد الحميد،(د ت)، **مجمع الأمثال**، (د ط)، دار العلم، بيروت.

نحلة، محمود أحمد، 1987، **أصول النحو العربي**، ط1، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان.

النووي، أبي زكريا محيي الدين يحيى، 1969، **رياض الصالحين من كلام سيد الرسلين**، (د ط)، تحقيق رضوان محمد رضوان، دار الارشاد، بيروت.

النيسابوري أبو الفضل أحمد بن محمد، 1939، **الشعر في ديوان الهذايين**، (د ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

الواسطي، القاسم بن محمد بن مباشر (من علماء القرن الخامس الهجـري)،2000 **شرح اللمع في النحو**، ط1، حقّقه رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة.

وافي، علي عبد الواحد، 1997، **فقة اللغة**، ط1، نهضة مصـر للطباعـة والنشـر والتوزيع.